

الْفَقِيرُ الْمَلِكُ

الْبُلْبُلُ

تَأْيِثُ الْأَمَّةِ الْكَلْبُ

وَهَبَةُ الرَّحْمَنِ

رئيس قسم الفقه الإسلامي وتدريسه

بجامعة دمشق كلية الشريعة

الجزء الثاني

دار الفقه الإسلامي  
دمشق - سورية

# الفقيه المالكى الكبير الرئيس

## أحكام الأسرة

مؤلف الأستاذ الدكتور

وهبة الزحيلي

رئيس قسم الفقه الإسلامى ومذاهبه  
بجامعة دمشق كلية الشريعة

المجلد الثالث

دار الكتب العلمية

طبعة ١٩٨٥

الفقيه المالكى البشير

حُقُوقُ الطَّبِيعِ بِحَقُوقِةٍ لِلْمُؤَلِّفِ

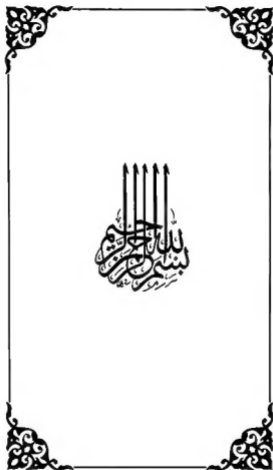
طبعةٌ ممتعةٌ ومنقحةٌ

١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

دار الكتب والخطاب



دستور - حليوي - جلاء ابن سيدنا - بناء الطابع  
مكاتب ٢٤٥١٢٢٦ - ص. ٥٥٢ - ف. ٢٠٠ - ف. ٢٢٢٦٠



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### تقديم

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين وبعد: فهذا الجزء مخصص لأحكام الأسرة، من عقد الزواج وآثاره، والطلاق وتوابعه، والوصايا والفرائض، وأسس الأحكام في هذا الجزء كثيره: مستفاد من مذهب المالكية، مع الإشارة إلى أهم الأحكام في المذاهب الأخرى بإيجاز.

هذا.. والزواج مهم جداً وضروري في الحياة العملية، تطلب العناية به، لارتباطه الجوهري بالحلال والحرام، وتكوين الأسرة وإنجاب الأولاد، ومعرفة حقوقهم وحقوق الزوجات والأزواج وواجباتهم، ولتكون الأسرة المسلمة قوية متماسكة، قائمة على أسس وطيدة من العلاقات المشروعة، ذات التأثير المباشر على مستقبل الحياة الزوجية والاجتماعية.

وكلما كانت الأسرة قائمة على أساس الدين والخلق الفاضل، ومراقبة الله عز وجل في السر والعلن، وعفة القلب واللسان والأعضاء، فإنها تكون عنوان الثبات والاستقرار والاطمئنان، والبعد عن التصدع والانحيار، وتحقيق الآثار الطيبة المنشودة من الزواج وتكاثر النسل، والحفاظ على النوع البشري النقي من الأخلاط واختلاط النسل، ومن إنجاب الذرية المعقدة والمضطربة.

والعلم بأحكام الزواج وآدابه وشروطه يجنب الزوجين الوقوع في

المتاعب والقلق والاضطرابات، وأما الجهل بأداب الإسلام في الزواج فيؤدي إلى الإخلال بما يجب شرعاً لهذا الميثاق من حرمة وتعظيم، ويعرض الحياة الزوجية للانحلال وتشتت الأولاد وضياع الأسرة.

وعندها تكون الأسرة مصدر قلق واضطرابات للمجتمع، بدلاً من أن تكون أداة خيرة فاعلة قوية نقية، وسبب راحة وسعادة، وأساس تربية صالحة ناجحة؛ لأن الأسرة مدرسة ينبع منها كل خير، وهي قوام الرجال والنساء والأولاد، ومنبت الحياة السوية.

وأحكام الأسرة تتضمنها الفصول السبعة التالية:

- 1 - الزواج وآثاره.
- 2 - الطلاق والفسخ وأحكامهما.
- 3 - العدة والاستبراء.
- 4 - حقوق الأولاد.
- 5 - الوصايا.
- 6 - الوقف (الحبس).
- 7 - الفرائض (الميراث).

## الفصل الأول الزواج وآثاره

الزواج عقد أو نظام أمر الله تعالى به، لتنظيم الحياة الإنسانية، ومنع الفوضى والاختلاط المشبوه، وتحقيق الطهر والعفاف، والبعد عن العلاقات الجنسية غير المشروعة التي تؤدي إلى انتشار الأمراض والوقوع في الموبقات أو المهلكات.

لذا جعله الله تعالى سنة الأنبياء والمرسلين، فقال الله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَحَمَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾ [الرعد: ٣٨] واختاره الله عز وجل وسيلة مفضلة لبقاء النوع الإنساني وتكاثر النسل، وجعله مبعث وحدة البشرية والمساواة في الإنسانية، ونمو أصولها وانسجام فروعها، فقال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ فِيهِمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

وبالزواج تنضبط الغرائز، وتتحقق الطمأنينة والسعادة، ويرتاح الإنسان في علاقاته الاجتماعية، وبه يحفظ شرفه، وتضامن كرامته، وتسمو منزلته.

وبالزواج والإنجاب يعرف الإنسان مدى فضل الأبوين اللذين أنجباه، ورعياء بعاطفة الأبوة وحنان الأمومة، وضحيًا في سبيله بكل غالٍ ونفيس، وبذلك من أجله الجهود الجسام لإيوائه وتربيته ونموه، وجعله عضواً صالحاً في مجتمعه، ولبنة قوية في بناء أمته.

وهو أيضاً عنوان تمدن وتحضر، وأساس كل تقدم وتعاون. على عكس العلاقات غير المشروعة، فإنها مظهر تخلف ورجعية، وبدائية وهمجية، أو جاهلية جهلاء.

### أنواع الأنكحة:

الزواج في الإسلام قائم على أساس متين من التراضي أو الإيجاب والقبول المفترق بالشهود، وفي ظل من رقابة الشرع وإقراره، فليس كل تراص معتبراً شرعاً، وإنما التراضي القائم على نظام معين هو المقبول الذي يقره الشرع، ولا قيمة لتراص مخالف نظام الشرع في كل المفقود.

لذا ارتضى الشرع نظاماً معيناً ووحيداً للزواج، وهدم كل ما عداه والنفي وأبطل كل ما سواه، وهو أنواع، منها ما يأتي<sup>(1)</sup>:

1 - نكاح البُخْدَن: والبُخْدَن والخدين: الصديق، وهو زواج السر المؤقت، فكان أهل الجاهلية يقولون: ما استتر فلا بأس به، وما ظهر فهو لازم، وهو المشار إليه في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَوْهَّجُ بُجُورُهُنَّ﴾<sup>(2)</sup> بِأَلْمَعْرِفِ مَخْصَصَتِ غَيْرِ مُسْتَفْهِتٍ وَلَا مُكْذَبَاتٍ أَخْدَانُ ﴿[النساء: 25].

2 - نكاح المتعة: وهو أن يقول الرجل لامرأة ما: أمتنع بك لمدة كذا، ومنه الزواج المؤقت: وهو تعليق الزواج صراحة على وقت لا بد من مجيئه، كأن يتزوج رجل امرأة لمطلع الشهر القادم، فيقع الطلاق الآن؛ لأنه توقيت للحل، فيكون في معنى نكاح المتعة. قال القاضي عياض: وأجمعوا على أن شرط البطلان التصريح بالشرط، فلو نوى عند العقد أن يفارق بعد مدة، صح نكاحه، إلا الأوزاعي، فأبطله.

(1) نيل الأوطار: 158/6.

(2) الأجر: من أسماء النهر، فهو يطلق لغة على النهر، ولا يراد به الأجر المدفوع على الزنا.

يفهم من هذا أن العلماء أجمعوا على بطلان نكاح المنعة والنكاح المؤقت إلا في رأي الشيعة الإمامية، قال الخطيب: تحريم المنعة كالإجماع، إلا عن بعض الشيعة، ولا يصح على قاعدتهم في الرجوع في المخالفات إلى علي، فقد صح عن علي أنها نسخت.

3 - نكاح البدل: أخرج الدارقطني من حديث أبي هريرة: كان البدل في الجاهلية: أن يقول الرجل: أنزل لي عن امرأتك، وأنزل لك عن امرأتي. وإسناده ضعيف جداً.

4 - النكاح المعتقد: روى البخاري وأبو داود عن عروة: أن عائشة أخبرته أن النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنواع<sup>(1)</sup>، وذكرت هذا النوع وما يليه. وقالت: فنكاح منها: نكاح الناس اليوم: يخطب الرجل إلى الرجل ورثته أو ابنته، فيصدقها ثم ينكحها.

5 - نكاح الاستبضاع: كان الرجل يقول لامرأته إذا طهرت من طمثها<sup>(2)</sup>: أرسلني إلى فلان، فاستبضي منه<sup>(3)</sup>، ويعتزلها زوجها حتى يتبين حملها، فإذا تبين حملها، أصابها إذا أحب، وإنما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد.

6 - النكاح الجماعي: يجتمع الرهط دون العشرة، فيدخلون على المرأة، كلهم، فيصيبونها، فإذا حملت ووضعت، ومز عليها ليال بعد أن تضع حملها، أرسلت إليهم، فلم يستطع رجل منهم أن يمتنع حتى يجتمعوا عندها، فتقول لهم: قد عرفتم ما كان من أمركم، وقد ولدت،

---

(1) أنواع.

(2) الطمث: الحيض.

(3) استبضي منه: أي اطلبي منه المباشرة وهو الجماع لتحمل منه، وهو أسلوب تحسين النسل في عرفهم الجاهلي.

فهو ابنك يا غلان، تستعي من أحييت باسمه، فيُلحق به ولدها، لا يستطيع أن يمتنع منه الرجل.

7 - نكاح البهايا: يجتمع ناس كثير، فيدخلون على المرأة لا تمتنع ممن جاءها، وهن البهايا<sup>(1)</sup>، ينصبن على أبوابهن الرايات، وتكون علماً<sup>(2)</sup>، فمن أرادهن دخل عليهن، فإذا حملت إحداهن ووضعت، جُمِعوا لها، ودُعوا لها القافة<sup>(3)</sup>، ثم ألقوا ولدها بالذي يرون، فالتا ط به<sup>(4)</sup>، ودُعِيَ ابنه، لا يمتنع من ذلك.

فلما بعث الله محمداً ﷺ بالحق، هدم نكاح الجاهلية كله، إلا نكاح الناس اليوم، وهو الذي بدأت السيدة عائشة بذكره: وهو أن يخطب الرجل إلى الرجل وليته أو ابنته، فيصدقها، ثم ينكحها.

8 - نكاح الشغار: وهو أن يزوج الرجل ابنته أو أخته لآخر، على أن يزوجه الآخر مثلها، ولا صداق بينهما، إلا بُضِعَ<sup>(5)</sup> هذه ببضع الأخرى، أي: بضع هذه صداق هذه، وبضع هذه صداق هذه، بالمبادلة الجنية، وهو نكاح باطل عد جمهور العلماء، لما رَواه الجماعة عن ابن عمر: «أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار» وفسر الإمام مالك الشغار: بأن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه ابنته، وليس بينهما صداق.

وصحح أبو حنيفة هذا النكاح بفرض صداق المثل لكل امرأة.

---

(1) البهايا: الزواني.

(2) علماً: علامة، روى الدارقطني عن مجاهد، قال في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ لَا يَنْكِحُوا إِلَّا زَوَاجَهُمْ﴾: هن بهايا كن في الجاهلية، معلومات، هن ربات يعرف بها.

(3) القافة: جمع قائف: وهو الذي يعرف شه التود بالوالد بالآثار الحفية.

(4) التا ط به: أي استنقته، وأصل اللوط: انصوى.

(5) البضع: الجماع أو الفرج أو النكاح.

وجعل النهي عنه محمولاً على الكراهة، والكراهة لا توجب فساد العقد.

9 - نكاح المحلل: وهو الذي يقصد بكاحه تحليل المطلقة ثلاثاً لزوجها الأول الذي طلقها، وهو حرام باطل مفسوخ عند المالكية والحابلة، لما رواه أبو داود، وابن ماجه، والترمذي عن عتبة بن عامر أن رسول الله ﷺ قال: «لئن الله المحلل والمحلل له».

وصحح أبو حنيفة والشافعي هذا النوع إذا لم يصرح في العقد بشرط التأقيت والتطليق عقب الدخول مرة واحدة، حملاً بظاهر العقد القائم على استكمال الأركان والشروط الشرعية، دون اعتبار للنيات والبواعث الدافعة له، والمتفق عليها خارج العقد.

10 - زواج المسلمة بكافر وزواج المرتدة: لا تحل مسلمة لكافر بالإجماع، والزواج باطل، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: 221] ولا تحل مرتدة لأحد؛ لأنها كافرة لا تفر على ردتها.

وكذلك لا تحل كافرة غير كناية لمسلم كوثنية ومجوسية وعبادة كركب؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة: 221].

ونكاح المحرم بحج أو عمرة باطل عند الجمهور، لما رواه مسلم عن عثمان رضي الله عنه: «لا ينكح المحرم ولا ينكح» وصحح الحنفية هذا الزواج؛ لما رواه مسلم عن ميمونة أن النبي ﷺ تزوجها وهو محرم. والراجع أن النبي ﷺ تزوجها وهو حلال (غير محرم) كما جاء في رواية أخرى.

ويبطل نكاح المرأة المعتدة من زوج آخر؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُتَعَدِّاتِ﴾ [البقرة: 235].

ويحرم تعدد الأزواج لامرأة واحدة، ويكون الزواج باطلاً بإجماع

العلماء المستند إلى الآيات المختلفة في بيان طبيعة الزواج وحكمته وأهدافه.

الحث على الزواج والترغيب الشرعي فيه :

الزواج من سنن الفطرة ومن مقتضيات الطبيعة البشرية، وهو خير من الكبت والتحرق، كما قال السيد المسيح عليه السلام، وقد وردت آيات وأحاديث نبوية كثيرة في الترغيب فيه، لتحقيق الانسجام والتكامل والتعاون بين الجنسين، وأما الرهبانية فهي مجافية للزعة الغريزية الإنسانية، ومناقضة للهدف العام من وجود النوع الإنساني واستمراره ونموه وتزايد.

قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَنْتَهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَيَعْمَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: 21].

وجعل الله الزواج سبباً للفنى والثراء، فقال الله سبحانه: ﴿وَأَلْبَسُوا الْأُتَمَن يَسْكُرُ وَالْفَاحِلِينَ مِنْ عَاكِذٍ وَالْمَآلِكُمْ<sup>(1)</sup> أَنْ يَكُونُوا قَرَارَةً بَيْنَهُمْ اللَّهُ يَنْصُلُهُمْ وَكَلَّمَ زَيْعُ مَكِيلٌ﴾ [النور: 32].

ووصف الله أمر الرهبانية عند النصارى بقوله: ﴿... وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَضْعٍ لَهُمْ فَمَا رَغِبُوا عَنْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا...﴾ [الحديد: 27].

ومن أحاديث السنة الثابتة: ما رواه الجماعة عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة<sup>(2)</sup> فليتزوج، فإنه أغض للبصر، وأحصن للفرج، ومن لم

---

(1) الأباى جمع أبى وهو من لا زوجة له أو التي لا زوج لها. والإماء: النساء الرقيقات.

(2) الباءة: مؤنة الزواج ونفقتة، أو الجماع، والمعنى: من استطاع منكم الجماع =

يستطيع فعلية بالصوم، فإنه له وجاء<sup>(1)</sup>.

وروى مسلم عن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ: «الدنيا متاع، وخير متاعها المرأة الصالحة».

وفُسرَت الحسنة في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ [البقرة: 201] بالمرأة الصالحة.

وروى النسائي والطبراني بإسناد حسن عن النبي ﷺ: «حُبَّ إِلَهِي مِنَ الدُّنْيَا النِّسَاءُ وَالطَّيِّبُ وَجَعَلْتُ فَرْزَةَ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ» والمراد بحب النساء: تكريم جنسهن، وتقدير مهمتهن وهي الإنجاب.

وروى أبو داود والحاكم عن ابن عباس يلفظ: «ألا أخبركم بخير ما يكثر المرء؟ المرأة الصالحة، إذا نظر إليها سؤته، وإذا غاب عنها حفظته، وإذا أمرها أطاعته».

ووردت أحاديث ضعيفة يتقوى بعضها ببعض، منها ما رواه البيهقي عن أبي أمامة: «تزوجوا فإني مكاثر بكم الأمم، ولا تكونوا كرهانية النصارى». ومنها ما رواه ابن ماجه عن عائشة أن النبي ﷺ قال: «النكاح من سنني، فمن لم يعمل بسنني فليس مني، وتزوجوا فإني مكاثر بكم الأمم، ومن كان ذا طول فليتكح، ومن لم يجد فعلية بالصوم، فإن الصوم له وجاء».

والزواج: أفضل من التبتل<sup>(2)</sup> والانقطاع للعبادة والعزلة عن المجتمع والحياة، لأنه أمر إيجابى وسبيل بناء وتقويم، ونمو وتقدم للمجتمع،

---

= لقدرة على مؤنة فليزوج، ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنة، فعليه بالصوم، ليدفع شهوته ويقطع شره.

(1) وجاء: قطع للشهوة، ولما كان الصوم مؤثراً في ضعف الشهوة شبه بالوجاء: وهو رهل الخصيتين.

(2) التبتل: الانقطاع عن ملاذ الحياة إلى العبادة.

والعزلة: أمر سلمي وذات فائدة شخصية خاصة، وليس لها مردود نفسي اجتماعي، والذي ينفع الناس خير ممن لا ينفعهم، ويقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْزَنْوا عَلَيْهِمْ مَا آتَى اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَسْتَوْدُوا إِلَهُ لَا يُحِثُّ الْمُتَمَنِّينَ﴾ (المائدة: 87).

وروى الإمام أحمد، والبخاري، ومسلم عن أنس رضي الله عنه قال: جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ يسألون عن عبادة النبي ﷺ، فلما أخبروا، كأنهم تقالُّوه<sup>(1)</sup>، فقالوا: وأين نحن من النبي ﷺ، وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فقال أحدهم: أما إنني أصلي الليل ولا أنام أبداً، وقال آخر: أنا أصوم الدهر ولا أفطر، وقال آخر: أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبداً، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فقال: «أنتم الثفر الثلاثة الذين قلتم كذا وكذا؟ أما والله إنني لأخشاكم لله، وأنفاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن شئني فليس مني».

والزواج: مبدؤٌ على الحجِّ الواجب حال الخوف من العنت (الزنا) وإن لم يخف، قدم الحجُّ عليه.

والمرأة الصالحة خير عون بعد الأبوين على تحمل أعباء الحياة، وتقاسم الهموم، والتخطيط لمستقبل أفضل، عُدته الإيمان، وأساسه التعاون، ومنهجه الصبر والتدبير، وهي بالإضافة لذلك عصمة من الانحراف والانزلاق، وطريق طهر وعفاف، وبها يستكمل شطر الدين، فلا يبقى إلا التفرغ لخير الإنسان والجماعة، وعبادة الله تعالى، روى الطبراني والمحاكم عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من

(1) وجدوها قليلة.

رزقه الله امرأةً سالحة، فقد أعانه على شطر دينه، فليبق الله في الشطر الثاني<sup>(1)</sup>.

أسس تنظيم العلاقة الزوجية:

الزواج طريق بناء الأسرة السوية القوية المتماكة، إذا أقيمت دعائمه على أسس وطيدة ثلاثة وهي:

1 - يتطلب تكوين الأسرة ابتغاء مرضاة الله تعالى والتخلق بالأخلاق النبوية الإسلامية والآداب الاجتماعية العالية، فإن فساد الأسر ينشأ من التهاون بهذه الآداب، ومن أخصها الرفق، والحلم، والتعاون، والمدااة.

روى ابن عساکر عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي، ما أكرم النساء إلا كريم، ولا أهانهن إلا لئيم».

2 - الحياة الزوجية ذات هدف كريم وشركة ذات مسؤوليات جسام، وعلى الزوجين تحمل أعباء هذه المسؤوليات يهمة عالية وتعاون مستمر على السواء والفرءاء، وتربية يظفة قائمة على الدين والأخلاق، ورعاية للأولاد، وهذا يتطلب تنظيم الأعمال بينهما داخل البيت وخارجه، على أن القوامه أو القيادة للرجل؛ لأنه أقدر من المرأة على مجابهة الصعاب، ورؤية المستقبل، وأكثر خبرة وفهماً وتجربة بشؤون الحياة. ولا يصح للرجل أن يفهم أن المرأة مجرد متاع أو مخلوق للخدمة والراحة، فللمرأة مشاعرهما وعواطفهما وكرامتها، كما أن للرجل حقوقه، وعليه واجبات في سبيل أسرته.

3 - العلاقة الزوجية يجب أن تبدأ وتستمر وتبقى على أساس الحب والتقدير والتفاهم المتبادل بين الزوجين، فالزواج علاقة عاطفية،

---

(1) قال الحافظ ابن حجر: وسنده ضعيف، وفي رواية أخرى ضعيفة أيضاً: «من تزوج امرأة سالحة، فقد أعطى نصف المدااة».

لا شركة تجارية؛ لأن الشركات المادية تفلس غالباً، والعلاقة الزوجية تدوم وتستمر لأن نسبها المودة والرحمة التي خلقها الله بين الزوجين، وعوضاً لها كلاً من الرجل والمرأة عن عاطفة الآبوة والأمومة، وعن حنان الأبوين إذا استقل الزوجان في حياتهما. وهذا ما أشارت إليه الآية الكريمة: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ أَنْفُسَكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَرَمَعَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الروم: 21].

### الحكم الشرعي للزواج:

الحكم، بمعنى الخطاب التكليفي الصادر من الشارع وجوباً وحرمة وغيرهما؛ وهو أن الزواج مشروع، وشرع بالكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب: فقول الله تعالى في آيات كثيرة، منها: ﴿فَلْيَكُونُوا طَائِفًا لَكُمْ مِنَ الرِّسَالَةِ مَتَى وَفَكَتَ وَذِيَّ﴾ [النساء: 3] ومنها: ﴿وَالْيَكُونُوا أَزْوَاجًا مَكْرًا وَالصَّالِحِينَ مِنْ بَيْنِكُمْ وَلِيًّا بِكُمْ﴾ [النور: 32]. ومنها: ﴿فَلَا تَعْصُوهُمْ أَنْ يَنْكَحُوا أَنْفُسَهُمْ إِذَا تَرَضُوا بِهِمْ وَالْمَرْءُ﴾ [البقرة: 232].

وأما السنة: فأحاديث كثيرة، منها ما رواه الجماعة عن ابن مسعود: «يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج». وغير ذلك مما تقدم إيراده.

وأما الإجماع: فقد أجمع العلماء على مشروعية الزواج وطلبه.

وحكمة مشروعيته: إعفاف المرأة نفسه وزوجه عن الوقوع في الحرام، وحفظ النوع الإنساني من الزوال والانقراض بالإنجاب والتوالد وتكاثر الحياة، روى أحمد، وابن حبان وصححه عن أنس أن النبي ﷺ كان يأمر بالباءة (مؤن الزواج)، وينهى عن التبتل نهياً شديداً، ويقول: «تزوجوا الودود الولود»، فإني مكاثركم بالأم يوم القيامة».

وصفة مشروعية الزواج: إباحة وجوباً في الأصل العام: الندب،

لما فيه من التماسل وبقاء النوع الإنساني، وكف النفس عن الزنا الذي هو من الموبقات، كما تقدم، وقد يعرض له صفة الوجوب والحرمة والكرهية.

فيكون الزواج واجباً: إذا تيقن الإنسان من الوقوع في الزنا لو لم يتزوج، وكان قادراً على نفقات الزواج من مهر ونفقة وأداء الحقوق الزوجية؛ لأن صون النفس عن الحرام واجب شرعاً. فإن عجز عن النفقات، التزم العفة، لقوله تعالى: ﴿وَلَسْتَ تَصِفُ أَلْفِينَ لَا يَكْفِيكَ سَعْيٌ يَتِيتُهُمْ أَنَّهُمْ فُتِيْرٌ﴾ [النور: 33].

ويكون الزواج مندوباً مستحباً: في حال الاعتدال: بأن كان الشخص معتدلاً المزاج، لا يخشى الوقوع في الزنا إن لم يتزوج، ولا يخشى أن يظلم زوجته إن تزوج، للأحاديث السابقة الدالة على الترغيب في الزواج، وفعل النبي ﷺ وأصحابه من بعده، فإنهم تزوجوا وداوموا على الزواج.

ويكون الزواج حراماً، عند المحرز عن النفقة أو عند تيقن الرجل من ظلم المرأة والإضرار بها إذا تزوج، وإن كان نائفاً إلى الزواج، أو إذا أدى إلى ترك واجب، كتأخير الصلاة عن أوقاتها لاشتغاله بتحصيل نفقة المرأة.

ويكون الزواج مكروهاً إذا خاف الشخص الوقوع في الجور والضرر اللاحق بالمرأة خوفاً غير متيقن إن تزوج، بسبب صجره عن الإنفاق أو إساءة العشرة، أو فتور الرغبة في النساء، أو الانقطاع عن الطاعات أو الاشتغال بالعلم.

ويصير الزواج مباحاً إذا انتفت الدواعي (الرغبات) إلى الزواج، ولم توجد الموانع المادية من نفقة ونحوها، والمعنوية من ظلم وإضرار.

وأما ظاهرة الإحجام عن الزواج في عصرنا: فسيبها تعقيد متطلبات

الزواج، ووضع العقبات في طريقه، مثل غلاء المهور، وإيثار الاستقلال في المعيشة والبيت، وعدم السكنى مع الأهل، والتأثر بالمظاهر وإقامة الحفلات ذات الكلفة الكبيرة، وكثرة النفقات التي ترقى الزوج، وحسب الترف والإسراف، والتعلق بالمعريات، وعدم الرضا بالقليل، والصبر على شظف العيش، وكل ذلك أوقع الشباب والفتيات في آلام العزوبة أو الانحراف الأخلاقي.

وهذا على المدى الطويل يؤدي إلى أزمات مستعصية، ومشكلات معقدة، وأمراض اجتماعية خطيرة، فكان لا بد من تبسيط أمور الزواج وتيسير سبله، سواء من قبل الرجل أو المرأة، وإظهار الرغبة في العفة والفنعة، وترك المغالاة في تكاليف الزواج ومظاهره، والنظر إلى الحياة في ضوء الواقع والإمكانات المتاحة، فإن أغلب الناس هم من ذوي الدخل المتوسط أو القليل، وإذا تشدد الأهل في مطالب الزوج بالنسبة للبنات، ينمكس ذلك حتماً على مطالبة الآخرين بالنسبة للأولاد الذكور.

ويحسن وجود تجمعات تعاونية بين الأسر، لتيسير الزواج، وإذا كانت الدولة غنية، فعملها مساعدة الراغبين في الزواج بتوفير المسكن، وتقديم القروض الطويلة الأجل من غير فوائد، والهبات الممكنة، والإسهام في خفض نفقات المعيشة، وتشجيع الزواج، والحد من غلاء المهور، وإعطاء المكافآت للمتزوجين.

### الخطبة:

الخطبة من مقدمات الزواج، ومعناها. إظهار الرغبة في الزواج بامرأة معينة، وإعلام المرأة أو وليها بذلك، إما مباشرة من الخاطب أو من طريق أهله، وهو الشأن الخالب. وحكمتها: تعرف كل من الطرفين على الآخر في الخلق والطبع وأسلوب المعيشة وأهداف الحياة، حتى يكون الزواج مبنياً على علم ومعرفة وهدى وبصيرة، ويكون الزوجان

في غالب الظن على بيئة من إمكان العشرة الدائمة والحياة المشتركة.

والخطبة مجرد وعد بالزواج وليست زواجاً، فإن الزواج لا يتم إلا بإبرام العقد القائم على التراضي بين الجانبين، وبالتعبير عن الرضا بالإيجاب والقبول، مع حضور الشاهدين العدلين.

وتستحب الخطبة في الخطبة، وبين يدي عقد الزواج، وأفضلها ما أخرجه أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وغيرهم بالأسانيد الصحيحة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: علمنا رسول الله ﷺ خطبة الحاجة: الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجُودٍ وَكَلَّمَ مَبْنًى زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَشَقَّ وَجْهَهُ وَقَالَ أَتَوْا اللَّهَ وَلَقَوْا رَبَّهُمْ وَلَا لَكُمْ مِنْ اللَّهِ حَافِظُونَ﴾ [النساء: 1] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: 102] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيداً ۖ يُصْغِرْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ [الأحزاب: 70 - 71].

وأقل هذه الخطبة: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ والنطق بالشهادتين، أوصي بتقوى الله، ثم يقول: أما بعد: فإنا قد فصدنا الانضمام إليكم ومصاهرتكم ونحو ذلك. ثم يقول الولي: أما بعد فقد قبلناك ورضينا أن تكون منا وفتينا، وما في معناه.

وهذه الخطبة سنة، لو لم يأت بشيء منها صحَّ إبرام عقد الزواج بالإيجاب والقبول باتفاق العلماء. ويندب تقليل الخطبة؛ إذ الكثرة توجب السأم.

ويستحب في إبرام العقد: أن يقول مع الخطبة السابقة: أزوجك

على ما أمر الله عز وجل رسوله به من إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان<sup>(1)</sup>.

شروط الخطبة: يشترط للخطبة شرطان:

1 - ألا يكون هناك مانع شرعي من زواج المرأة.

2 - وألا تسبق بخطبة أخرى من الغير.

خطبة المعتدة: يترتب على الشرط الأول بطلان خطبة المرأة من المحارم المؤبدة التحريم كالأخت والعمّة والخالة، أو المؤقتة التحريم كأخت الزوجة وزوجة الغير أو المعتدة من رواج آخر.

فيحرم باتفاق الفقهاء الخطبة الصريحة لأيّ معتدة، سواء من عدة الوفاة أو الطلاق الرجعي أو البائن<sup>(2)</sup>؛ لأن المرأة ربما تكذب في انقضاء العدة، ولأنها ما تزال مشعولة بحق الزوج الآخر، إما أدبياً، وإما لاحتمال وجود الحمل، وإما لاحتمال عودة المطلقة إلى زوجها بالرجعة من الزوج السابق في الطلاق الرجعي أو بإعادتها بعقد جديد في الطلاق البائن، قال الله تعالى: ﴿وَيَعْلَمَنَّ أَنَّكَ لَا تَبْرَأُ مِنْهَا﴾ [البقرة: 228] وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَسْكُنُوا بَيْتَ اللَّهِ لَا يُحِبُّ الْمُتَكِبِرِينَ﴾ [البقرة: 190] والتصريح: ما يقطع بالرغبة في الزواج، مثل: أريد أن أتزوجك، أو إذا انقضت عدتك تزوجتك.

وأما التعريض بالخطبة وهو القول المفهم للمقصود وليس بنص فيه، ومنه الهدية والثناء على المرأة، فيجوز بالاتفاق إن كانت معتدة من وفاة، لانقطاع رابطة الزوجية السابقة بالوفاة، ولقوله تعالى: ﴿وَلَا تُنَاجُوا عِبَادَكُمْ فِي مَسَاجِدِهِمْ وَمِنْ مَخْلَبِ السَّأَلِ أَنْ تَكُونُوا فِي أَعْيُنِهِمْ﴾ [البقرة: 175].

(1) الأذكار للنووي: ص 404، ط دار الفكر، الشرح الصغير: 338/2.

(2) البدائع: 268/2، الشرح الصغير للرددير: 343/2، المهذب: 47/2، كشف القناع: 175/5.

سَتَذَكَّرُونَ وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُونَهُنَّ يَرَى إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَقْرَبُوا  
عُقْدَةَ الزَّكَاجِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابَ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَدْلِكُم مَّا فِي أَنْفُسِكُمْ  
فَاتَّخِذُوا وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿البقرة: 235﴾ والآية خاصة  
بمعتدات الوفاة بدليل الآية التي قبلها: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾ [البقرة:  
234] وسياق الكلام واضح في معتدات الوفاة.

وقول التعريض: أن يقول الرجل للمرأة كلاماً يفهم منه ضماناً الرغبة  
في الخطبة دون أن يصرح بها، مثل: أنت جميلة، وربّ راعب فيك،  
ومن يجد مثلك، ولست بمرغوب عنك، أو عسى أن يسر الله لي امرأة  
صالحة، أو إن الله سيكرمك أو يسوق لك خيراً، وإني أبحث عن امرأة  
أتزوجها، ونحو ذلك.

والخلاصة: إذا كانت الخطبة لمعتدة الوفاة جازت بالتعريض،  
لانتهاه الزوجية بالوفاة، فلا يكون في خطبتها اعتداء على حق الزوج  
ولا إضرار به.

أما معتدة الطلاق: فتحرم خطبتها باتفاق العلماء إن كانت معتدة من  
طلاق رجعي، لأن لمن طلقها الحق في مراجعتها أثناء العدة، فتكون  
خطبتها من غيره اعتداء عليه.

وأما إن كانت معتدة من طلاق بائن بينونة صغرى، فتجوز خطبتها  
بالتعريض عند جمهور الفقهاء غير الحنفية، لمعوم الآية السابقة: ﴿وَلَا  
جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ . . .﴾ وقوله سبحانه: ﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا  
مَعْرُوفًا﴾ [البقرة: 235] أي: لا تراعدوهن إلا بالتعريض دون  
التصریح. وحُرِّم الحنفية هذه الخطبة منعاً من الاعتداء على حقوق  
الزوج السابق.

وإذا صرح الرجل بالخطبة في العدة دون إبرام عقد زواج عليها،  
فأزفها في رأي مالك، ودخل بها أم لم يدخل. ثم أجاز الجمهور خطبتها  
بعد انتهاء العدة، أي السابقة للزوج الأول.

وإذا عُقد على المعتدة زواج في العدة ودخل الرجل بها، فسخ الزواج بالاتفاق؛ لنهي الله عنه، ونأيد تحریمها عليه عند مالك وأحمد، فلا يحل نكاحها أبداً، وبه قضى عمر؛ لأنه استحل ما لا يحل، فموجب بحرمانه، وأجاز الحنفية والشافعية الزواج بها بعد انتهاء العدة.

خطبة المخطوبة: تحرم خطبة المخطوبة، لما فيها من الاعتداء على حق الخاطب الأول، والإساءة إليه، ووقوع الخصومات والمساومات وإثارة العداوة والأحقاد.

روى أحمد ومسلم عن عتبة بن عامر أن رسول الله ﷺ، قال: «المؤمن أخو المؤمن، فلا يحل له أن يتنازع على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذره أي: يترك».

وروى البخاري عن ابن عمر: «نهى أن يبيع الرجل على بيع أخيه، وأن يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله، أو يأذن له الخاطب». وهذا نهى صريح يدل على تحريم الخطبة الثانية بعد تمام الموافقة على الخطبة الأولى، أما إن لم تتم الخطبة الأولى، وكان الأمر في حال مشاورة أو تردد، فتجوز الخطبة عند الجمهور؛ لأن فاطمة بنت قيس خطبها ثلاثة، وهم معاوية، وأبو جهم بن حذافة، وأسامة بن زيد، بعد أن طلقها أبو عمرو بن حفص بن المغيرة بعد انقضاء عدتها منه، فجهات إلى رسول الله ﷺ فأخبرته بذلك، فقال: «أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له، ألكحي أسامة بن زيد»<sup>(1)</sup>.

وكره الحنفية كراهة تحريم هذه الخطبة؛ لإطلاق حديث النهي المتقدم عن الخطبة على الخطبة.

---

(1) أخرجه مسلم عن فاطمة بنت قيس.

## النظر إلى المخطوبة:

أباح الشرع نظر الرجل لمن يريد خطبتها، لمعرفة صفاتها الخَلقية والخُلُقِيَّة، من جمال وقبح، وحياء وأدب، وأسلوب في فهم الأمور ومعالجة القضايا، ونشاط وخبرة في شؤون الحياة، وذلك كله مدعاة للإقدام على الخطوبة، وتقدير ما قد يكون بين الجانبيين من تفاهم وتوادة، وألفة وعشرة دائمة في مستقبل الأيام. وانظر جاتز أو مباح لا مندوب، كما صرح المالكية.

وللمرأة أيضاً أن تنظر إلى الرجل الخاطب؛ لأن الزواج شركة بين الجانبيين، ولأنه يعجبها منه مثل ما يعجبه منها.

وقد ورد في السنة النبوية ما يدل على إباحة النظر والترغيب فيه، أخرج أحمد، وأبو داود، عن جابر أن رسول الله ﷺ قال: «إذا خطب أحدكم المرأة، فإن استطاع أن ينظر منها إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل» قال جابر: فخطبت جارية، فكننت أنخبا لها، حتى رأيت منها ما دعاني إلى نكاحها، فتزوجتها.

وأخرج الخمسة (أحمد وأصحاب السنن) عن المغيرة بن شعبة أنه خطب امرأة، فقال النبي ﷺ: «انظر إليها، فإنه أحرى أن يؤدم بينكما».

وأخرج أحمد عن أبي حميد الساعدي، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا خطب أحدكم امرأة، فلا جناح عليه أن ينظر منها إذا كان إنما ينظر إليها لخطبة، وإن كانت لا تعلم»

وأخرج أحمد، والنسائي عن أبي هريرة، قال: خطب رجل امرأة، فقال النبي ﷺ: «انظر إليها فإن في أعين الأنصار شيئا». قيل: عمش أو صفر، والمعتمد هو الثاني كما وقع في رواية أبي عوانة.

وأما التعرف على أمور أخرى في المخطوبة والاطمئنان إلى أخلاقها، فيمكن تحقيقه بطريق الوصف والتحري، وإرسال امرأة قريبة

تنظر إليها وتستطلع أخبارها، أو من طريق سؤال أهل الخلطة والحوار والرفقة.

أخرج أحمد، والطبراني، والحاكم، والبيهقي عن أنس: أن النبي ﷺ بعث أم سلمة إلى امرأة، فقال: «انظري إلى عرقوبها، وشمي معافئها» أو «شمي عوارضها»<sup>(1)</sup>. والمراد: معرفة الدمامة والجمال في الزوجين، واختيار رائحة النكهة.

ما يباح النظر إليه أثناء الخطبة ووقته وشرطه:

يظر الرجل الخاطب في رأي أكثر العلماء إلى من يريد خطبتها إلى الوجه والكفين فقط؛ لأن رؤية الوجه تدل على الجمال والقبح، ورؤية الكفين تدل على خصوبة البدن ونحافته. والدليل واضح وهو أن المرأة ما تزال أجنبية عن الرجل، ولأن رؤية أكثر من هذا القدر لا داعي ولا حاجة إليه، والخطبة قد تتم وقد لا تتم، فيكون الصون والستر أبعد عن التهمة، وأصلح للفتاة، وأدعى إلى التزام الحدود المأمور بها شرعاً.

وأجاز أبو حنيفة النظر إلى القدمين؛ لأنهما ليسا بعودة عنده. وقال داود الظاهري: ينظر إلى جميع البدن، وهذا رأي شاذ يؤدي لمخاطر عديدة، ولا تسمح به أحكام الشرع. ومنع قوم الرؤية لجميع البدن، وهذا أيضاً شذوذ يتنافى مع الثابت شرعاً في الأحاديث السابقة.

ولا مانع من تكرار النظر بقدر الحاجة، لأن الحاجة تقدر بقدرها. ووقت الرؤية كما ذكر المالكية<sup>(2)</sup> قبل العقد، ليعلم بذلك حقيقة أمر

---

(1) المعافئ: ناحيتا العنق، والمرقوب: عظم غليظ فوق العقب، والعوارض: الأسنان التي في عرض الفم، وهي ما بين الثنايا والأضراس.

(2) الشرح الصغير: 340/2، الفواتين الفقهية: ص 193 وما بعدها، بداية المجتهد: 3/2.

المرأة، يعلم منها أو من وليها، ويكره استغلالها، والنظر يكون من نفس الخاطب أو وكيله، إن لم يكن على وجه التلذذ بها، وإلا منع كما يمنع ما زاد على الوجه والكفين؛ لأنه عورة، ألهم إلا أن يكون قد وكل امرأة، فيجوز لها من حيث إنها امرأة.

والمرأة مثل الرجل: يجوز لها النظر إلى الوجه والكفين منه، وقبل العقد.

### تحريم الخلوة بالمخطوبة:

تحرم الخلوة بالمخطوبة؛ لأن الخطبة وعد بالزواج وليست رواجاً، فلا تحل المعاشرة بانفراد؛ لأنها ما تزال أجنبية عن الخاطب، وقد بهى الرسول ﷺ عن الخلوة بالأجنبية، أخرج أحمد، والشيخان عن حامر بن ربيعة أن النبي ﷺ قال: «ولا يخلون رجل بامرأة لا تحل له، فإن ثالثهما الشيطان إلا محرم».

والتهاون في أمر الخلوة أو السماح بذهاب المرأة مع خطيبها إلى الحدائق، والأماكن العامة: مجلبة لكثير من المضار والمحظورات الشرعية، وإساءة السمعة للفتاة وأهلها، فقد يقع ما لا تحمد عقباه، ويمدح الخاطب عن خطبته، وليس من الحكمة والحزم التفريط في أمور وأوضاع تجز شراً وتوقع لوماً ونداماً، وبخاصة في عصرنا حيث قلّ الورع، وشاع الفجور، واستبدت الأطماع وتعمل الشباب في الأمور.

أما ما يراد معرفته في مزاعم الجائبين من التعرف على الطباع والخصال والتطلعات، فيمكن التوصل إليه أمام الأسرة، وإن وجود أحد من أقارب المرأة معها في أثناء المحادثة والمكالمة والصراحة في كل شيء مع الأهل أدعى للسلامة وأنفع وأولى.

المدول عن الخطبة وما يترتب عليه من أحكام:

يجوز في رأي الفقهاء للخطاب أو المخطوبة المدول عن الخطبة؛

لأن الخطبة وعد بالزواج وليست زواجا، فما لم يوجد العقد فلا إتمام ولا التزام، ولكن ينبغي الوفاء بالمهد أو الوعد، فلا يتقضى إلا لمصلحة معقولة أو ضرورة ملحة، أو حاجة شديدة، مراعاة لحرمة الأسرة وكرامة الفتاة، ومتعاً من العيب والشهير، وعملاً بعموم الأدلة القاضية بوجوب الوعد، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: 34] وقوله ﷻ: «اضمنوا لي ستاً من أنفسكم أضمن لكم الجنة: اصدقوا إذا حدثتم، وأوفوا إذا وعدتم، وأدوا إذا اتهمتم، واحفظوا فروجكم، وغضوا أبصاركم، وكفوا أيديكم»<sup>(1)</sup>

وجعل الشرع خُلف الوعد من صفات المنافقين، فقال عليه الصلاة والسلام: «آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أئتمن خان»<sup>(2)</sup>.

ولا يترتب على فسخ الخطوبة أي أثر مادام لم يحصل عقد، فلا يستحق المهر، ولا تجب العدة، ويجب رد المال المقدم على أنه جزء من المهر إلى الخاطب؛ لأنه حق خالص له، ويجب ضمان مثله إن كان مثلباً، وقيمته إن كان قيمياً.

وأما الهدايا ففيها لدى الحنابلة تفصيل: إذا عدل الخاطب فلا يرجع بشيء، ولو كان الشيء موجوداً، وإذا عدلت المخطوبة، فللخاطب أن يسترد الهدايا، سواء أكانت قائمة أم هائكة، فإن هئكت أو استهلكته، وجبت قيمتها<sup>(3)</sup>.

وتعد الهدايا في المذاهب الأخرى هبة، وتلواهب عند الحنفية

(1) أخرجه أحمد، وابن حبان، والحاكم، والبيهقي عن عباد بن الصامت.

(2) أخرجه الشيخان، والترمذي، والنسائي عن أبي هريرة، وهو صحيح.

(3) الشرح الصغير: 456/2.

الرجوع بالموهوب، وليس له ذلك في رأي الشافعية والحنابلة؛ وهو الصحيح؛ لأن الموهوب نه يملك الموهوب، ويجوز له التصرف فيه. والمعمول به رسمياً في بعض البلاد كمصر وسورية هو المذهب الحنفي، فإن كانت الهدية موجودة قائمة ترد إلى المأططب، وإن ففدت أو بيعت أو استهلكت، فلا ترد.

وأما الضرر الناشء عن فسخ الخطبة دون مسوّغ، فإن بعض المحاكم في البلاد العربية تحكم بالتعويض عنه، عملاً بنظرية التعسف في استعمال الحق، إذ لا ضرر ولا ضرار في الإسلام، أو بناء على مبدأ المسؤولية التقصيرية. أي: الخطأ الذي سبب ضرراً بالغير، وهو محل نظر.

### وليمة الزواج:

الوليمة: مأثور بها بعد البناء بالزوجة. ونجب الإجابة، وقيل: تنحب على من دعي إليها إذا تم يكن فيها منكر أو أذى كالزحام وشبهه؛ لما أخرجه مسلم عن ابن عمر: فمن دعي إلى عرس أو نحوه فليجب.

والمدعو فيما يتعلق بالأكل بالخيار، ويحضر الصائم ويدعو بالبركة للزوجين. ويستحب الغناء في العرس بما يجوز مما لا شلالة فيه، وضرب الدف: وهو المدور من وجه واحد كالغريال. أما المزهر وهو المدور من وجهين ففيه أقوال: الجواز، وهو الراجح، والمنع، والكراهة، ويكره نثر السكر والنور وغيرهما ليختطفه من حضر الوليمة؛ لأنه من النهب المنهي عنه، وأجازه أبو حنيفة<sup>(1)</sup>.

---

(1) الفواين الفقهية: ص 194.

## طريق اختيار المخطوبة:

عني الإسلام باختيار الزوجة الصالحة، ليكمل للزوجين رباطاً دائماً وأساساً قوياً يحقق السعادة والتضام، والود والروثام، وذلك بتفضيل معيار الدين والاستقامة والخلق، فهو صمام أمان أمام تعثر الحياة الزوجية، أو انحراف المرأة في أحوال قد تتعرض لها في ظروف طارئة وأزمات شديدة، فلا يعصمها من التهور إلا الدين المتين والخلق الكريم.

أما مقومات الحسب والنسب، والجمال، والمال: فهي وقتية التأثير وليست عواصم من القواصم، ولا مجلية للراحة والاستقرار والاطمئنان. وكثيراً ما هبت رياح عاصفة تعصف بالرابطة الزوجية بسبب إغراءات الجمال ورفعة الحسب والنسب، والمفاخرة بالفتى والثراء أو الجاه والمنصب.

والعاقلة: هو الذي يرغب فيما يدوم ويبقى، ويعرض عما يزول ويفنى، وإن عزة الإنسان وكرامة الرجل بأبيان عليه مهما ساء حاله أن ترفع عليه المرأة بأصولها وأسررتها، ومالها، وجمالها

وما أحكم الوصية النبوية الشريفة في هذا الشأن، حيث قال النبي ﷺ في الحديث المتفق عليه بين الجماعة (أحمد والكتب الستة) عن أبي هريرة: «تنكح المرأة لربع: لمالها، ونحسبها، ولجمالها، ولدينها، فاظفر بذات الدين، تربت يداك». أي: التصقت يدك بالتراب كناية عن الإفلاس والفقر والصياغ وتهدم الحياة الزوجية، وجاء النهي في السنة صريحاً عن الزواج بامرأة ضعيفة الدين والخلق، مغرورة بجمالها ومالها، فقال ﷺ فيما أخرجه ابن ماجه، والبيهقي من حديث عبد الله بن عمرو: «لا تنكحوا النساء لحسنهن، فلعنهم يرديهن،

ولا لمالهن فلعله يطفيهن، وانكحوهن للذين، ولأمة سوداء خرقاء ذات دين أفضل»<sup>(1)</sup>.

وورد في صفة خير النساء ما أخرجه النسائي، وأحمد عن أبي هريرة: «قيل: يا رسول الله، أي النساء خير؟ قال: التي تراه إن نظر، وتطمعه إن أسر، ولا تخالفه في نفسها ومالها».

ومقامات المرأة المخطوبة ما يلي:

- 1 - أن تكون المرأة ذات خلق ودين، للأحاديث السابقة.
- 2 - أن تكون ولوداً: وتعرف بكونها من نساء يعرفن في الأسرة بكثرة الولد، لقوله ﷺ فيما أخرجه سعيد بن منصور، وأبو داود، والنسائي، والحاكم عن معقل بن يسار: «تزوجوا الودود الولود، فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة».
- 3 - أن تكون بكرًا: لقوله ﷺ لجابر من عبد الله في الحديث المتفق عليه بين أحمد، والشيخين: «فهلأ بكرًا تلاعبها وتلاعبك».
- 4 - أن تكون من أهل بيت اشتهر بالتدين والفنعة: لأن للبيئة تأثيراً كبيراً على الإنسان.
- 5 - أن تكون المرأة حمية نسية، أي: طيبة الأصل، ليكون ولدها نجيباً، للحديث المتقدم: «ولحسبها».
- 6 - أن تكون جميلة: لأنها أسكن لنفسه، وأعرض لبصره، وأكمل لمودته، للحديث السابق: «ولجمالها» فالجمال مع العفة والدين كمال وشرف.

---

(1) أما حديث الدارقطني: «لياكم وخضراء الدمر، قيل: يا رسول الله، وما خضراء الدمر؟ قال: المرأة الحسنة في المصير السوء» فهو ضعيف تفرد به الواقدي. والدمر: ما بقي من آثار الدمار.

7 - أن تكون أجنبية غير قريبة: لأن الولد يكون أقوى وأسلم من الأمراض، وأنجب وأزكى.

جاء في الحديث: «اغتربوا ولا تُصووا»<sup>(1)</sup>. أي: تزوجوا الغرائب دون القرائب، فإن ولد الغريبة أنجب وأقوى من ولد القرية.

8 - ألا يزيد على واحدة إن حصل بها الإعفاف: لأن الاقتصاد على واحدة عزيمة، والتعدد رخصة، وفي التعدد لغير الضرورة أو حاجة مناعب كثيرة، ومشكلات معقدة، ومموم متلاحقة، ويندر تحقيق العدل المطلوب شرعاً، ولو في الأمور المادية المأمور بها، والتي لا تتعلق بميل القلب المأذون به شرعاً، قال الله تعالى: ﴿وَكُنْ قَسْطِيطُوا أَنْ تَصِلُوا إِلَى الْإِنْسَانِ وَلَوْ عَرَّضْتُمْ أَنْ يَكْسِلَ الْكَيْلَ فَتَذَرُوهَا كَالْمَلْفَةِ وَإِنْ تَصِلُوا وَتَتَعَاوَا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَقُورًا رَجِيماً﴾ [النساء: 129] وأخرج الخمسة (أحمد وأصحاب السنن) أن النبي ﷺ قال: «من كان له امرأتان، فمال إلى إحدهما، جاء يوم القيامة، وشقّه مائلاً».

تكوين عقد الزواج:

التكاح في اللغة: الضم والجمع، أو الوطء والعقد جميعاً، وفي الشرع: عقد التزويج، وهو عقد لحل تمتع بأنثى غير محرم وغير مجوسية، وغير أمة كتابية بصيغة لقادر على الصداق والتفقة، محتاج له، أو بقصد النسل وإن لم يكن محتاجاً له. فهو عقد يباح به الاستمتاع والتلذذ بالأنثى وطأً، ومباشرة، وتقبيلًا، وضماً وغير ذلك، إذا كانت المرأة أجنبية عبر محرم بنسب أو رضاع أو صهر، فلا يصح على محرم، ولا يصح العقد على المجوسية والمرتدة والتي لا تدين بدين سماوي، ولا يصح على الأمة الكتابية من اليهود والنصارى. سواء

(1) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير 106/3.

أكانت مملوكة لهم أم لا، ولا يحوز على الملائنة، والمبتونة،  
والمعتدة من غيره، والمُخرمة بحجٍّ أو عمره<sup>(1)</sup>.

والنكاح عند فقهاء المذاهب حقيقة في العقد، مجاز في الرطة، لأنه  
المشهور في القرآن والأخبار.

وأركاناه عند المالكية ثلاثة: ونهي، ومحل، وصيغة<sup>(2)</sup>، أما الولي  
فهو من له ولاية النكاح، كزوج أو وكيله بالعقد أو من يأذن له بالعقد.  
والمحل: الزوج والزوجة. والصيغة: الإيجاب والقبول كالتزويج  
والتملك، ويجري مجراهما البيع، والهبة، والصدقة، والعطية. وهذا  
موافق لمذهب الحنفية. وتعريف الصيغة: هي اللفظ الدال على حصول  
الزواج وتحققه إيجاباً وقبولاً. والإيجاب: التعبير الدال على الرضا  
الصادر من المملوك في رأي الجمهور غير الحنفية، وألفاظه الصريحة  
مثل قول الولي: أنكحت وزوجت، أي: يقول الولي مثلاً: أنكحتك  
بنتي فلانة، أو زوجتك بنتي فلانة، أو موكلتي فلانة، ولو لم يسم  
صدقاً، أي: مهرأ، فلا يشترط لاتخاذ العقد ذكر المهر، وإن كان لا بد  
منه، فيكون شرطاً لصحة العقد كالشهود.

ويصح الإيجاب بلفظ المضارع نحو: أزوجك، إن قامت القرينة  
على الإنشاء والتنجيز، لا الوعد، كلفظ الماضي والأمر؛ لأنه موضوع  
للإنشاء. والقبول: التعبير الدال على الرضا الصادر من المملوك، مثل  
قول الزوج أو وكيله: قبلت زواجها ورضيت، ونحو ذلك. ويلزم فيه  
الفور، ولكن لا يفسر الفصل اليسير بين الإيجاب والقبول. وصح تقديم

(1) الشرح الصغير: 332/2 - 334، المقدمات انمهدات 454/1.

(2) شرح الرسالة لابن أبي زيد القيرواني: 26/2، الشرح الكبير: 221/2، الشرح  
الصغير: 335/2، 350.

القول من الزوج كأن يقول: زوجني ابتك، فيقول الولي: زوجتك إياها، فينقذ.

ويمكن حصر ألفاظ الزواج بأربعة أنواع:

الأول - ما ينقذ به الزواج مطلقاً، سواء سمي صداقاً أم لا، وهو أنكحت وزوجت.

والثاني - ما ينقذ به إن سمي صداقاً وإلا فلا، وهو «وهبت» فقط، فلا بد من ذكر المهر لانقضاء العقد، ليكون قرينة على إرادة الزواج، فإن لم يذكر المهر، فلا ينقذ الزواج.

والثالث - ما فيه التردد، أي: اختلاف المتأخرين في نقل المذهب: وهو كل لفظ يقتضي البقاء مدة الحياة، مثل بعث لك ابنتي بصدائق قدره كذا، أو ملكتك إياها، أو أحللت أو أعطيت أو منحتك إياها. وأكثر أهل المذهب يقولون بالجواز.

والرابع - ما لا ينقذ به الزواج مطلقاً: وهو كل لفظ لا يقتضي البقاء مدة الحياة كالحبس، والوقف، والإجارة، والإعارة، والعمرى.

وافترق الفقهاء على أن الزواج لا ينقذ بالتعاطي، وهو الفعل دون إيجاب وقبول، لخطورة هذا العقد وما يترتب عليه من آثار.

والهزل في الزواج كالجدّ بالاتفاق، لما رواه الخمسة إلا النسائي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ثلاث جدّهن جد، وهزلهن جدّ: النكاح والطلاق والرجعة<sup>(1)</sup>.

والنكاح: عقد لازم بمجرد الصيغة، لا يجوز فيه الخيار إلا خيار

---

(1) وأخرجه الحاكم أيضاً وصححه، والدارقطني، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

المجلس، فلزم بمجرد الإيجاب والقبول، وإن لم يرض الآخر، حتى ولو قامت قرينة على الهزل.

ولا بد في الزواج من تعدد العاقد، لكن أجاز المالكية لابن العم ووكيل الولي والحاكم أن يزوّج المرأة من نفسه، ويتولى طرفي العقد، وهذا موافق للحنفية، ومخالف للشافعية<sup>(1)</sup>.

### الكتابة والإشارة:

لا ينعقد الزواج عند الجمهور غير الحنفية بالإشارة ولا الكتابة إلا لضرورة خرس، فلا ينعقد الزواج بكتابة في غيبة أو حضور؛ لأن الكتابة كناية، فلو قال الولي الغائب: زوجتك ابنتي، أو قال: زوجتها من فلان، ثم كتب، فبلغه الكتاب، أي: الخبر، فقال: قبلت، لم يصح العقد.

أما الآخرس: فيعقد الزواج بكتابت أو إشارته المفهومة للضرورة<sup>(2)</sup>.

### الألفاظ غير العربية.

يجوز باتفاق الفقهاء لأعجمي غير عربي عاجز عن الطق بالعربية إبرام عقد الزواج بلغته التي يفهمها ويتكلم بها؛ لأن العبرة في العقود للمعاني، ولأنه عاجز عن العربية، فحقت عنه النطق بالعربية كالآخرس، وعليه أن يأتي بمعنى التزويج أو الإنكاح بلسانه، بحيث يشتمل على معنى اللفظ العربي.

أما إن كان العاقد يحسن التكلم بالعربية، فيجوز عقد الزواج عند الجمهور بكل لغة ينطق بها ويمكن التفاهم بها؛ لأن المقصود هو التعبير

---

(1) القوانين العرفية: ص 200، الشرح الكبير: 2/233، المقدمات المسهلات لابن رشد القرطبي الحد (1/478 - 481، ط دار الغرب - بيروت.

(2) مواهب الجليل للخطاب: 4/228، الشرح الصغير 2/350.

عن الإرادة، وذلك واقع في كل لغة، ولأنه أتى بلفظه الحاضر، فاعتقد به، كما يعتقد بلفظ العربية. ولم يجز المتنبلة إبرام عقد الزواج بغير العربية لمن قدر عليها؛ لأنه عدل عن لفظي «الإنكاح» و«التزويج» مع القدرة عليهما، فلم يصح الزواج، كما لم يصح عندهم بالفاظ الهبة والبيع والإحلال<sup>(1)</sup>.

#### شروط الزواج:

الشرط: هو ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجاً عن حقيقته. وشروط عقد الزواج إما في العاقدين أو في صيغة العقد. ولا فرق عندهم إذا اختل شرط من الشروط بين عقد باطل وعقد فاسد، فهما مترادفان.

#### أولاً - شروط العاقدين:

يشترط في عاقدَي عقد الزواج توافر الشروط السبعة التالية<sup>(2)</sup>:

1 - أهلية التصرف: بأن يكون العاقد لنفسه أو لغيره أهلاً لمباشرة العقد، بالتبميز والعقل والرشد والولاية.

فلا يعتد بزواج المجنون، والصبي غير المميز، ويكون باطلاً، لعدم توافر الإرادة والقصد الصحيح المعتبر شرعاً.

ولا يشترط البلوغ عند المالكية، والحنفية خلافًا للشافعية والمتنبلة، فلو تزوج صبي يقوى على الجماع بغير إذن أبيه أو وصيه، كان عقده موقوفاً على إجازة وليه، فله إجازته أو فسخه قبل البناء

---

(1) حاشية ابن عابدين: 371/2، مني المحتاح 140/3، كشاف الضاع 38/5 وما بعدها، مني 533/6 وما بعدها.

(2) القوانين الفقهية: ص 195 - 198، الشرح الصغير: 372/2 - 376، 399 وما بعدها، 426 وما بعدها.

وبعده، ولا صداق للمرأة، فإن أجازته نفذ، وإن فسده أو لم يجزه  
اتفسخ، فيكون البلوغ شرطاً لاستقرار النكاح ونفاذه لا لانعقاده.

وإن تزوج السفه (المبذر) بغير إذن وليه، كان عقده موقوفاً على  
الإجازة بحسب المصلحة، فإن وجد الولي المصلحة أو السداد في  
العقد أمضاه، وإلا رده، وإن رده قبل الباء فلا صداق للمرأة، وإن رده  
بعد البناء فلها ربع دينار.

ويجوز عند المالكية<sup>(1)</sup> للأب، والوصي، والحاكم تزويج المجنون  
والصغير لمصلحة كالخوف من الزنى أو الضرر، أو ممن تحفظ له ماله،  
والصداق على الأب.

2 - تحقق الذكورة والأنوثة: فلا يصح الزواج إلا بين ذكر وأنثى،  
ولا ينقذ الزواج على الخنثى المشكل: وهو الذي لا يمتين أمره، أهو  
رجل أم أنثى، ويكون الزواج على خنثى باطلاً؛ لأنه لا يتكبح  
ولا يتكبح، ويجوز له أن يتسرى بأمة.

3 - ألا تكون المرأة محزومة على الرجل: فلا ينقذ الزواج بالمحارم  
كالبنات، والأخت، والعمة، والخالة، ولا يصح الزواج بالمتزوجة  
بزوج آخر، والمعتدة، والمرأة المسلمة بغير المسلم، والزواج في كل  
هذه الحالات باطل، ولا يجمع الرجل بين الأختين أو بين المرأة  
وعمتها أو خالتها، وابنة أخيها، وابنة أختها، لئلا يؤدي الزواج لقطيعة  
الرحم.

ودليل بطلان زواج المسلمة بالكافر قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا  
الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَئِنَّكُمْ كُفَرْتُمْ وَلَوْ عَجَبْتُمْ لَهُمْ﴾ [البقرة: 221]  
وقوله سبحانه: ﴿فَإِنْ عَمِلْتُمْ شُرُوءَ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَنْ يَلَّيَنَّكُمْ

(1) الشرح الصغير 396/2.

وَلَا تَحْمِلُونَهُمْ<sup>[10]</sup> (المتحنة: 10). وانعقد الإجماع على بطلان وتحريم زواج الكافر بالمسلمة.

ويحرم على المسلم أن يتزوج أو يتسرى بكافرة من غير أهل الكتاب كالمرتدة، والوثنية، والمجوسية، والملحدة، والتي لا تدين بدين سماوي؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَكُمْ مَنَافِعُ خَيْرٌ مِّنْ يُنْفِكُونَ وَلَوْ أَعْبَبْتُمْ<sup>[11]</sup>﴾ [البقرة: 221] وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تُنكِحُوا بِإِيمَانِكُمْ<sup>[12]</sup>﴾ (المتحنة: 10).

ويحل للمسلم الزواج والتسرى في ملك اليمين بالكتابية (اليهودية أو النصرانية) لقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَلَمَّا لَأَيُّهَا الْكِتَابُ جُلِّ لَكُمْ وَطَافَتْكُمْ جُلُوسُكُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْأُنثَىٰ أَوْ مَا لَأَيُّهَا الْكِتَابُ بَيْنَ يَدَيْكُمْ إِذَا أُتِيتُمْ بِهِنَّ فَوَرِّهُنَّ مُحْصَنِينَ غَيْرَ مُسَوِّغِينَ وَلَا مُتَجِدِّينَ أَفْدَانُ<sup>[13]</sup>﴾ (المائدة: 5) والأحور هما لغة وشرعاً: المهور.

وكره الإمام مالك الزواج بالحرية الكتابية، لبقاء الولد بدار الحرب ومنع ابن عمر، وابن عباس الزواج بكل كافرة.

وإن ارتد أحد الزوجين، انقطعت العصمة، وينسخ الزواج بينهما، وإذا أسلم الزوجان معاً ثبت نكاحهما إذا خلا من الموانع.

ودليل تحريم المحارم المؤكدة آية: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَأُمَّهَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَوَّاتُكُمْ وَكَهَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ...﴾ [النساء: 23] ففيها التحريم من جهة النسب والرضاع.

ودليل تحريم الجمع تحريماً مؤقتاً بسبب المصاهرة: المذكور في الآية السابقة: ﴿وَأَنْ تَحْصُوا بَنَاتِ الْأَخْتَانِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: 23] وحديث الجماعة عن أبي هريرة قال: «نهى النبي ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها».

وحديث الدارقطني عن رجل من أهل مصر اسمه جُبَيْلَة، وكانت له

صحبة: أنه جمع بين امرأة رجل وابنته من غيرها، أي فهذا جائز.  
 وضابط الجمع المحرم: أن يكون بين من لو كان أحدهما ذكراً حرم  
 على الآخر من الطرفين. أما زوجة الرجل وابنته من غيرها: إما هو من  
 طرف واحد؛ لأننا لو فرضنا البنت رجلاً، حرمت عليه امرأة أبيه،  
 بخلاف ما لو فرضنا امرأة الأب رجلاً فإنه أجنبي عن البنت ضرورة،  
 فنحل له<sup>(1)</sup>.

4 - الحرية: يجوز زواج الحر بالحرّة، والعبد بالأمّة، ويباح نكاح  
 عبد لحرّة برضاها، فإن غزاها من نفسه، ولم يبين لها أنه عبد، فلها  
 الخيار. ويجوز للحرّ الزواج بالأمّة بثلاثة شروط:

الأول - أن تكون مسلمة.

الثاني - ألا يجد صداق الحرّة لديه، وهو المسمى «الطّول».

الثالث - أن يخاف العنت وهو الزنى.

والدليل لهذا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْصَحَ  
 الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ...﴾ وفي تلمة الآية: ﴿ذَلِكَ لِئِنْ عَشِيَ الْعَنَتُ  
 مِنْكُمْ وَأَنْ تَصِيرُوا خَيْرَ لَكُمْ وَأَنَّ عَقُورَ رَبِّكُمْ﴾ [النساء: 25].

5 - الكفاءة بين الزوجين: وهي معتبرة عند بعض المالكية بخمسة  
 أوصاف: الإسلام، فلا يحل غير الكتابية من الكفار بنكاح ولا ملك،  
 والحرية بالمعنى المتقدم، والصلاح أو التدين، فلا تزوج المرأة  
 بالفاسق، ولها أولولها فسخ الزواج، والمال الذي بقدر به على المهر  
 والنفقة، ولا يشترط البسار، وللزوجة طلب فسخ الزواج عند العجز عن  
 النفقة، وسلامة الخلقة من العيوب الموجبة للخيار كالجنون، والجذام،  
 والبرص. هذا ما ذكره ابن جرّي، والمذهب عندهم أنّ الكفاءة، أي:

(1) نيل الأوطار: 146/6 - 149.

المماثلة في ثلاثة أمور: التدخين، والمخرة، والحال، أي: سلامة الميروب.

ولا يشترط النسب والحب خلافاً لجمهور الفقهاء.

6 - الصحة: فلا يجوز، أي: لا ينفذ نكاح المريض والمريضة مرض الموت، أو المرض المخوف عليهما على المشهور عند مالك، خلافاً لأبي حنيفة والشافعي، ويفسخ الزواج إن وقع، حتى وإن دخل الزوج وولدت المرأة، وقسقه بنير طلاق. ولو مات أحد الزوجين قبل الفسخ ولو بعد الدخول لا يرثه الآخر، لكن في حال موت الزوج قبل الفسخ وبعد الدخول يكون للزوجة الأقل من ثلث التركة ومن المسمى ومن مهر المثل؛ لأن الزواج في مرض الموت تبرع، والتبرع لا ينفذ إلا من الثلث.

7 - عدم الإحرام بحج أو عمرة: فلا يصح الزواج عند الجمهور غير الحنفية إذا كان أحد العاقدین محرماً بحج أو عمرة، ولا يجوز نكاح المحرم ولا إنكاحه، ويفسخ، لقوله ﷺ فيما أخرجه مسلم عن عثمان: «لا يَنْكَحُ المحرم ولا يُنْكَحُ».

وفي رواية أخرى: «ولا يخطب» أي: لنفسه أو لغيره، والنهي يدل على فساد المنهي عنه، ولأن الإحرام انقطاع للعبادة، والرواج سبيل إلى المتعة، فيتنافى مع الإحرام، فيمتنع أثناءه.

وأباح الحنفية الرواج في حال الإحرام؛ لما أخرجه البخاري، ومسلم عن ابن عباس أن النبي ﷺ تزوج ميمونة بنت الحارث، وهو محرم. وتناول العلماء ذلك بأنه: وهو داخل في الحرم، أو في الأشهر الحرم، ويؤكد ذلك رواية أخرى لمسلم عن ميمونة نفسها: «أن النبي ﷺ تزوجها وهو حلال».

والمخلاصة: يشترط في الزوج لصحة نكاحه أربعة شروط: وهي

الإسلام في نكاح مسلمة، والعقل، والتمييز، وتحقق الذكورية، ويشترط خمسة شروط في الزواج لاستقراره ونفاذه؛ وهي الحرية، والبلوغ، والرشد، والصحة، والكفاءة.

#### شروط صيغة العقد:

يشترط لصيغة عقد الزواج، وهي: الإيجاب، والقبول شروط أربعة وهي ما يأتي:

1 - اتحاد المجلس: وهو أن يكون الإيجاب والقبول في مجلس واحد؛ لأن شرط الارتباط اتحاد الزمان، فجعل المجلس جامعاً لأطرافه تسييراً على العاقلين. فإن اختلف المجلس، فلا ينعقد العقد، فإذا قال الولي: زوجتك ابنتي، فقام الآخر عن المجلس قبل القبول، أو اشتغل بعمل آخر يدل على إعراضه عن الإيجاب أو المجلس، ثم قال بعدئذ: قبلت، فلا ينعقد العقد.

ويشترط عدم وجود الفاصل عند الجمهور كما تقدم بمعنى ألا يفصل بين الإيجاب والقبول فاصل كثير أو طويل، فإن كان الفاصل يسيراً، صح العقد. واستثنى المالكية مسألة: هي أن يقول الرجل في مرضه: إن مت فقد زوجت ابنتي فلانة من فلان، فهذا يصح، طال الأمر أو لم يطل.

وأجاز الحنفية إبرام عقد الزواج حال غيبة أحد العاقلين عن الآخر بطريق الكتابة أو إرسال رسول عن عاقد إلى الآخر، ويكون المجلس العقد: هو مجلس قراءة الكتاب أمام الشهود، أو سماع رسالة الرسول بحضرة الشهود؛ لأن الكتاب بمنزلة الخطاب من الكاتب، ولأن كلام الرسول كلام المرسل، فهو مجرد سفير ومعبّر عن كلام الأصل.

2 - تطابق القبول مع الإيجاب: وهو أن يتوافق أو يتحد القبول والإيجاب في محل العقد وفي مقدار المهر، فإذا تخالفا لم ينعقد

العقد، كأن يقول الولي: زوّجتك ابنتي فلانة على مهر كذا، فقال الزوج: قبلت زواج بنت أخرى لك هي فلانة، أو قبلت على مهر أقل، لم ينقذ العقد؛ لأن المهر وإن لم يكن ركناً من أركان العقد، ويصح العقد بدونه، لكنه إذا ذكر في العقد، صار جزءاً منه والتحق بالإيجاب، فلمزم أن يأتي على وفق الإيجاب.

فإن لم يذكر المهر في العقد أو صرح بأن لا مهر للمرأة، وجب مهر المثل؛ لأن المهر في الزواج واجب بإيجاب الشرع، فلا يصح إخلاء الزواج منه.

3 - بقاء الموجب على إيجابه: أي: أن يستمر على قوله ولا يرجع عن إيجابه قبل قبول العاقد الآخر، فإن رجع بطل الإيجاب، ولم يجد القبول شيئاً يرافقه.

4 - التتبع في الحال: الزواج يفيد أثره في الحال، لأنه من عقود التملكيات أو المعاوضات، وهي لا تقبل التأجيل، كأن يقول الولي: زوّجتك ابنتي فلانة، فيقول الخاطب: قبلت، وهذا عقد مبرز.

فلا يصح تعليق الزواج على شرط في المستقبل غير كائن في الحال، مثل: إن قدم فلان من السفر، أو إن رضي والدي، أو إن طلعت الشمس، أو إن التحقت بالوظيفة، عقد زوّجتك ابنتي. ويعد الزواج بهذه الصيغة باطلاً غير منعقد؛ لأن إنشاء العقد معلق على شيء قد يحدث وقد لا يحدث في المستقبل، ولأن الشرع وضع عقد الزواج ليفيد حكمه في الحال، والتعليق يناقض هذه الحقيقة الشرعية.

فإن كان التعليق على أمر محقق أو موجود في الحال صح الزواج، مثل قول الولي: زوّجتك ابنتي إن كان عمرها عشرين سنة، فقال الزوج: قبلت، صح الزواج إن كان سنّها فعلاً عشرين سنة. أو قال: إن رضي أبي، فقال الأب: رضيت؛ لأن التعليق حيثئذ صوري، والصيغة منجزة في الواقع.

ولا يصح أيضاً إضافة الزواج لزمان في المستقبل، مثل أن يقول الرجل للولي: تزوجت ابنتك غداً أو بعد غد أو شهر، فيقول الأب: قبلت، لم ينعقد الزواج، لا في الحال ولا في المستقبل؛ لأن الإضافة للمستقبل تنافي عقد الزواج الذي يوجب أثره أو تملك حبل الاستمتاع في الحال.

ولا يثبت في الزواج خيار شرط وغيره إلا خيار المجلس إذا اشترط عند المالكية<sup>(1)</sup>، فإنه معمول به عندهم، خلافاً لبقية الفقهاء، لأن الحاجة غير داعية للخيار في النكاح، ولأنه عقد لازم لا يجوز فيه الخيار؛ لأن الخيار يؤدي إلى فسخ الزواج، وفي فسخه ضرر للمرأة.

#### شروط صحة الزواج ذاته:

يشترط لصحة الزواج ذاته بالإضافة للشروط السابقة ما يلي<sup>(2)</sup>:

1 - التأييد: بأن تكون صيغة الإيجاب والقبول مزيدة غير مؤقتة، فإن عين الزوجان مدة للزواج كشهر محدد، أو إلى مدة معلومة أو مجهولة، مثل قول الولي: زوّجتك ابنتي فلانة لشهر، أو سنة كذا، أو مدة إقامتي أو إقامتك في هذا البلد، لم يصح الزواج، ويعرف النزع الأول بنكاح المتعة، والثاني بالنكاح المؤقت؛ وسُمّي بالمتعة؛ لأن الرجل ينتزع ويتمتع بالزواج ضمن مدة محددة اتفق عليها مع المرأة.

#### الزواج المؤقت وزواج المتعة:

اتفق علماء السنة الزيدية على أن الزواج المؤقت وزواج المتعة حرام باطل بالقرآن والسنة والإجماع والمعقول.

(1) حاشية الصاوي على الشرح الصغير: 351/2.

(2) الشرح الكبير: 236/2 - 240، الشرح الصغير: 335/2 - 340، 372 - 382،

387، شرح الرسالة 26/2، المقدمات الممهدة 468/1 - 472.

أما القرآن: فقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُفْرِجُهُمْ حَفِظُوا لَهُمْ جَنَّتْ لَهُمْ أَزْوَاجُهُمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۚ فَمَنْ ابْتَنَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: 5 - 7] وهو نص صريح في تحريم الاستمتاع بالنساء وحصره في طريقتين: الزواج وملك اليمين، وليست المتعة زواجاً كاملاً صحيحاً، ولا ملك يمين، فتكون محرمة، ولأن أحكام الزواج والطلاق والنفقة والميراث لا تترتب على المتعة، وترتفع من غير طلاق ولا نفقة، ولا يثبت بها التوارث<sup>(1)</sup>.

روى الترمذي عن ابن عباس أمه قال بعد نزول هذه الآية: «فكُلَّ فرج سواهما حرام»، أي: سوى الزواج الدائم وملك اليمين.

وأما السنة: فالأحاديث الكثيرة المصروفة بتحريم المتعة والنهي عنها عن عليٍّ، وسيرة الجهنبي، وسلمة بن الأكوع وغيرهم<sup>(2)</sup>، وتؤكد النهي عنها عام خبير، وبعد فتح مكة بخمسة عشر يوماً، وفي حجة الوداع.

أما حديث عليٍّ المتفق عليه بين أحمد والشيخين: فهو «أنَّ رسول الله ﷺ نهى عن نكاح المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خبير» لكن أكثر الناس يرون أن في الحديث تقديمًا وتأخيرًا، وتقديره أن النهي زمن خبير عن لحوم الحمر الأهلية، وأما المتعة، فكان في يوم غير خبير، وإنما نهى النبي عنها يوم الفتح، أي: فتح مكة.

وأما حديث سيرة عند أحمد، ومسلم: فهو أنه كان مع النبي ﷺ في

(1) وقال المالكية: نكاح المتعة أو النكاح لأجل سواء عين الأجل أم لا، يعاقب فيه الزوجان، ولا يحدان على المذهب وينسخ بلا طلاق، والمضرب بيان ذلك في العقد للمرأة أو وليها، وأما لو أصر الزوج في نفسه أن يتزوجها ما دام في هذه البلدة أو مدة سنة ثم يفارقها فلا يضر، ولو فهمت المرأة من حاله ذلك (الشرح الصغير 387/2).

(2) نيل الأوطار 133/6 وما بعدها.

فتبع مكة فقال: «يا أيها الناس، إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء، وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة، فمن كان عنده منهن شيء، فليُخْلِ سبيله، ولا تأخذوا مما آتيتوهن شيئاً».

وأما حديث سلمة عند أحمد، ومسلم أيضاً فهو كما قال: رخص لنا رسول الله ﷺ في متعة النساء عام أو طلس ثلاثة أيام، ثم نهى عنها. وهذا موافق لحديث سبرة؛ لأن فتح مكة، وعام أو طلس كانا في عام واحد.

قال الشوكاني معلقاً على الأحاديث: حديث سبرة صحيح مصرح بالتحريم المؤبد، وعلى كلِّ حال فتحن متعددون بما بلغنا عن الشارع، وقد صح لنا عنه التحريم المؤبد، ومخالفة طائفة من الصحابة له غير فادحة في حجيته ولا قائمة لنا بالمعذرة عن العمل به، كيف والجمهور من الصحابة قد حفظوا التحريم وعملوا به، ورووه لنا، حتى قال ابن عمر فيما أخرجه عنه ابن ماجه بإسناد صحيح: «إن رسول الله ﷺ أذن لنا في المتعة ثلاثاً، ثم حرمها، والله لا أعلم أحداً تمتع وهو محصن إلا رجمته بالحجارة» وقال أبو هريرة فيما يرويه عن النبي ﷺ: «هَدَمَ المتعة الطلاق والعدة والميراث». أخرجه الدارقطني وحسنه الحافظ ابن حجر.

وأما قراءة ابن عباس، وابن مسعود، وأبي بن كعب، وسعيد بن جبير: «فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى» فليست بقرآن عند مشرطي التواتر، ولا سنة لأجل روايتها قرآناً، فيكون من قبيل التفسير للآية، وليس ذلك بحجة. وأما من لم يشترط التواتر فلا مانع من نسخ ظني القرآن بظني السنة كما تقرر في الأصول<sup>(1)</sup>.

وأما الإجماع: فقد أجمعت الأمة إلا الشيعة الجعفرية على تحريم

---

(1) نيل الأوطار 138/6.

زواج المتعة، ولو كان جائزاً لأفتى الناس به. وحكى ابن المنفر،  
والقاضي عياض هذا الإجماع<sup>(1)</sup>.

وأما المعقول: فإن المتعة أشبه بالزنا، فلا معنى لتحريمه دونها؛  
لأنه يقصد بها مجرد الاستمتاع دون ترتيب مقاصد النكاح المشروعة  
كإنجاب النسل، وتكوين الأسرة، ولا يلتزم المستمتع بشيء من أحكام  
الزواج وأثاره، ويلحق الضرر بالمرأة حيث يجعلها مجرد متاع يتنقل من  
مكان لمكان.

أما ابن عباس فكان يبيحها للضرورة والحاجة، ثم رجع عن قوله.  
وأما الشيعة الجعفرية: فقد أباحوا المتعة بالمسلمة والكتيبة،  
وكرهوها بالزانية، بشرط ذكر المهر، وتحديد الأجل، أي: المدة،  
وتنمقد بالألفاظ الثلاثة: وهي زوّجتك، وأنكحتك، ومتعتك<sup>(2)</sup>.  
وأحكام العقد ما يأتي:

1 - يبطل العقد بعدم ذكر المهر، ويتحول الزواج دائماً إذا ذكر  
المهر دون الأجل.

2 - لا حكم للشروط قبل العقد، ويلزم لو ذكرت فيه.

3 - يجوز اشتراط إتيانها ليلاً أو نهاراً، وألا يطأها في الفرج،  
والعزل دون إذنهما، ويلحق الولد بالرجل وإن عزل، لكن لو نساء لم  
يحتج إلى لعان.

4 - لا يقع بالمتعة طلاق، ولا لعان، ويقع الظهار مع الخلاف فيه.

5 - لا يثبت بالمتعة ميراث بين الزوجين، ويقع التوارث بين الولد  
وأبيه.

---

(1) المرجع السابق ص136.

(2) الروضة البهية: 103/2 وما بعدها، المختصر النافع في الإمامية: ص205 - 207.

6 - على المرأة العدة بحيفتين على الأشهر، وعدة غير الحائض خمسة وأربعون يوماً، وعدة الوفاة لو مات عنها أربعة أشهر وعشرة أيام.

7 - لا يصح تجديد العقد قبل انقضاء الأجل.

واستدلوا على مشروعية المنعة بما يلي من القرآن والآثار:

أما القرآن: فقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَلَهُنَّ أَجُورُهُنَّ كَرِيسَةٍ﴾ [النساء: 24] ففيه التعبير بالاستمتاع دون الزواج، وبالأجور دون المهور، مما يدل على جواز المنعة.

والجواب: أن المراد بالاستمتاع في الآية النكاح المشروع، بدليل بدايتها: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾ [النساء: 22] ونهايتها: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ كَوْلًا أَنْ يُنكِحَ الْمَحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: 25] وليس المراد به المنعة المؤقتة المحرمة.

وأما التعبير بالأجر فهو شائع في القرآن الكريم؛ لأن المهر يسمى أجراً، قال الله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ بِأَدْنَىٰ أَهْلِهِنَّ وَمَا تَوْهَمُنَّ أَجُورُهُنَّ بِالْمَرْبُورِ﴾ [النساء: 25] أي: مهورهن. وقال سبحانه: ﴿إِذَا تَوَاتَوْا شُهُرًا لِجُورُهُنَّ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَوِّغِينَ﴾ [المائدة: 5] وقال عز وجل: ﴿إِذَا سَأَلْنَاكَ أَزْوَاجَكَ الَّتِي مَاتَتْ أَجُورُهُنَّ﴾ [الأحزاب: 50] ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا تَوَاتَوْا شُهُرًا لِجُورُهُنَّ﴾ [المننعة: 10] ﴿إِنْ أَرَادْتُمْ لَكُمْ تَوَاتُوهُنَّ أَجُورُهُنَّ﴾ [الطلاق: 6].

وأما إنشاء الأجر بعد الاستمتاع، والمهر يؤخذ قبل الاستمتاع، ففي الآية تقديم وتأخير، وتقديره: فَأَتَوْهُنَّ أَجُورُهُنَّ إِذَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِنَّ، أي: إذا أردتم الاستمتاع بهن، مثل قوله تعالى: ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَقُوهُنَّ﴾ [الطلاق: 1] أي: إذا أردتم الطلاق، ومثل قوله سبحانه: ﴿إِذَا طَلَقْتُمْ

إِلَى الصَّلَاةِ فَأَغْفِرُوا لَوِجُوهَكُمْ... ﴿المائدة: 6﴾ أي: إذا أردتم القيام إلى الصلاة.

وأما الآثار: فقد أباح النبي ﷺ المتعة في بعض الغزوات والأعوام كعام أوطاس، وعمرة القضاء، وفي خيبر، وعام الفتح، وتبوك، وكان ابن عباس وبعض الصحابة (أسماء، وجابر، وابن مسعود، ومعاوية، وعمرو بن حُزَيْم، وأبو سعيد، وسلمة ابنا أمية بن خلف) وبعض التابعين (طائوس، وعطاء، وسعيد بن جبيرة، وسائر فقهاء مكة كابن جريج) يقولون بجواز المتعة.

والجواب: أن الإذن بالمتعة كان على مقتضى الإباحة الأصلية قبل نزول آية تحريم الاستمتاع بالنساء إلا بأحد طريقين: الزواج وملك اليمين، أو كان الإذن للضرورة القاهرة في الحرب أو الغربة في السفر، ثم حُزِمَها الرسول ﷺ تحريماً أبدياً إلى يوم القيامة، بدليل الأحاديث المذكورة في بيان مذهب الجمهور.

وأنكر الصحابة على ابن عباس، وعدوا رأيه شاذاً نفرد به، قال له علي رضي الله عنه: إنك إمروء تانه<sup>(1)</sup>، لأن النبي ﷺ نهى عن متعة النساء يوم خيبر، وعن لحوم الحمر الإنسية. وأنكر عليه أيضاً عبد الله بن الزبير، أخرج مسلم عنه أنه قام بمكة فقال: «إن أناساً أعمى الله قلوبهم، كما أعمى أبصارهم يفتنون بالمتعة، فناداه ابن عباس، فقال له: إنك ليجلف<sup>(2)</sup> جاف، فلمعري، لقد كانت المتعة تفعل في عهد أمير المؤمنين (أي: رسول الله) فقال له ابن الزبير: فجؤب نفسك، فوافاه لو فعلتها لأرجمك بأحجارك».

وثبت الرجوع من ابن عباس عن قوله بإباحة المتعة، كما يذكر أهل

(1) أي حائد من طريق الاستقامة.

(2) الجلف: العليظ الطبع القليل الفهم.

الحديث الثقات<sup>(1)</sup>، مما يدل على تحريمها الأبدي، ونسخ الإذن بها، أو إن إباحتها كانت بمقتضى مرتبة العفو قبل التحريم كالخمر قبل تعفون التحريم بها.

### تأقيت الزواج بالنية:

قد ينوي الزوج تأقيت الزواج لمدة معلومة، أثناء وجوده في بلد ما، دون أن يصرح بالمدة في العقد، فيكون الزواج صحيحاً عند الفقهاء، إلا الأوزاعي فاعتبره زواج منته. والحق القول بمنع هذا الكاح؛ لأنه يتنافى مع أصل مشروعية النكاح على الدوام، ويعد ذلك غشاً وخديعة وتغريراً بالمرأة

### زواج التحليل المؤقت:

نكاح المحلل: هو أن يتزوج الرجل المطلقة ثلاثاً على أنه إذا أحلها طلقها، أو فلا نكاح بينهما، أو ينوي الزوج أو يتفقا عليه قبله.

وحكمه: أنه باطل في رأي أكثر الفقهاء إذا صرح المتعاقدان بتأقيت الزواج في العقد، كأن يقال: على أنه إذا دخلت بها طلقتها فوراً، ووصفه الحنفية بأنه مكروه تحريماً، ويصح الزواج ويبطل الشرط.

أما إذا كان الاتفاق خارج العقد، أو كان التأقيت بالنية والقصد الباطن القلبي، ففيه خلاف بين الفقهاء.

قال الحنفية والشافعية<sup>(2)</sup>. يصح الزواج إن أضر الزوج التحليل، ويكره ذلك عند الشافعية، ولا يكره عند الحنفية؛ لأن العقد استوفى أركانه وشروطه في الظاهر، ولا يتأثر العقد بالباطن الداخلي، أي:

(1) البحر الزخار عند الزيدية 22/3، نيل الأثر: 136/6

(2) الدر المختار 738/2 - 749، تكملة المجموع 405/15 - 411، المذهب 46/2.

إنهم لا يقولون بمبدأ سد الذرائع. وأخرج الحاكم، والطبراني في الأوسط عن عمر. «أنه جاء إليه رجل، فسأله عن رجل طلق امرأته ثلاثاً، فتزوجها أخ له عن غير مؤامرة ليحلها لأخيه، هل تحل للأول؟ قال: لا، إلا بتكاح رغبة».

وروى أبو مرزوق التجيبي مثله عن عثمان؛ لأن العقد إنما يطل بما شرط، لا بما قصد.

وقال المالكية والحنابلة<sup>(1)</sup>: هذا الزواج باطل مفسوخ، لا يصح ولا تحل المرأة لزوجها الأول، والمعتبر نية المحلل، لا نية المرأة، ولا نية المحلل له، فهم يطلون العقد بالباطل الداخلي؛ لأنهم يأخذون بمبدأ سد الذرائع.

وأدلتهم من السنة النبوية كثيرة منها:

ما أخرجه أحمد بإسناد حسن عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «لعن الله المحلل والمحلل له».

وأخرجه أحمد، والنسائي، والترمذي وصححه عن عبد الله بن مسعود قال: «لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له».

وأخرج ابن ماجه والحاكم، وأعله أبو زرعة وأبو حاتم بالإرسال عن عتبة بن عامر: أن رسول الله ﷺ قال: «ألا أخبركم بالتيس المستمار؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: هو المحلل، لعن الله المحلل والمحلل له».

واللعن دليل على تحريم التحليل؛ لأنه لا يكون إلا على ذنب كبير. وهذا رأي عمر، وعثمان، وابن عمر، وغيرهم، وفقهاء التابعين،

---

(1) القرائن النقية: ص 209، غابة المستهم 40/3، الشرح الصغير 413/2 وما بعدها.

قال عمر فيما رواه عبد الرزاق، وابن أبي شيبة، وابن المنذر: «لا أوتى بمحلل ولا محلل له إلا رجعتهما، فستل عن ذلك فقال: كلاهما زان».

#### 1 - الشهادة على الزواج:

لا بد من الشهادة على الزواج باتفاق الفقهاء، فلا يصح بلا شهادة اثنين غير الولي، لما رواه الدارقطني، وابن حبان في صحيحه عن عائشة: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل».

وأخرج الدارقطني عن عائشة: «لا بد في النكاح من أربعة: الولي، والزوج، والشاهدين».

وأخرج الترمذي عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «البخايا: اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بينة». ولأن في الشهادة حفاظاً على حقوق الزوجة والولد، لئلا يجحد أبوه، فيضيع نسه، وفيها درء التهمة عن الزوجين، وبيان خطورة الزواج وأهميته والتمييز بينه وبين الحرام.

#### وقت الشهادة:

يرى المالكية: <sup>(1)</sup> أن الإشهاد كالنكاح إنما يجب عند الدخول، وليس من شروط صحة العقد، فإن تزوج ولم يشهد فنكاحه صحيح، ويشهدان فيما يستقبلان، إلا أن يكونا قصدًا الاستمرار بالعقد (إبقاء سرًا)، فلا يصح أن يشتا عليه، لنهي رسول الله ﷺ عن نكاح السر، ويؤمر أن يطلقها طلاقاً، ثم يستأنف العقد.

ويستحب الإشهاد عند العقد فقط، فإن لم يوجد الإشهاد وقت العقد ولا قبل الدخول، كان العقد فاسداً، والدخول بالمرأة معصية، ويتعين قصه.

---

(1) المقدمات الممهدة 479/1، الشرح الكبير وحاشية الدررقي 236/2، الشرح الصغير 336/2.

نكاح السر: هو الذي يوصي فيه الزوج الشهود بكنتمه عن امرأته، أو عن جماعة ولو أهل منزل.

ويرى المالكية أنه يفسخ نكاح السر بطلقة بائنة إن دخل الزوجان، كما يتعين فسخ النكاح بدخول الزوجين بلا إشهاد، ويحدان معاً حد الزنا جلداً أو رجماً إن حدث وطء وأقرا به، أو ثبت الوطء بأربعة شهود كالزنا ولا يعذران بجهل<sup>(1)</sup>. ومحل ذلك ما لم يكن من خوف ظالم أو ساحر، وإلا فلا حرمة ولا فسخ.

لكن لا يجب الحد عليهما إن فشا النكاح وظهر بنحو ضرب دُف، أو وليمة، أو بشاهد واحد غير الولي، أو بشاهدين فاسقين ونحوهما للشبهة، لقوله ﷺ فيما رواه ابن عدي في الكامل عن ابن عباس: «أدرهوا الحدود بالشبهات».

ودليلهم على الاكتفاء بمجرد إعلان النكاح: ما أخرجه أحمد عن عامر بن عبد الله بن الزبير: «أعلنوا النكاح» وما أخرجه الترمذي وابن ماجه، والبيهقي عن عائشة، وفي رواه ضعيف: «أعلنوا النكاح واضربوا عليه بالفريل».

## 2 = شروط الشهود:

يشترط في شهود الزواج الشروط التالية وهي:

العقل: فلا تصح شهادة المجنون، لأنه لا تحقق الغاية من الشهادة وهي الإعلان.

والبالغ: فلا تصح شهادة الصبي ولو كان مميزاً؛ لأنه لا يتحقق بحضور الصبيان الإعلان والتكريم.

---

(1) الشرح الصغير 382/2 وما بعدها.

والتعدد: فلا يصح الزواج بشاهد واحد، للحديث السابق:  
«لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل».

والذكورة: فلا بد عند الجمهور من شهادة رجلين، ولا يصح الزواج بشهادة النساء وحدهن، ولا بشهادة رجل وامرأتين، لخطورة الزواج وأهميته، خلافاً للمعاملات المالية. وأجاز الحنفية شهادة رجل وامرأتين في عقد الزواج، كالشهادة في الأموال.

والحرية: بأن يكون الشاهدان عند الجمهور حزينين، فلا يصح الزواج بشهادة عبيدين، لخطورة عقد الزواج. وأجاز الحنابلة شهادة عبيدين؛ لأن شهادة العبيد مقبولة عندهم في سائر الحقوق، ولم يثبت نفيها في كتاب أو سنة أو إجماع.

والعدالة الظاهرة: أي: الاستقامة واتباع تعاليم الدين، فتقبل شهادة مستور الحال غير المجاهر بالفسق والانحراف، ولا يصح الزواج بشهادة الفاسق، للحديث المتقدم: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل» لأن القصد من الشهادة تكريم الزواج وإظهار شأنه، وليس الفاسق أهلاً للتكريم. ولم يشترط الحنفية صفة العدالة في الشهود، وإنما هي مندوبة فقط، كما لم يشترط الشيعة الإمامية الشهادة أصلاً لصحة العقد.

والإسلام: وهو شرط بالاتفاق، بأن يكون الشاهدان مسلمين يفتياً، ولا يكفي مستور الإسلام، إذا كان الزوجان مسلمين، لخطورة العقد وشأنه المهم ديانة واجتماعياً. واكتفى الحنفية بهذا الشرط إذا كانت الزوجة مسلمة، فإن تزوج مسلمٌ ذمياً كتابيةً بشهادة ذميين، صح عندهم؛ لأن شهادة الكتابي على مثله جائزة.

وسماع الشهود كلام العاقدین وفهم المراد منه: فلا يتعقد بشهادة نائمين أو أصميين؛ لأن الغرض من الشهادة لا يتحقق بأمثالهما.

ولا تصح شهادة السكران الذي لا يعي ما يسمع ولا يتذكره بعد

الصحو، ولا يصح الزواج أيضاً بشهادة غير عربي في عقد بالعربية إذا كان لا يعرف اللغة العربية؛ لأن القصد من الشهادة فهم كلام المعاقدين، وأداء الشهادة عند اللزوم وحدوث الاختلاف والتنازع.

### 3- الرضا والاختيار:

لا يصح الزواج عند الجمهور بنير رضا المعاقدين، فإن تم بالإكراه بقتل أو ضرب شديد أو حبس مديد، كان العقد باطلاً؛ لما أخرجه ابن ماجه، والبيهقي، وغيرهما عن ابن عباس - وهو حديث حسن - أن النبي ﷺ قال: «إن الله تجاوز لى عن أمى الخطأ والسبان وما استكروها عليه».

وأخرج النسائي عن عائشة: «أن فتاة هي الخشاء ابنة خدام الأنصارية دخلت عليها، فقالت: إن أبى زوجنى من ابن أخيه يرفع بى خيسته - دناءته - وأنا كارهة، قالت: اجلسى حتى يأتى رسول الله ﷺ، فجاء رسول الله، فأخبرته، فأرسل إلى أبيها، فدعاه، فجعل الأمر إليها، فقالت: يا رسول الله، قد أجزت ما صنع أبى، ولكن أردت أن أعلم النساء أن ليس للآباء من الأمر شيء» أي: نفى صلاحية الآباء في التزويج بالإكراه.

دل الحديثان على أن الرضا شرط لصحة الزواج، والإكراه يعدم الرضا، فلا يصح مع الزواج؛ لأن التراضي أصل في العقود، والعقد للزوجين، فشرط تراضيهما به كالبيع.

وذهب الحنفية إلى أن حقيقة الرضا ليس شرطاً لصحة النكاح، فيصح الزواج والطلاق مع الإكراه كالهزل، لما أخرجه أبو داود والترمذي عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «ثلاث جدهن جد، وهزلهن جد: النكاح، والطلاق، والرجعة». لكن يلاحظ أن هذا الفياس يصادم السنة الثابتة.

#### 4 - الصداق أو المهر:

اشترط المالكية أن يكون الزواج بصداق (مهر) فإن لم يذكر حال العقد، فلا بد من ذكره عند الدخول أو يقرر صداق المثل بالدخول.

لكن لا يشترط ذكره عند العقد، بل يستحب فقط، لما فيه من اطمئنان النفس، ودفع توهم الاختلاف في المستقبل، فإن لم يذكر المهر حين العقد، صح الزواج، وسمى حينئذ زواج التفويض.

زواج التفويض: هو عقد بلا تسمية مهر ولا إسقاطه، وهو جائز، أما لو تزوج رجل امرأة، وتراضيا على الزواج بدون مهر، أو اشترطا عدم المهر، أو سميا شيئاً لا يصلح أن يكون مهراً كالخمر والخنزير، فلا يصح الزواج، ويجب فسخه قبل الدخول، وإن دخل الرجل بالمرأة ثبت العقد، ووجب للزوجة مهر المثل<sup>(1)</sup>، أي: إن حدث الدخول على إسقاط المهر، فليس من التفويض؛ بل هو نكاح فاسد.

ولم يحكم الجمهور بفساد العقد عند عدم المهر، ويجب مهر المثل، فيكون زواج التفويض صحيحاً عندهم، كما قال المالكية في حالة عدم إسقاط المهر ولا تسميته.

#### 5 - عدم التواطؤ على كتمان الزواج:

اشترط المالكية هذا الشرط أيضاً، فإذا تواطأ الزوج مع الشهود على كتمان الزواج عن الناس أو عن جماعة، بطل الزواج، وهذا هو المعروف بنكاح السر: وهو ما أوصى فيه الزوج الشهود بكنمه عن زوجته أو عن جماعة، أو أهل منزل، أو زوجة قديمة، إذا لم يكن الكتم خوفاً من ظالم أو نحوه، وحكمه: أنه يجب فسخه إلا إذا دخل الرجل بالمرأة.

(1) الشرح الكبير: 313/2، الشرح الصغير 449/2، القوانين الفقهية: ص 203.

فإن كان الإيصال للشهود بالكتمان من الولي فقط، أو الزوجة فقط، دون الزوج، أو اتفق الزوجان والولي على الكتم دون إيصال الشهود، أو أوصى الزوج الولي والزوجة معاً، أو أحدهما على الكتم، لم يضر، ولم يبطل العقد<sup>(1)</sup>

ولم يشترط بقية المذاهب هذا الشرط، فلو اتفق الزوج مع الشهود على كتمان الزواج عن كل الناس أو عن بعضهم، لم يفسد العقد؛ لأن إعلان الزواج يتحقق بمجرد حضور الشاهدين.

#### 6- الولي:

لا يصح الزواج عند الجمهور غير الحنفية إلا بولي، لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا مَنْ أَن يَكْتُمَ أَلْفَاجَهُمْ﴾ [البقرة: 232] قال الإمام الشافعي رحمه الله: هي أصرح آية في اعتبار الولي، وإلا لما كان لعضله معنى.

وقال النبي ﷺ فيما أخرجه الخمسة (أحمد وأهل السنن) عن أبي موسى الأشعري: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل». والنفي هنا نفي للحقيقة الشرعية، بدليل حديث عائشة الذي أخرجه الخمسة إلا النسائي: «أما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل، فإن دخل بها، فلها المهر بما استحل من فرجها، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له».

ولا يصح حمل حديث الولي على نفي الكمال؛ لأن كلام الشارع محمول على الحقائق الشرعية، أي: لا نكاح شرعياً أو موجوداً في الشرع إلا بولي.

ولا يفهم من الحديث الثاني صحة الزواج بإذن الولي؛ لأنه خرج

(1) الشرح الكبير وحاشية المنصوري 236/2 وما بعدهما.

مخرج الغالب، فلا مفهوم له؛ لأن الغالب أن المرأة إنما تزوج نفسها بغير إذن وليها.

ويؤكد ذلك حديث ثالث أخرجه ابن ماجه والدارقطني عن أبي هريرة: «لا تزوج المرأة المرأة، ولا تزوج المرأة نفسها». يدل على أن المرأة ليس لها ولاية في تزويج نفسها أو غيرها، إيجاباً وقبلاً.

وذهب الحنفية إلى أن للمرأة البالغة العاقلة تزويج نفسها وابنتها الصغيرة، وتوكل عن الغير، ولكن لو وضعت نفسها عند غير كفء، فلا ولياتها الاعتراض<sup>(1)</sup>. ودليلهم من القرآن إسناد النكاح إلى المرأة في آيات ثلاث هي: ﴿إِنْ مَلَكَهَا فَلَاحِلٌ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَيْثُ تَنكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ [البقرة: 230] ﴿وَلَا عَلَيْكُمْ فِي نِكَاحِ الْيَتَامَىٰ وَالْيَتَامَىٰ أَنْ يَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُمْ﴾ [البقرة: 232] ﴿فَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسِّدُوا لَهُمْ شُكُوفَهُمْ بِمِثْلِ مَا رَزَقُوا مِنْكُمْ﴾ [البقرة: 234] مما يدل على أن زواج المرأة يصدر عنها.

ودليلهم من السنة: حديث ابن عباس عند مسلم: «النيب أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأمر، وإذنها سكوتها».

وفي رواية: «لا تنكح الأيم<sup>(2)</sup> حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى تستأذن، قالوا: يا رسول الله، وكيف إذن؟ قال: أن تسكت». والحديث صريح في أن الأمر والإذن للمرأة بكراً أو ثيباً، ويباشر الزواج وليها بسبب غلبة حياتها.

### الشروط المشتركة في عقد الزواج:

للفقهاء آراء مختلفة فيما يشترطه الأزواج في عقد الزواج، اختار منها مذهب المالكية الذين قالوا: الشروط التي تفتقر بعقد الزواج

(1) فتح القدير 391/2 وما بعدها، الدائع 237/2 - 247.

(2) الأيم: التي فارت زواجها بطلاق أو موت.

نوعان: شروط صحيحة وشروط فاسدة<sup>(1)</sup>.

أما الشروط الصحيحة فنوعان: مكروهة وغير مكروهة.

والشروط الصحيحة غير المكروهة: هي التي تتفق مع مقتضى العقد، كالإتفاق على المرأة أو حسن معاشرتها، أو أن تطيع الرجل أو ألا تخرج من البيت إلا بإذنه. ومنها اشتراط كون المرأة سليمة من العيوب التي لا تجيز فسخ الزواج، مثل ألا تكون عمياء أو عوراء أو صماء أو خرساء أو أن تكون بكراً أو بيضاء ونحو ذلك.

والشروط الصحيحة المكروهة: هي التي لا تتعلق بالعقد، أو لا تنافي المقصود من العقد، وإنما فيها تضيق على الرجل، مثل شرط عدم إخراجها من بلدها، أو عدم السفر بها، أو عدم نقلها من مكان كذا، وشرط عدم التزوج عليها، ونحو ذلك، ولا تلزم الزوج إلا أن يكون فيها يمين بعق أو طلاق، فإن الشرط يلزمه.

وأما الشروط الفاسدة: فهي التي تنافي أو تناقض مقتضى العقد أو المقصود من الزواج، مثل شرط ألا يقيم بينها وبين صَوَّرتها في المبيت، أو أن يؤثر عليها صَوَّرتها أسبوعاً أو أقل أو أكثر تستقل بها عنها. وشرط المرأة عدد زواجها بمحجور عليه: أن تكون نفقتها على وليه: أبيه أو سيده، أو على نفسها أو أبيها، فإنه شرط مناقض لمقصود الزواج؛ لأن الأصل أن نفقة الزوجة على زوجها، فشرط خلافه مضر. ومثل اشتراط الخيار في الزواج<sup>(2)</sup> أو اشتراط ما يؤثر في جهالة المهر، كأن يتزوجها

---

(1) الشرح الصغير 384/2 - 386، 595، بداية المجتهد 58/2، الفوانين الفقهية: ص218 - 220.

(2) اشتراط الخيار: هو أن يكون للزوجين أو لأحدهما حق العدول عن الزواج بعد مدة معينة.

على أن لها من النفقة كذا كل شهر؛ لأنه لا يدري إلى متى تستمر هذه النفقة.

ومثل: أن تشترط المرأة على الرجل أن يكون أمرها بيدها، تطلق نفسها متى شامت، أو أن يتفق على ولدها من غيره، أو على أقاربها كأبيها أو أخيها ونحوهما.

وحكم هذه الشروط: أنها تبطل العقد، ويجب فسخه ما لم يدخل الرجل بالمرأة، فإن دخل بها مضى العقد وألغى الشرط، وبطل المسمى، ووجب للمرأة مهر المثل، إلا أنه في مسألة جعل المرأة أمرها بيدها قالوا:

أ - إن علق أمر الطلاق بيدها على سبب: فإن كان السبب فعلاً يفعله الزوج، فهو جائز لازم للزوج، مثل: أن يشرط لها أنه متى ضربها أو سافر عنها، فأمرها بيدها أو بيد أبيها أو غيره. ومثل: إن كان الالتزام على يمين بطلاق أو عتق، كان حلف ألا يتزوج عليها، على أن يحدد نوع الطلاق المفروض لها، أهو رجعي أم باتن، أم ثلاث، أم أي طلاق شامت، فحينئذ يلزم الزوج بالشرط.

ب - وإن كان سببه فعل غير الزوج، لم ينفذ ولم يلزم الزوج، والنكاح جائز.

### أحكام الزواج:

الزواج إما صحيح وإما غير صحيح أو باطل، ولكل نوع أحكام معينة، والحكم هنا: هو الأثر المترتب على العقد، تبعاً لاستيفاء أركانه وشروطه الشرعية، وعدم استيفائه.

### أولاً - أحكام الزواج الصحيح:

#### للزواج الصحيح الأحكام أو الآثار التالية:

1 - حل استمتاع كل من الزوجين بالآخر على النحو المأذون فيه

شرعاً ما لم يمنع منه مانع، والمأذون فيه هو:

أ - حل النظر والمسّ لجميع أجزاء الجسد في حال الحياة، وكذا بعد الموت عند الجمهور خلافاً للحنفية للحاجة.

ب - ملك الاستمتاع بجميع وجوهه وأشكاله إلا الإتيان في الدبر<sup>(1)</sup>، فإنه حرام، لما أخرجه أحمد، وابن ماجه، عن أبي هريرة: «معلمون من أتى امرأة في دبرها».

وأخرجه أحمد، والترمذي، وأبو داود بلفظ: «من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها، أو كاهناً فصذفه، فقد كفر بما أنزل على محمد». وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا حَرِّثُوا الْخَيْرَ لَكُمْ قَاتِلُوا جُنُودَ اللَّهِ وَبَرُّوا وَالْأَنْفُسَ الَّتِي أُوتُوا بِهَا لَعَلَّكُمْ يُرْحَمُونَ﴾ [البقرة: 223] أي: في أي وقت وكيفية شتم في مكان الحرث، والإنجاب، وهو: القبل.

ويحرم الوطء في حال الحيض، والنفاس، والإحرام، وفي الظهار قبل إخراج الكفارة وفي الصوم والاعتكاف، لقوله تعالى: ﴿وَسَكَتُوكَ عَنِ الْمَسِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْمَرُوا الْيَسَاءَ فِي الْمَحْجِيضِينَ وَلَا تَقْرُبُوا سَكَتَ يَطْهَرُونَ﴾ [البقرة: 222] والنفاس أخو الحيض. والوطء في الحيض ونحوه حرام سواء في القبل أو الدبر، كما أن الوطء في الدبر حرام في أثناء الحيض وغيره.

لكن لا تطلق المرأة بالوطء في الدبر، ولا يفسخ الزواج، وإنما يحق لها طلب الطلاق من القاضي بسبب الأذى والضرر.

ويسن عند الجمهور لمن وطئ الحائض أو النفساء في قبلها إذا كان

---

(1) قال ابن جزري. لقد ائتمرى من نسب جواز الوطء في الدبر إلى مالك، ثم إنه في معنى الوطء في القبل في كثير من الأحكام كإفساد العبادات، ووجوب الغسل من الحائض، ووجوب الكفارة والحد ووجوب العدة والمصاهرة، ولا يتعلق به التحليل ولا الإحصان، واختلف في تكميل الصداق به (القوانين الفقهية: ص 211).

عامداً عالماً بالتحريم وعالماً بالحيفض: أن يتصدق بدينار إن وطئها في حال إقبال الدم، ويتصدق بدينار إذا وطئها في إدباره. وأوجب الكفارة جماعة (وهم ابن عباس، والحسن البصري، وسعيد بن جبير، وقنادة والأوزاعي، وإسحاق، وأحمد في رواية عنه) ودليلهم ما أخرجه الخمسة عن ابن عباس عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض: يتصدق بدينار أو يتصدق بدينار.

وفي لفظ للترمذي: إذا كان دماً أحمر فدينار، وإن كان دماً أصفر فنصف دينار.

وقال ابن القاسم: ولا بأس أن يكلم الرجل امرأته عند الجماع، وأجاز أصبغ النظر إلى الفرج عند الجماع، ولا يجوز الجماع إلا في خلوة، ولا تمنع الغيلة: وهو جماع المروضة<sup>(1)</sup>.

2 - حق الاحتباس: أي: صيرورة المرأة ممنوعة عن الخروج إلا بإذن الزوج، لقوله تعالى: ﴿أَتَكُونُ مِنْ حَيْثُ سَكَتَيْنَ وَتَبْذُرْنَ﴾ [الطلاق: 6] والأمر بالإسكان نهي عن الخروج، وقوله عز وجل: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: 33] وقوله سبحانه: ﴿لَا تَخْرُجْنَ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ﴾ [الطلاق: 1].

3 - استحقاق المهر: تستحق المرأة المهر؛ لأنه عوض عن ملك المتعة، لكن تسمية الصداق (المهر) ليس بشرط من شروط صحة النكاح عند المالكية كما أوضحت؛ لأن الله أباح نكاح التزويج وهو النكاح بغير تسمية صداق، فقال تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ نِسَاءَكُمْ قَدْ تَمَّ تَزْوِجُهُنَّ أَوْ تَقَرَّبْتُمْ إِلَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: 236] وإنما تجب تسمية الصداق عند الدخول<sup>(2)</sup>.

(1) الفوائد الفقهية: ص 212.

(2) المقدمات المسهلات 478/1.

4 - استحقاق النفقة: تجب النفقة للمرأة بأنواعها الثلاثة: وهي الطعام، والكسوة، والسكنى، ما لم تمتنع الزوجة من طاعة زوجها بغير حق، فإن امتنعت سقطت نفقتها، ودليل إيجاب نفقة قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَلَدِ لَهُ نَفَقَةٌ وَالْوَلَدُ عَلَى الْوَالِدَيْنِ﴾ [البقرة: 233] وقوله سبحانه: ﴿إِذَا طَلَّقَ الرَّسُولُ نِسَاءَهُ فَهِيَ الْفَاحِشَةُ وَالَّذِينَ يَزْنُونَ مِنْكُمْ فَمَحَضْهُمْ فَزَنَوْا إِنَّهُم مُّغْتَابُونَ مِنَ اللَّهِ﴾ [النساء: 34] وقوله عز وجل: ﴿أَتُنكِحُونَهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَرْتُمْ مِنْ وَبَيْدِكُمْ﴾ [الطلاق: 16] والأمر بالإسكان أمر بالاتفاق، لعدم تمكينها من الخروج للكسب.

5 - حرمة المصاهرة: تثبت حرمة الزوجة على أصول الزوج وفروعها، وحرمة أصول الزوجة وفروعها على الزوج إما بنفس العقد أو بعد الدخول، كما سألين في بحث المحرمات من النساء، والقاعدة في ذلك «العقد على البنات يحرم الأمهات، والدخول بالأمهات يحرم البنات»<sup>(1)</sup>.

6 - حق النسب: يثبت للأولاد من الزوج حق النسب بمجرد وجود الزواج في الظاهر، لما رواه الجماعة إلا أبا داود عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «الولد للفراش، وللعاهر الحجر».

7 - حق الإرث بين الزوجين: يثبت حق التوارث بين الزوجين، فيرث أحدهما الآخر بالموت، فإذا مات أحد الزوجين أثناء الزوجية أو في العدة من طلاق رجعي بالاتفاق، أو من طلاق باتي في مرض الموت عند الجمهور غير الشافعية، ولو بعد العدة عند المالكية والحنابلة، لقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ...﴾ إلى قوله تعالى: ﴿فَلَهُنَّ النِّسْفُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْكُمْ بِنَاءً عَلَى مَا تَوْصَوْنَ بِهِمَا أَوْ تَرَكَنَّ﴾ [النساء: 12].

8 - العدل بين النساء عند التعدد: يجب عند الجمهور غير الشافعية

(1) الشرح الصغير 388/2.

العدل بين الزوجات في حقوقهن المعادية من البيوتة والنفقة<sup>(1)</sup>، لقوله تعالى: ﴿لَئِنْ يَفْعَلْ آلَا تَقُولُوا عَزِيدَةَ﴾ [النساء: 3] وقوله: ﴿ذَلِكَ أَتَىكَ آلَا تَقُولُوا﴾ [النساء: 3] أي: تجزوا، والحدود حرام، فكان العدل واجباً، ويجعل الرجل لكل واحدة يوماً وليلة. ولا يجوز التردد على الأخرى فيهما إلا لضرورة أو حاجة.

وأخرج الخمسة إلا أحمد عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يقسم فيعدل ويقول: اللهم هذا قسمني فيما أملك، فلا تُلْمني فيما نلتك ولا أملك» أي: الحب والمودة.

وأخرج البيهقي عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَسْلُوا بَيْنَ الْإِثْمَةِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [النساء: 129] قال: في الحب والجماع. وأخرج الخمسة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من كانت له امرأتان، يميل لإحدهما على الأخرى، جاء يوم القيامة، يجزأ أحد شقيه سائطاً أو مائلاً».

والبداءة في القسم وفي مقدار الدور عائد للزوج، اقتداء برسول الله ﷺ. ويمنع جمع المرأتين مع الرجل في فراش واحد، ولو من غير وطء، كما يستفح أيضاً جمع المرأتين في حجرة واحدة ليلاً. ولا يجوز الجمع بين ضرّتين في مكان واحد إلا برضاهما، ويفرد الرجل كل واحدة منهما بمسكنها ويأتيها فيه.

القسم حال العرض: المريض في وجوب القسم عليه كانه صحيح البالغ العاقل ولو مجبوراً؛ لأن: رسول الله ﷺ كان يسأل في مرضه الذي مات فيه: أين أنا غداً؟ أين أنا غداً؟ يريد يوم عائشة، فأذن له أزواجه يكون حيث شاء، فكان في بيت عائشة حتى مات عندها<sup>(2)</sup>.

(1) الشرح الصغير 505/2 - 511.

(2) متفق عليه عن عائشة.

لكن قال المالكية: إن لم يقدر مريض على القسم لشدة مرضه، فعند من شاء منهن، بلا تعيين. وتستوي المريضة، والحائض، والنساء، والمُحرمة والكتابية مع غيرها لقصد الأنس، وكذلك تستوي الحرة والأمة على المشهور عند المالكية.

**نوع القسم:** لا يجب القسم في الوطء، وإنما في البيت إلا إذا أراد إضرار امرأة، فيجب عليه ترك الضرر. ويحرم على الزوج الدخول على الضرة في يومها بلا إذن إلا لحاجة، فيجوز الدخول بقدر زمن قضاء الحاجة بلا مكث بعد تمامها.

**القسم في السفر:** إذا أراد الزوج سفرًا، اختار في رأي المالكية والحنفية منهن للسفر معه من شاء إلا إذا أراد السفر في قربة، أي: عبادة كحج، فيفرغ الرجل بين نسائه؛ لأن الرغبات تعظم في العبادات<sup>(1)</sup>.

وإن سافرت المرأة بغير إذن الزوج أو بإذنه، سقط حقها من القسم والنفقة؛ لأن القسم للأنس، والنفقة للتمكين من الاستمتاع، وقد منعت ذلك بالسفر. وصرح المالكية بأنه يفوت القسم بقوات زمنه، سواء فاته لعذر أم لا، فلا يقضى، فليس للتي فانت ليلتها ليلة بدلها.

**هبة المرأة حقها:** للمرأة بالاتفاق أن تهب حقها من القسم في جميع الزمان، وفي بعضه، لبعض ضرائرها، وعلى أنه إن رضيت بترك قسمها، جاز؛ لأنه حق ثبت لها، فلها أن تستوفي، ولها أن تترك، فقد ثبت أن سودة بنت زمعة وهبت يومها لعائشة.

**حق البكر والثيب والجديدة والقديمة في القسم:**

يرى جمهور الفقهاء غير الحنفية: أن البكر الجديدة عند الزفاف تختص بسبع ليال متوالية، بلا قضاء للباقيات، فيقيم الزوج عندها

(1) فلان الفتاوين الفقهية: ص212، حيث ذكر فيه القرعة إذا أراد السفر مطلقاً.

سبعاً. وتختص الثيب وجوباً بثلاث ليال متوالية، يقيم عندها الزوج، بلا قضاء لغيرها، ثم يقسم بعدئذ؛ لخبر ابن حبان في صحيحه والدارقطني: «سبع للبكر، وثلاث للثيب».

ومن أبي قلابة في الحديث المتفق عليه عن أنس، قال: «من السنة إذا تزوج البكر على الثيب، أقام عندها سبعاً، ثم قسم، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً، ثم قسم» قال أبو قلابة: «ولو شئت لقلت: إن أنساً رفعه إلى رسول الله ﷺ»<sup>(1)</sup>.

وذهب الحنفية إلى التسوية في القسم بين البكر، والثيب، والجديدة، والقديمة، والمسلمة، والكتانية، لإطلاق الآيات الأمرة بالعدل بين النساء، مثل قوله تعالى: ﴿وَكُنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَقِيلُوا بَيْنَ الْفَسَلَةِ وَتَوْحِشَتُمْ كُلَّ نَجَسٍ كُلِّ الْفَسَلَةِ﴾ [النساء: 129] أي في القسم، وإن تعذر منكم العدل في المحبة.

9 - وجوب طاعة الزوج لزوجها في البيوتة: يجب عليها الطاعة لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَسْأَلَ الْإِذَى عَلَيْكُمْ وَالْمَكْرَهُ﴾ [البقرة: 228] قبل لها المهر والتنفقة، وعليها أن تطيعه في نفسها، وتحفظ غيبته. وقد أمر الشرع في قوله تعالى: ﴿وَقَطُّوهُمْ وَأَقْبِرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ [النساء: 34] بتأديبهن بالهجر، والضرب غير المبرح (غير المؤذي) عند عدم طاعتهن، ثم قال تعالى: ﴿فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْكُمْ سَبِيلًا﴾ [النساء: 34] فدل على لزوم طاعتهن الأزواج.

10 - ولاية التأديب للزوج: إذا نشزت الزوجة أو خرجت بلا إذن، أو تركت حقوق الله كالطهارة والصلاة، أو أغلقت الباب دونه، أو خانتها في نفسها أو مالها، حق له تأديبها والتدرج فيه في المراحل التالية<sup>(2)</sup>:

(1) المرجع والمكان السابق.

(2) القوانين الفقهية: ص22 وما بعدها، الشرح الصغير: 511/2 وما بعدها.

الوعظ والنصح بالرفق واللين، ثم الهجر والاعتزال في المصنوع وترك الجماع والمضاجعة، ثم الضرب غير المبرح ولا الشائن، لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَعَذَّلُوا عَنْ زُجْرِهِمْ فَأَعْزَلْهُمْ﴾ وَأَعْزَلُوهُمْ فِي الْمَكَائِمِ وَأَعْزَلُوهُمْ ﴿[النساء: 34] وهذه الأحوال وإن ذكرت بحرف الواو المفيد للجمع المطلق، فالمراد بها الجمع على سبيل الترتيب.

فإن نفع الضرب وإلا رفع الأمر للقاضي لبعث حكّمين، أحدهما من أهلها، والآخر من أهلها، كما قال تعالى: ﴿وَلِإِنْ جِفَّتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْغُوا حَكْمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكْمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّيَنَّ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: 35].

11 - المعاشرة بالمعروف: وهو الإحسان في القول، والمعاملة، وأداء الحقوق، وكف العدوان والأذى، وهو مندوب لقوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: 19] وقوله ﷺ في الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة: «استوصوا بالنساء خيراً». والمرأة مندوبة أيضاً للمعاشرة الجميلة مع زوجها.

ومن العشرة الطيبة: عدم الجمع بينها وبين ضررتها في مسكن واحد إلا برضاها، وألا يطأ إحداها بحضرة الأخرى؛ لأنه دماء وسوء عشرة، وألا يستمتع بها إلا بالمعروف فلا يطؤها في المرض للضرر.

حكم الاستمتاع والعزل والإجهاض:

يرى فقهاء المالكية<sup>(1)</sup>: أن الجماع واجب على الرجل للمرأة إذا انتفى العذر. أما العزل: وهو إنزال المنى خارج الفرج بعد التزويج منه، لا مطلقاً، فلا يجوز عن المرأة الحرة إلا بإذنها؛ لأنه من العشرة الطيبة، ولا عن الزوجة الأمة إلا بإذن سيدها، لحقه في النسل، ويلحق الولد بالزوج بعد العزل. وإذا قبض الرحم المعني، لم يجز التعرض له، وأشد

(1) القوانين الفقهية: ص 211 - 212.

من ذلك إذا تخلق، وأشد من ذلك إذا نفخ فيه الروح، فإنه قتل نفس إجماعاً. وهذا يدل على أن المالكية لا يجيزون الإسقاط أو الإجهاض منذ اللحظة الأولى من يده تخلق الجنين؛ لأن النطفة لو تركت في الرحم، تؤول عادة لتتخلق واكتمال النفس البشرية.

حكم نكاح الشغار: نكاح الشغار: هو أن يزوج الرجل موليته: بته أو أخته، على أن يزوجه الآخر موليته، ولا صداق بينهما إلا أن يجعل بضع (متعة) إحدهما بضعاً للآخرى. وسمي شغراً لرفع المهر من العقد.

وقد اتفق العلماء على عدم جوازها، لثبوت النهي عنه في السنة النبوية، أخرج الجماعة عن ابن عمر: «أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار». ولخلوه عن المهر. وحكمه إجمالاً: أنه إن وقع يفسخ قبل الدخول، وبعده على المشهور، ويدفع لمن دخل بها صداق المثل، وتقع به الحرمة والورثة إجماعاً.

وهو عند المالكية فاسد بأشكاله الثلاثة<sup>(1)</sup>:

الأول - أن يقول شخص لآخر: زوّجني بتك مثلاً بمائة، على أن أزوجه ابنتي بمائة مثلاً. ومدار الفساد على توقف إحدهما على الآخرى، سواء تساوى المهران أم لا. أما لو وقع على سبيل الاتفاق من غير توقف جاز. وحكمه: أنه شغار من وجه دون وجه، فهو بسبب نسبة صداق لكليهما ليس بشغار لعدم خلو العقد عن الصداق، وهو شغار من حيث توقف إحدهما على الآخرى؛ لأن النسبة فيهما في حكم عدم التسمية.

الثاني - صريح الشغار: وهو جعل بضع كل من المرأتين صدق الآخرى، وحكمه: أنه يفسخ أبداً بطلاق قبل الدخول وبعده، ويجب

---

(1) المرجع السابق: ص 204، الشرح الصغير: 388/2، 446 وما بعدها.

فيه صدق المثل بعد الدخول، ولا شيء فيه قبل الدخول ككل فاسد مطلقاً<sup>(1)</sup>. وقسوه لخلو عن الصداق.

الثالث - المركب من الأمرين السابقين: وهو أن يسمى الصداق لواحدة منهما دون الأخرى، فالمسمى لها يفسخ نكاحها قبل البناء (الدخول) ولا شيء لها، ويثبت الزواج بعد الدخول بالأكثر من المسمى وصداق المثل، والتي لم يسم لها يكون لها حكم النوع الثاني، يفسخ نكاحها قبل البناء وبعده، ولها بعد البناء صداق المثل، ويلحق الولد بالزوج، ويدراً الحد.

مندوبات عقد الزواج:

يستحب للزوج ما يأتي<sup>(2)</sup>:

1 - أن يخطب الزوج قبل العقد عند التماس الزواج خطبة<sup>(3)</sup> مبدوءة بالحمد لله والشهادتين، والصلاة على رسول الله ﷺ مشتملة على آية فيها أمر بالتقوى وذكر المقصود، عملاً بخطبة ابن مسعود المتقدم إيرادها في بحث الخطبة.

ويجزئ عن الخطبة الطويلة المتقدمة أن يحمد الله ويتشهد ويصلي على النبي ﷺ، لما روي عن ابن عمر أنه كان إذا دعي لزوج قال: الحمد لله، وصلى الله على سيدنا محمد، إن فلاناً يخطب إليكم فلانة، فإن أنكحتموه فالحمد لله، وإن رددتموه فسيحان الله.

والمستحب خطبة واحدة لا خطبتان، ويبين الزوج قصده بحو: قد

---

(1) الفاسد مطلقاً: كل فاسد متفق على فساد أو مختلف في فساد.

(2) الشرح الصغير 338/2 وما بعدها، 499 - 503.

(3) الخطبة. هي الكلام المفتوح بحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ المختتم بالوصية والدعاء. لخبر أبي داود عن أبي هريرة: «كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله، فهو أجذم».

قصدا الانضمام إليكم، ومصاهرتكم، والدخول في خدمتكم، ونحوه، ويقول الولي: قد قبلناك ورضينا أن تكون منا وقينا، وما في معناه.

فإن عقد الزواج من غير خطبة جاز؛ لأن الخطبة مستحبة لا واجبة.

2 - أن يدعى للزوجين بعد العقد، لما أخرجه أبو داود، والترمذي وصححه، وابن ماجه، عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ كان إذا رفا الإنسان إذا تزوج قال: بارك الله لك، وبارك عليك، وجمع بينكما في خير» وأن يهنا الزوجان بنحو: مبارك إن شاء الله، ويوم مبارك ونحو ذلك.

3 - أن يعقد النكاح يوم الجمعة مساء، لحديث أبي هريرة مرفوعاً فيما رواه أبو حفص: «أسوا بالملاك، فإنه أعظم للبركة». والأصح لغة: الإملاك، أي: التزويج.

4 - إعلان الزواج والصرب فيه بالدف؛ لما أخرجه أحمد، وصححه الحاكم، عن عامر بن عبد الله بن الزبير أن النبي ﷺ، قال: «أعلنوا النكاح».

وفي رواية أحمد، والترمذي وحسنه عن عائشة. «أعلنوا هذا النكاح، واجعلوه في المساجد، واضربوا عليه الدفوف».

وأخرج البخاري، وأحمد وغيرهما أنه رقت السيدة عائشة رضي الله عنها الفارعة بنت سعد، وسارت معها في زفافها إلى بيت زوجها: ثيب بن جابر الأنصاري، قال النبي ﷺ: «يا عائشة ما كان معكم لهو؟» فإن الأنصار يعجبهم اللهو.

وهذا دليل واضح على جواز الفناء المباح في العرس.

5 - ذكر الصداق: أي: تسمية المهر عند العقد، لما فيه من طمأنينة النفس، ودفع توهم الاختلاف في المستقبل، وندب أيضاً كون المهر

حالاً، بلا تأجيل لبعضه، لكن جرى العرف العام على قسمة المهر إلى معجل ومؤجل.

6 - الوليمة: وهي طعام العرس أو كل طعام صنع لدعوة وغيرها، وهي سنة مستحبة عند العلماء، وهو مشهور مذهب المالكية والحنابلة. وأوجها الظاهرية والشافعية، للحديث المتفق عليه عن أنس: أن النبي ﷺ قال لعبد الرحمن بن عوف: «أولم ولو بشاة».

والأصح أن الوليمة تستحب عند المالكية بعد الدخول، وذكر الحنابلة أنها تسن عند العقد قبل الدخول بيسير، وهذا ما عليه عرف الناس.

ويكره الثأر كما تقدم عند المالكية والشافعية: وهو ما يشر من السكر، واللوز، والجوز في النكاح أو غيره.

أما إجابة الدعوة فواجبة عند الجمهور إلا لعذر، لحديث مسلم وغيره عن أبي هريرة: «من دعي فليجب، ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله» وهي سنة عند الحنفية.

فإذا وجد عذر من الأعذار لا تجب الإجابة ولا تسن، مثل وجود منكر كفرش حرير، واستعمال آنية ذهب وفضة، أو غرض في أعراض الناس، أو اختلاط بين النساء والرجال، أو غناء خلاعي غير مباح، أو إقامة تماثيل وأصنام لإنسان أو حيوان، بخلاف ما لا ظل له كشف في ورق أو جدار، أو كثرة زحام، أو مطر أو وحل أو خوف على مال أو نفس أو تمرىض قريب ونحو ذلك.

آلات اللهو: ونكره آلات اللهو عند المالكية كالزُّنَّارة، والبوق إذا لم يكثر جداً حتى يلهي كلَّ اللهو، وإلا حرم كآلات الملاهي، وذوات الأوتار، والغناء المشتمل على فحش القول، أو الهذيان.

ولا يكره الغريال والدف إذا لم يكن فيه صراير، وإلا حرم؛

ولا يكره العليل الكبير المدور المسدود من الجهتين.

الرقص: الرقص مكروه عند جماعة، ومباح عند آخرين لأرباب الأحوال، وحرمة الشافعية إذا كان يتكرس وتثن، وتمايل وتخت.

7 - يسن أن يقول الزوج لعروسه ليلة الزفاف ما ذكر في السنة، لما روى أبو داود عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: «إذا تزوج أحدكم امرأة، واشترى خادماً، فليقل: اللهم إني أسألك خيرها وخير ما جبلت عليه، وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه، وإذا اشترى بعبيراً فليأخذ بلدوة سنامه وليقل مثل ذلك».

ويسن صلاة ركعتين قبل الدخول كما ثبت في حديث آخر.

#### المحرمات من النساء:

يشترط في عقد الزواج كما تقدم ألا تكون المرأة محرمة على الرجل الذي يريد الزواج بها، بأن تكون محلاً مشروعاً لورود العقد عليها، فمحل عقد الزواج: كل امرأة تحل في الشرع إما بنكاح أو ملك يمين.

والمحرمات من النساء نوعان: نوع يحرم حرمة مؤبدة، ونوع يحرم حرمة مؤقتة، والتعريم المؤبد: إما من جهة النسب أو من جهة المصاهرة، أو من جهة الرضاع.

وقد عُدَّ فقهاء المالكية<sup>(1)</sup> النساء المحرمات وحصرهن في (48) امرأة: خمس وعشرون (25) مؤبدات: سبع من النسب. الأم، والبيت والخالة، والأخت، والعمة، وبنات الأخ، وبنات الأخت، ومثلهن من الرضاع. وأربع (4) بالمصاهرة: أم الزوجة وبناتها، وزوجة الأب

(1) بداية المجتهد 31/2 - 34، 39 - 49، 57 - 59، القوانين الفقهية: ص 204-210،  
المقدمات للمهدات لابن رشد الج 1/454 - 467.

والابن، ومثلهن من الرضاع، ونساء النبي ﷺ، والملاعنة، والمنكوحة في العدة.

وغير المؤبدات: ثلاث وعشرون (23): المرتدة، وغير الكتائية، والخامسة، والمتروجة، والمعتدة، والمستبرأة، والحامل، والمبتوتة، والأمة المشتركة، والأمة الكافرة، والأمة المسلمة لو وجد الطؤل، وأمة الابن وأمة نفسه، وسيدته، وأم سيده، والمخبرية بالحج، والمريضة، وأخت زوجته، وبخالتها، وعمتها، فلا يجوز الجمع بينهما، والمنكوحة يوم الجمعة عند الزوال، والمخطوبة بعد الركون للغير، واليتيمة غير البالغ.

المحرمات المؤبدات: هي التي تحرم على الرجل أبداً لسبب دائم فيها، كالبنوة والأمومة والأخوة، وتنحصر في ثلاثة أسباب: القرابة، والنمصاهرة، والرضاع.

#### ١ - حرمة القرابة أو الحرمة بسبب النسب:

المحرمات بسبب النسب على التأيد: هن التي تحرم على الشخص بالقرابة النسبية، وهن أربعة أنواع:

أ - أصول الإنسان وإن علون: وهن الأم، والجدة: أم الأم، وأم الأب، لقوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ [النساء: 23] والأم لغة: الأصل، فتشمل الأم والجدة.

ب - فروع الإنسان وإن نزلن: وهن البنت وبنت البنت، وبنت الابن وإن نزل، لقوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ ﴾ [النساء: 23].

ج - فروع الأبوين أو أحدهما وإن بعدت درجتهم: وهن الأخوات الشقيقات أو لأب أو لأم، وبنيات أولاد الإخوة والأخوات وإن نزلن؛ لقوله تعالى: ﴿ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ ﴾ [النساء: 23]

د - الطبقة الأولى أو المباشرة من فروع الأجداد والجندات. وهن العمات والخالات، سواء كن عمات للإنسان نفسه وخالات له، أم كن عمات وخالات لأبيه أو أمه، أو أحد أجداده وجداته؛ لقوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ ﴾ [النساء: 23].

أما الطبقة الثانية أو غير المباشرة من هذه الفروع فلا تحرم، كبنات العمات، والأعمام، وبنات الخال، أو الخالة، لدخولهن في مضمون قوله تعالى: ﴿ وَلَيْسَ لَكُمْ تَأْوِيلٌ لِمَا تَكْفُرُونَ ﴾ [النساء: 24] وقوله سبحانه: ﴿ بَنَاتُهَا أَلْفٌ إِلَّا أَهْلًا لَكَ أَرْزَجَكَ أَلْفٌ أَلْفٌ لَمْ يَكُنْ بِكَ بِسْمِكَ رَسْمًا أَفَاءَ اللَّهِ عَلَيْكَ وَبَنَاتُ حَرْبِكَ وَبَنَاتُ عَمْرِكَ وَبَنَاتُ خَدَايِكَ وَبَنَاتُ خَدَايِكَ أَلْفٌ عَابِرُونَ مَعَكَ ﴾ [الاحزاب: 50].

وحكمة تحريم الزواج بهؤلاء: تنظيم الأسرة على أساس من الحب الخالص الذي لا تشوبه مصلحة، فبالتحريم تنقطع الأطعمة، وينقطع الاجتماع والاختلاط البريء، وفي الزواج ياحدى هؤلاء إفضاء إلى قطع الرحم بسبب ما يحدث عادة بين الزوجين من نزاع وتخاصم، وقطع الرحم حرام، والمفضي إلى الحرام حرام.

2 - حرمة المصاهرة: المحرمات بسبب المصاهرة<sup>(1)</sup> على التأيد أربعة أنواع أيضاً:

أ - زوجة الأصول وإن علوا: عصبة كانوا أو ذوي أرحام، سواء دخل بها الأصل أم عقد عليها ولم يدخل، كزوجة الأب، والجد أبي الأب أو أبي الأم، لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ بِرَبِّكُمْ ﴾

(1) المصاهرة: القرابة الحاصلة بسبب الزواج.

أَلَيْسَ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ قَلِيلًا وَمَقَاتًا<sup>(1)</sup> وَسَاءَ سَبِيلًا ﴿  
[النساء: 22] والمراد بالنكاح في كلمة «نكح» العقد، فهو سبب  
للتحریم، سواء دخل بها أم لم يدخل. والآب يطلق لغة على الجد وإن  
علا، وكان يسمى في الجاهلية الزواج بزوجة الأب: «زواج المقت».   
والمحرّم بهذه الآية هو زوجة الأب فقط، أما بنتها أو أمها فلا تحرم  
على الامن، فيجوز أن يتزوج الرجل امرأة، ويتزوج ابنه بنتها أو أمها.

وسبب التحريم: تكريم واحترام الأصول، وتحقيق صلاح الأسرة  
ومنع الفساد، من تطلع الابن لزوجة أصله، في حالة الاختلاط التي  
تحدث عادة بين الأب وابنه، وسكنهما غالباً في مسكن واحد.

ب - زوجة فروعهم وإن نزلوا: سواء كن عصابات أم ذوي أرحام،  
وسواء دخل بها الفرع أم لم يدخل، ولو بعد أن فارقتها بالطلاق أو  
الوفاة، كزوجة الابن أو ابن الابن أو البنت وإن نزلوا، لقوله تعالى:   
﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْنَابِكُمْ﴾ [النساء: 23] ويكون  
العقد عليها باطلاً، لا يترتب عليه أي أثر، فإنهم قالوا: ثبت الحرمة  
بذات العقد في منكوحة الأب وحليلة الابن. والحليلة: هي الزوجة،  
ويتحقق هذا الوصف بمجرد العقد الصحيح.

والحق الحنفية بتحريم زوجة الأصول والفروع: موطوءة الأصل أو  
الفرع بالزنا أو الزواج الفاسد؛ لأن مجرد الوطء كافٍ عندهم في  
التحریم على الرجل. ولا يرى باقي المذاهب أن الزنا والنظر واللمس  
والقبلة يثبت به حرمة المصاهرة؛ لأن الزنا محظور شرعاً، فلا يكون  
سبباً للنعمة، ولحديث ابن ماجه عن ابن عمر: «لا يحرم الحرام  
الحلال، إنما يحرم ما كان من نكاح».

ولا فرق بين أن يكون الابن من النسب أو الرضاع، فزوجة الابن أو

(1) أصل المقت: البغض

ابن البنت من الرضاع تحرم على أبيه وجده تحريماً مؤبداً، كما تحرم زوجة الابن من النسب؛ لأنه كما أخرج الجماعة عن عائشة: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» ولقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء: 23] يشمل أخت النسب والرضاع.

جـ - أصول الزوجة وإن علون: سواء دخل بزوجه أم لم يدخل، كأم الزوجة وجدتها، وسواء أكانت الجدة من جهة الأب أم من جهة الأم، فمجرد العقد على الزوجة يحرم أصولها على الرجل، ويكون العقد عليها ولو بعد الطلاق أو الموت باطلاً، لقوله تعالى: ﴿وَأَمَهُنَّ يُكَايِمُكُمْ﴾ وهو في آية المحرمات في سورة النساء (23) شروع في بيان المحرمات من جهة المصاهرة بعد بيان المحرمات من جهة الرضاع التي لها لحمة كلحمة النسب.

د - فروع الزوجة وإن نزلن: أي: الربات<sup>(1)</sup>، إذا دخل الرجل بالزوجة، فإن لم يدخل بها، ثم فارقها بالطلاق أو الوفاة، فلا تحرم البنت ولا واحدة من فروعها على الزوج؛ لقوله تعالى: ﴿وَزَيْجِبُكُمْ كَأَنَّهُ فِي شُجُورِكُمْ مِنْ بُسْتَانِكُمْ أَلْتَقَى دَخَلُكُمْ بِهِمْ فَكُلَّ جُنَاحٍ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: 23] سواء أكانت بنت الزوجة ساكنة في بيت زوج أمها أم لا. أما القيد المذكور في الآية ﴿فِي شُجُورِكُمْ﴾ [النساء: 23] فهو لبيان الغالب والمادة بسكنى البيت مع أمها. وسبب التحريم كون نكاحها مفضياً إلى قطيعة الرحم، سواء أكانت في حجره أم لم تكن.

ويلحق بتحريم أصول الزوجة وفروعها عند الحنفية: أصول الموطوءة وفروعها في وطء حرام أو فيه شبهة.

---

(1) الربات جمع ربية: وهي بنت المراء من رجل آخر، سميت ربية لأن زوج الأم يربها، أي يقوم بأمرها ويرعى شؤونها.

والخلاصة: أن العقد وحده على المرأة في حرمة المصاهرة يحرم ما عدا فروع الزوجة، والقاعدة الفقهية تقول: «العقد على البنات يحرم الأمهات، والدخول بالأمهات يحرم البنات» وسبب التفرقة أن الإنسان يحب ابنه أو بنته كنفسه على عكس حب الأصل، فلا تتألم الأم لو عقد على بنتها بعد العقد عليها.

وحكمة التحريم بالمصاهرة: منع التنازع والتصارع الذي قد يحدث بين الأقارب من هذا النوع إما بفك ارتباط زوجة بزوجها، أو بالتنازع على زوج<sup>(1)</sup>.

أما الزنا المحض: فلا تنفع به حرمة المصاهرة عند الجمهور غير الحنفية، كمن زنى بامرأة، فإنه لا يحرم تزويجها على أولاده، لكن جاء في المدونة لمالك: من زنى بأم امرأته فارقها، خلافاً لما في الموطأ، وهذا الفراق واجب، وقيل: مندوب<sup>(2)</sup>.

وأما أثر النكاح الفاسد: فقال المالكية<sup>(3)</sup>: ما فسد من الكاح بسبب فساد العقد ككونه بغير ولي، ونكاح الشفار، والمتعة، والخامسة، ونحو ذلك، وفسخ بعد البناء، ففيه المهر المسمى (أي: ما سمي لها من الصداق إن دخل بها، وإلا فلا شيء لها) وتنفع به الحرمة كما تنفع بالنكاح الصحيح، ولكن لا تحل به المطلقة ثلاثاً، ولا يُحصَن به الزوجان.

### 3- حرمة الرضاع:

المحرمات بسبب الرضاع هن المحرمات بسبب النسب، وهن أربعة

(1) حجة الله البالغة للدعوي 97/2.

(2) القوانين الفقهية: ص 207.

(3) شرح الرسالة 37/2.



الخامس: أم الزوجة وجداتها من الرضاعة مهما علون: سواء أكان هناك دخول بالزوجة أم لم يكن.

السادس: زوجة الأب والجد من الرضاع وإن علا: سواء دخل الأب والجد بها أم لم يدخل، كما يحرم عليه زوجة أبيه من النسب.

السابع: زوجة الابن، وابن الابن، وابن البنت من الرضاع، وإن نزلوا، سواء دخل الابن ونحوه بالزوجة أم لم يدخل، كما يحرم عليه زوجة أولاده من السب.

الثامن: بنت الزوجة من الرضاعة وبنت أولادها مهما نزلن: إذا كانت الزوجة مدخولاً بها، فإن لم يكن مدخولاً بها، فلا تحرم فروعها من الرضاع على الزوج، كما في النسب تماماً.

تحريم لبن الفحل: الفحل: الرجل المتزوج امرأة مرضعة إذا كان لبنها منه. والحكم المقرر في المذاهب الأربعة: أن اللبن للفحل، فهو الذي يتعلق به التحريم، أي: إنه حق للرجل، وقد حدث بسببه، ولا تنقطع نسبة اللبن عن زوج مات أو طلق، فيه يصح زوج المرضع أباً للرضيع، وتصح المرضع به أيضاً أما للرضيع، ويحرم الطفل على الرجل وأقاربه، كما يحرم ولده من النسب، ويصير أولاد الزوج كلهم إخوة الرضيع، سواء أكانوا من تلك الزوجة المرضع، أم من زوجة أخرى غيرها.

والدليل ما أخرج الأئمة السنة عن عائشة قالت: دخل عليّ أفلح بن أبي القعيس، فاستترت منه، فقال: تسترين مني وأنا عمك؟ قالت: من أين؟ قال: أرضعتك امرأة أخي، قالت: إنما أرضعتني المرأة، ولم يرضعني الرجل، فدخل علي رسول الله ﷺ فحدثته، فقال: إنه عمك، فليلج عليك.

وعليه، إذا أرضعت المرأة صبياً، حرمت عليه وعلى ولده، وولد

ولده من الذكران والإناث ما سفلوا هي وجميع ذوات محارمها، ومحارم الفحل الذي كان لبنها منه، حاشا بات إختوتها وأختاتها، وبنات إختوة الفحل وأخواته؛ لأن إختوتها وأخواتها أحوال وخالات، وإختوت وأخواته أعمام وعُمَّات للمرضع، فليس أولادهم من ذوي محارمه.

وإن أرضعت صبية حرمت الصبية وبناتها وبنات بنيتها ما سفلوا على زوجها الذي كان اللبن منه، وعلى جميع ذوي محارمه ومحارمها، حاشا بني إختوته وأخواته وإختوتها وأخواتها لما ذكر، فلا ينزل أحد من ذوي رحم المرضع منزلة المرضع في الحرمة حاشا ولده، وولد ولده ما سفلوا<sup>(1)</sup>.

#### المحرمات المؤقتة:

من اللأني يحرم الزواج بهنَّ حرمة مؤقتة لسبب معين، فإذا زال السبب زالت الحرمة، وينحصر عددهن في خمسة أنواع:

المطلقة ثلاثاً، والمشفوعة بحق زوج آخر بزواج أو عدة، والتي لا تدين يدين سماوي، وأخت الزوجة ومن في حكمها، والخامسة لمتزوج بأربع.

1 - المطلقة ثلاثاً: (أو المبتوتة أو البائن بينونة كبرى) في حق من طلقها؛ فمن طلق زوجته ثلاث طلاقات، فلا يحل لها أن يعقد عليها مرة أخرى، إلا إذا تزوجت بزواج آخر ودخل بها، وكان الزواج دائماً، وانقضت عدتها منه، بأن طلقها باختياره أو مات عنها، فتعود إلى الزوج الأول بزوجة جديدة، ويملك عليها ثلاث طلاقات جديدة، بعد أن

---

(1) المقدمات الممهدة 493/1 وما بعدها، القرآنين الفقهية: ص206، الباب شرح الكتاب 32/3، مغني المحتاج 418/3، المغني: 572/6.

اختبرت المرأة زوجاً آخر، وأحس الزوج بصعوبة الفراق، فيعودان إلى الحياة المشتركة بنمط جديد الأسلوب والمعاملة والمعاشرة، قال الله تعالى مبيناً طريق حل المبتوتة: ﴿الطَّلَقُ مَرْكَاتٍ فَأَسِرَالُ بَيْتِهِمْ أَوْ ذَرْيَهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ...﴾ [البقرة: 229] إلى أن قال سبحانه: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ يَوْمَ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَا مِمَّنْ طَلَّقَهَا إِلَّا بِمَا حَدَّدَ اللَّهُ﴾ [البقرة: 230].

ودليل اشتراط دخول الزوج الجديد بالمطلة ثلاثاً: حديث العسيلة الذي أخرجه الجماعة عن عائشة قالت: «جاءت امرأة رفاعة الفُرْطِي إلى النبي ﷺ فقالت: كنت عند رفاعة، فطلّقني، فبئ طلاقني، فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير، وإنما معه مثل هَذْبَةِ الثوب<sup>(1)</sup>»، قال: أنريدن أن ترجعي إلى رفاعة، لا، حتى تذوقي عسيلته، ويذوق عسيلتك».

ويمكن تلخيص شروط حل المطلقة ثلاثاً لزوجها الأول بأربعة شروط عند المالكية والحنابلة، ولم يشترط غيرهم الشرط الرابع، وتلك الشروط هي:

أولاً - أن تنكح زوجاً غيره، للآية: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ [البقرة: 230].

ثانياً: أن يكون النكاح صحيحاً: فإن كان فاسداً لم يحلها الوطء فيه، اتفاقاً، للآية المتقدمة، وإطلاق النكاح يقتضي كونه صحيحاً.

ثالثاً: أن يطأها في الفرج: فلو وطئها دونه أو في الدبر، لم يحلها؛ لأن النبي ﷺ علّق الحل على ذوق المسيلة منهما، ولا يحصل ذلك إلا بالوطء في الفرج، وأدناه تغيب الحشفة في الفرج.

(1) أي طرف الثوب الذي لم ينسج، وهو كتابة عن استرخاء عضوه.

رابعاً: أن يكون الوطء حلالاً: فإن وطئها في حيض أو نفاس أو إحصاء من أحدهما أو منهما أو أحدهما صائم فرضاً، لم تحل؛ لأنه وطء حرام لحق الله تعالى، فلم يحصل به الإحلال، كوطء المرتدة، لا يحلها، سواء وطئها في حال ردها أو ردتها.

أما زواج التحليل: وهو الذي يتزوج فيه الرجل المطلقة ثلاثاً ليحلها لزوجها الأول، فهو حرام باطل مفسوخ في رأي المالكية والحنابلة<sup>(1)</sup>، لا يصح ولا تحل لزوجها الأول، والمعتبر قصد المحلل، لا نية المرأة، ولا نية المحلل له، لما أخرجه أحمد، والنسائي، والترمذي وصححه عن ابن مسعود: «لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له».

وما أخرجه ابن ماجه، والحاكم وأعله بعضهم بالإرسال عن عقبة بن عامر: «ألا أخبركم بالتيس المستمار؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: هو المحلل، لعن الله المحلل والمحلل له».

وهذا دليل على تحريم التحليل؛ لأن اللعن إنما يكون على ذنب كبير، وسداً للذرائع، وهذا هو الراجح.

وذهب الحنفية والشافعية<sup>(2)</sup> إلى أن المطلقة ثلاثاً تحل لزوجها الأول بنكاح التحليل، لكن يكره تحريماً هذا الزواج إن كان بشرط التحليل، مثل تزوجتك على أن أحلك، ويصح الزواج ويبطل الشرط عند الحنفية، وهو باطل بالشرط عند الشافعية، صحيح إن خلا العقد من الشرط، وتم باتفاق أو توافق خارج العقد. ودليلهم أن الحديثين السابقين مخصصان بما إذا شرط الزوج أن إذا نكحها الثاني بانت منه أو شرط أن يطلقها أو نحو ذلك.

(1) التوازين الفقهية: ص 209، غاية المستفي 40/3.

(2) الدر المختار 738/2 - 749، المهذب 46/2.

فإن أضمر الزوج الأول والثاني التحليل أو كان الثاني مستأجراً  
لفصد الإصلاح، لا مجرد قضاء الشهوة ونحوه، لا يكره عند الحنفية

2 - المشغولة بحق زوج آخر: وهي التي تعلق بها حق الغير بزواج  
أو عدة.

فلا تحل المرأة المتزوجة لأحد أن يعقد عليها ما دامت متزوجة،  
لتعلق الغير بها، سواء أكان الزوج مسلماً أم غير مسلم؛ لقوله تعالى:  
﴿وَالْمُتَحَصِّنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: 24] أي:  
المتزوجات، إلا الأمة المسبية في حرب مشروعة، فإنه يفرق بينها وبين  
زوجها بسبب اختلاف الدار، وتستبرأ بحيضة. وحكمة تحريم  
المتزوجة: حفظ الأنساب من الاختلاط ومنع الاعتداء على حق الغير.  
وهذا هو مانع الزوجية عند المالكية من أربعة عشر مانعاً.

ولا تحل أيضاً المرأة المعتدة: وهي التي تكون في أثناء العدة من  
زواج سابق، سواء عدة طلاق أو وفاة، فلا يحل لأحد غير زوجها الأول  
التزوج بها حتى تنقضي عدتها؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا عَهْدَهُ  
الَّذِي كَانَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابَ أَجَلَهُ﴾ [البقرة: 235] وهذا في عدة الوفاة،  
وأمر الله سبحانه المطلقة بعدة الفروج، فقال تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ  
يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: 228] أي: حيضات عند الحنفية  
والحنابلة، وأطهار عند المالكية والشافعية.

وحكمة تحريم المعتدة: بقاء آثار الزواج السابق، ورعاية حقوق  
الزوج القديم، ومنع اختلاط الأنساب.

وأما الدخول بالمعتدة فيحرمها عد المالكية خلافاً للجمهور على  
الرجل تحريماً مؤبداً، فيفرق بينهما، ولا تحل له أبداً، أخذاً بفعل عمر  
في هذا، كما روى مالك عن سعيد بن المسيّب. وهذا هو مانع العدة  
عند المالكية.

ولا يجوز عند المالكية العقد على الزانية قبل استيرائها من الزنا بحبضات ثلاث أو بمضي ثلاثة أشهر، فإن عقد عليها قبل الاستبراء كان العقد فاسداً، ووجب فسخه، سواء ظهر بها حمل أم لا، منعاً من تسمية الحنين بماء آخر، ومن اختلاط الأنساب. وهذا هو مانع الزنا عندهم. ولم يجز الحنفية الزواج من المرأة الحامل من الزنا، وأوجب الحنابلة العدة على الزانية ولم يجزوا إنكاحها قبل وضع الحمل، ولم ير الشافعية تحريم نكاح المزني بها، لقوله تعالى: ﴿وَأَيُّكُمْ مَّا وَرَاةَ نَفْسِكُمْ﴾ [النساء: 24] ولحديث عائشة المتقدم: ولا يحرم الحرام الحلال».

وافق العلماء على أن زنا الزوجة لا يؤدي لنسخ نكاحها، سواء أكان قبل الدخول أم بعده. أمّا اللعان فيقتضي فسخ الزواج بملاعة الرجل والمرأة معاً.

3 - المرأة التي لا تدين بدين سماوي: يحرم على المسلم الزواج بالمرأة المشركة: وهي التي تعبد مع الله إلهاً آخر، كالأصنام أو الكواكب أو النار أو الحيوان، وهي الوثنية، ومثلها الملحدة أو التي لا تؤمن بوجود الله وتعتقد بأن المادة هي الإله، ولا تعترف بالأديان السماوية أو تشوهها، كالشيعية، والوجودية، واليابانية، واليهانية، والقاديانية، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُوَدِّعَ وَأَكْتُمُ مَّقْصَدُهُ خَيْرٌ لِّمَنِ تُشْرِكُوهُ وَقَدْ أَعْبَيْتَكُمْ﴾ [البقرة: 221] وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا يَوْمَئِذٍ الْكَافِرِينَ﴾ [الممتحنة: 10] وسبب التحريم عدم تحقق الانسجام والاطمئنان، والسكينة، والتعاون بين الزوجين بسبب تباين الاعتقاد وما ينشأ عنه من فتنة وقلق واضطراب وتنافر.

والمرأة المرتدة في رأي الفقهاء كالمشركة، لا يحل الزواج بها أصلاً، من مسلم أو كافر، لتركها ملة الإسلام وعدم إقرارها على الردة، فلما أن تموت أو تسلم.

ويحرم بالإجماع زواج المسلمة بالكافر، والزواج باطل وزنا، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة: 221] وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَنْكِحُوا اللَّهَ عَظَمَ بِاسْمِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ مُّذِخٌ فَلَا تَرْجِعُوا إِلَى الْكُفَّارِ لَأَسْجِلَنَّ لَكُمْ وَلَا تُمْ يَحِلُّوهُنَّ لَكُمْ﴾ [الممتحنة: 10] ولأن في هذا الزواج خوف وقمع المؤتمنة في الكفر؛ لأن الزوج يدعوها عادة إلى دينه، ويحاول التأثير عليها، وهو أقوى منها في الرابطة الزوجية.

أما الكتابية: وهي التي تؤمن بدين سماوي، كاليهودية والنصرانية، فيجوز الزواج بها مع الكراهة<sup>(1)</sup>، لقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الْكُفَّاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَالٌ لَّكُم مَّا كَرِهَ اللَّهُ لَكُمْ فَتَحَلَّيْنَا مِنَ الْكُفَّاتِ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ الْكُفَّاتِ وَالطَّعَامِ﴾ [المائدة: 5]. والمراد بالمحصنات: المعانف، ولأن بعض الصحابة كعثمان، وحذيفة تزوجوا بالكتابيات وتؤكد الكراهة بزواج الحرية في دار الحرب، لتقويتها بقومها، وحرم الحنفية الزواج بالحريات.

والحكمة في أن المسلم يتزوج باليهودية والنصرانية دون العكس: هي أن المسلم يؤمن بكل الأنبياء والرسل، وبالأديان في أصولها الصحيحة الأولى، فلا يخشى منه إضرار المرأة، أما غير المسلم فلا يؤمن بالنبي محمد ﷺ ولا برسالاته ولا بالإسلام، فيكون هناك خطر محقق بمحاولات حمل المرأة على الاعتقاد بدينه والتأثر بعاداته، والمرأة عادة سريعة التأثر والانقياد.

ويحرم بالانعاق الزواج بالمجوسية (الزرادشتية) كالهندية البوذية أو البرهمية أو السيخية؛ لأن المجوس ليسوا في الحقيقة أهل كتاب.

ولا يحل الزواج بالمرأة المتولدة من وشي وامرأة كتابية؛ لأنها

(1) الشرح الصغير. 420/2.

ليست كتابية خالصة، ولأنها مولودة ممن يحل ومن لا يحل، ويُغلب التحريم.

وإذا غيّر الكتابي دينه كان صار وثنيّاً أو تنصّر أو تهوّد، أقر على دينه الجديد في رأي الجمهور خلافاً للشافعية؛ لأن الكفر كله ملة واحدة؛ إذ هو تكذيب الرّب تعالى فيما أنزل على رسله عليهم السلام<sup>(1)</sup>.

أما الرّدة: فلو ارتد الزوجان أو أحدهما قبل الدخول، انفسخ النكاح في الحال عند الجمهور، وعند الحكم بصحة الرّدة عند الحنفية. أما لو كانت الرّدة بعد الدخول، فتتوقف الفرقة أو الفسخ على انقضاء العدة، فإن جمعهما الإسلام في العدة، دام النكاح، وإن لم يجمعهما في العدة، انفسخ النكاح من وقت الرّدة.

وإذا أسلمت المرأة قبل الرجل، فأسلم في عديتها، أو أسلما معاً، تفررت الزوجية بينهما، وإن أسلم أحدهما ولم يشعه الآخر في العدة، انفسخ زواجهما<sup>(2)</sup>.

وأما أنكحة الكفار غير المرتدين فهي في مذهب المالكية فاسدة؛ لأن للزواج في الإسلام شرائط لا يراعونها، فلا يحكم بصحة أنكحتهم. وذهب الجمهور إلى أن أنكحة الكفار صحيحة يقرون عليها، ولا ينظر إلى صفة عقودهم وطقوسهم، ويترتب على صحتها إيجاب النفقة ووقوع الطلاق، والحكم بالعدة والسب، والإرث، ونحریم المطلقة ثلاثاً؛ لقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبُّوا آلَهُمْ قُلْ كُلُّكُمْ عِنْدَ اللَّهِ ذَلِيلٌ﴾ [البقرة: 110] وقوله سبحانه: ﴿وَأَسْرَأَتْكُمْ كُنُوزَ آلِهِمُ الْمَغْلُوبَةِ﴾ [المسد: 4] ولو كانت أنكحتهم فاسدة، لم تكن امرأته حرةً حقيقة<sup>(3)</sup>. ولحديث غيلان وغيره عند أحمد،

(1) الشرح الكبير 301/4، الشرح الصغير 421/2 وما بعدهما.

(2) المرجعان السابقان.

(3) المرجعان السابقان، البدائع 272/2، الدر المختار 506/2، 530 وما بعدهما، =

وابن ماجه، والترمذي عن ابن عمر: أنه أسلم وتحتة عشر نسوة في الجاهلية، فأسلمن معه، فأمره النبي ﷺ أن يختار منهن أربعاً<sup>(1)</sup> ولم يسأله عن شرائط النكاح.

4 - أخت الزوجة ومن في حكمها: (الجمع بين المحرمين): كالجمع بين الأختين، وبين الأخت وعمتها أو خالتها أو غيرها من المحارم: وهي كل امرأة لو فرضت ذكراً حُرمت عليها الأخرى، سواء أكانت المحرم شقيقة أو لأب أو لأم. والدليل قوله تعالى في بيان محارم النساء: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: 23] وما أخرجه الجماعة عن أبي هريرة قال: «نهى النبي ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها».

وفي رواية الترمذي وغيره: «لا تنكح المرأة على عمتها، ولا العمة على بنت أخيها، ولا المرأة على خالتها، ولا الخالة على بنت أختها، لا الكبرى على الصغرى، ولا الصغرى على الكبرى». ولأن الجمع بين ذوات الأرحام في زوجية واحدة سبب لقطيعة الرحم، لما ينشأ عادة بين الضرائر من عداوات، وأحقاد، وخصومات، وهذا ما أبانه النبي ﷺ في رواية ابن حبان وغيره في الحديث السابق: «إنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم».

وقاعدة الجمع بين المحارم فيما ذكره الفقهاء هي: «يحرم الجمع بين امرأتين لو كانت إحداهما رجلاً، لا يجوز له نكاح الأخرى من الجانبين جميعاً». أو: «يحرم الجمع بين كل امرأتين إيهما قدّرت ذكراً، حرمت عليه الأخرى»<sup>(2)</sup>.

= مفني المحتاج 193/3، 195، المفني 613/6.

(1) نيل الأوطار 59/2 ومدها.

(2) بداية المجتهد 40/2 - 42.

مثال ذلك: يحرم الجمع بين الأختين؛ لأنه لو فرض كل واحدة منهما رجلاً والآخر امرأة، لم يجوز له التزوج بالأخرى؛ لأنها أخته. ولا يحل الجمع بين المرأة وعمتها؛ لأن كل واحدة لو فرضت رجلاً، كان عمّاً للأخرى، ولا يجوز للرجل أن يتزوج بعقته. ولا يجوز الجمع بين المرأة وخالتها؛ لأنه لو فرضا كل واحد منهما رجلاً كان خالاً للأخرى، ولا يصح للرجل أن يتزوج بنت أخته.

أما إن فرض كون كل منهما رجلاً، وجاز له أن يتزوج بالأخرى كالمراة وابنة عمها، جاز الجمع بينهما؛ لأنها تكون ابنة عمه، وللرجل أن يتزوج بابنة عمه.

فإن كان تحريم الزواج على افتراض واحد من أحد الجانبين دون الآخر، فلا يحرم الجمع بينهما، كالمراة، وابنة زوج كان لها من قبل من غيرها، وكالمراة وزوجة كانت لأبيها؛ لأنه لا رحم بينهما، فلم يوجد الجمع بين ذواتي الرحم، إذ لو فرضنا في المثال الأول البنت رجلاً، لم يجوز له أن يتزوج بهذه المرأة؛ لأنها زوجة أبيه، أما عند فرض المرأة زوجة الأب رجلاً، فتزول عنه صفة زوجة الأب، فيجوز له الزواج بالبنت؛ لأنها أجنبية عنه، وقد جمع عبد الله بن جعفر بين أبي طالب بين زوجة عمه عليّ، وهي ليلي بنت مسعود النهشلية، وبين ابنة عليّ، من غيرها، وهي أم كلثوم بنت السيدة فاطمة رضي الله عنها، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة.

ويجوز الجمع بين ابنتي العم وابنتي الخال أو الخالة من عمين أو خالين أو خالنتين بالاتفاق، لعدم النص فيهما على التحريم، ودخولهما في عموم قوله تعالى: ﴿وَأَجَلَ لَكُمْ مَأْوَاةٌ إِلَيْكُمْ﴾ [النساء: 24] ولأن إحداهما تحل لها الأخرى لو كانت ذكراً.

العقد الواحد أو العقدان على الأختين، ونحوهما:

إذا تزوج الرجل أختين بعقد واحد، أو بعقدين ولا يدري أيهما الأول، فسد العقد، ويفرق بينهما.

أما إن تزوج كلًا منهما بعقد مستقل، وكان العقدان متعاقبين، الواحدة تلو الأخرى، صحَّ زواج الأولى، وفسد زواج الثانية؛ لأن الجمع حصل بزواج الثانية، فاقصر الفساد عليه، وفُرق بينه وبين الثانية. فإن حدث التفريق قبل الدخول فلا شيء لها ولا عدَّة عليها، وإن تم التفريق بعد الدخول، وجب لها مهر المثل عد الجمهور، وصداقها المسمى عند المالكية<sup>(1)</sup>.

الجمع بين الأختين ونحوهما في العدَّة:

اتفق العلماء على أنه يجوز الجمع بين المرأة ومحارمها بعد المراجعة بسبب وفاة إحداهما، فلو ماتت زوجة رجل، جاز له أن يتزوج بأختها أو عمتها مثلاً من غير انتظار مدة بعد الوفاة.

واتفقوا أيضاً على عدم جواز الجمع بين المرأة ومحارمها في أثناء العدَّة من طلاق رجعي، فلو طلق زوجته طلاقاً رجعياً، لم يجز له الزواج بواحدة من قريباتها المحارم إلا بعد انقضاء العدَّة؛ لأنها باقية في حكم الزواج السابق.

ووقع الخلاف في الجمع بين المحارم إذا كانت إحداهن معتدة من طلاق باتن، فذهب المالكية والشافعية<sup>(2)</sup>: إلى أنه يصح الزواج بأخت المطلقة ومن في حكمها من المحارم في أثناء العدَّة من طلاق باتن بينونة

---

(1) القوانين الفقهية: ص 209، المقدمات الممهدة: 458/1، البدائع 263/2،

مغني المحتاج 180/3، كشاف القناع 81/5.

(2) القوانين الفقهية: ص 209، المذهب 43/2.



الشيعة الإمامية، فيصبح المجموع الجائز تسعاً.

ويؤكد ذلك حديث ابن عمر المتقدم عند أحمد، وابن ماجه، والترمذي، قال: «أسلم غيلان الثقفي، وتحت عشر نسوة في الجاهلية، فأسلمن معه، فأمره النبي ﷺ أن يختار منهن أربعاً».

وأخرج أبو داود، وابن ماجه، عن قيس بن الحارث قال: أسلمت وعندني ثمان نسوة، فأثيت النبي ﷺ؛ فذكرت ذلك له، فقال: اختر منهن أربعاً. وروى الشافعي عن نوفل بن معاوية أنه أسلم وتحت خمس نسوة، فقال له النبي ﷺ: أسلك أربعاً وفارق الأخرى.

وحكمة الاختصار على أربع: تحقيق حاجة بعض الأشداء الذين لديهم رغبة جنسية عارمة، حتى لا يتضابق الواحد منهم بتكرار العادة الشهرية (الحيض) مرة في كل شهر لمقدار أسبوع غالباً، ويجد البديل في الزوجة الأخرى، وما يزيد عن الحاجة لا يشرع لأنه ظلم وجور بسبب العجز عن القيام بحقوق النساء، وعدم إيفاء الرجل حقوقهن أو مطالبهن المادية وغيرها، وهذا عدل وتوسط يمنع الشطط والإسراف على كل من الرجل والمرأة.

واباحة الزوج بأربع أمر نادر في المجتمع الإسلامي، ويتناقص تدريجياً أكثر فأكثر مع ظروف الحياة المعيشية، والافتتاح بفائدة وحدة الزوجة، والبعد عن مشكلات التعدد ومتاعب النساء.

شروط إباحة التعدد بين الزوجات:

يشترط لإباحة التعدد شرطان هما:

1 - تحقيق العدل المأمور به شرعاً بين الزوجات: وهو العدل في النواحي المادية من نفقة، وحسن معاشرة، ومبيت، ومعاملة متساوية، لقوله تعالى: ﴿لَئِنْ عَدِمْتُمُ آلَ نُوَيْلٍ فَهَرَجَةٌ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [النساء: 3] فهو دليل واضح على ضرورة الاختصار على واحدة إذا

خاف الإنسان الجور والوقوع في الظلم ومجافاة العدل بين الزوجات .

ولا يطلب العدل في أمر غير مقدور عليه وهو المحبة والميل القلبي، فذلك غير مستطاع، ولا يكلف الشرع إلا بما هو مقدور للإنسان، وقد صرح القرآن بتعذر تحقيق العدل بالمعنى القلبي، فقال تعالى: ﴿ وَكَانَ تَعْلِيمُهُمْ أَنْ يَقُولُوا رَبَّنَا إِنَّا أَكْثَرُكُمْ قِلَّةً وَكَانَ تَعْلِيمُهُمْ أَنْ يَقُولُوا رَبَّنَا إِنَّا أَكْثَرُكُمْ قِلَّةً ﴾ [النساء: 129] وهذا تحذير من التأثير بالميل القلبي الموقع في تجاوز حقوق النساء الأخريات، حتى تصبح المرأة كالمعلقة، فلا هي زوجة تتمتع بحقوق الزوجية، ولا هي مطلقة.

2 - القدرة على الإنفاق: لا يحل للرجل الزواج بواحدة أو بأكثر إذا كان عاجزاً عن نفقات الزواج، فلا بد للزواج من توافر القدرة على مؤنه وتكاليفه، ومتطلباته، كما قال ﷺ فيما رواه الجماعة عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر، وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء» والباءة: مؤن النكاح ونفقاته.

حكمة تعدد الزوجات:

الأصل وحدة الزوجة فهو الأفضل والغالب وقوعه، وأما التعدد فهو أمر استثنائي طارئ بسبب الضرورة أو الحاجة أو العذر، وهو ليس أمراً واجباً، وإنما هو مباح في الشريعة لأسباب عامة أو خاصة.

أما الأسباب العامة: فهي كثيرة، منها علاج حالة قلة الرجال وكثرة النساء، سواء في الأحوال العادية بزيادة عدد النساء وقلة الرجال كشمال أوروبا، أو في الظروف الاستثنائية أعقاب الحروب، كما حدث في ألمانيا عقب الحرب العالمية الأولى، حيث صارت نسبة النساء للرجال واحداً لأربعة أو ستة، فطالبين بالأخذ بنظام تعدد الزوجات، لتلافي نقص الرجال بسبب الحرب.

ومن هذه الأسباب: حاجة الأمة لزيادة النسل إما لرد عدوان حربي خارجي أو لتغطية الحاجة في أعمال الزراعة والصناعة ونحوها.

ومنها: الحاجة لنشر الدعوة الإسلامية، كما كان عليه الحال في صدر الإسلام، فإن النبي ﷺ عَدَّد زوجاته التسع بعد سن الثالثة والخصين لنشر دعوته بين القبائل العربية وكسب أنصار جدد لدين الله الجديد.

وأما الأسباب الخاصة فهي أكثر، ومنها:

- مراعاة أحوال خاصة عند بعض النساء كالعقم أو المرض أو عدم توافق الطباع مع الزوج، فإذا كانت المرأة عقيمًا لا تلد، أو تعرضت لمرض منفر يمنع الاستمتاع بها، أو لم ينسجم طبعها مع طبع الرجل، فيكون من الأفضل مروءة ورحمة بقاء الزوجة مع زوجها، وضم زوجة أخرى، وقد تُعافى المريضة، وتحسن طباع المرأة وأخلاقها مع مرور الزمن، فتعود العشرة الزوجية لوضعها الطبيعي.

أما ما قد يثور بين الضرائر من منازعات وأحقاد: فمنشؤه غالباً ضعف سلطة الرجل، ويُعده من ميران العدل بين الزوجات كما أمر الشرع. وهناك حالات تعدد ناجحة ما دامت آداب الشرع مرعية، وحصافة المرأة وليافتها وحسن فهمها متوافرة.

- اشتداد كراهية الرجل للمرأة أحياناً: فقد ينشب نزاع عائلي بين الرجل وأقارب زوجته أو بينه وبين زوجته، ويستعصي الحل وتسوية الأمور، فلا يكون من مقتضيات البر والوفاء والحكمة الإقدام على الطلاق؛ لأنه أبغض الحلال إلى الله، ويلجأ إلى التعدد لعلاج الأزمة الخائفة والخروج بحلٍّ وسط.

- احتمال وفرة الرغبة الجنسية عند رجل: فقد يكون بعض الرجال ذوي شبق أو رغبة جنسية حادة، ولا يكتفي الرجل بامرأة واحدة،

فيكون الأسلم عاقبة التزوج بأخرى بدلاً من التلوث بالحرام، والاتصال بالأخريات من طريق غير مشروع، وفي هذا ضرر أعظم بكثير من تعدد الزوجات، وإن كان الفكر غير الإسلامي يرضى بالزنا والعشقات، ويستنكر تعدد الزوجات.

وهذه الأسباب وسحوها تجعل تعدد الزوجات في روح الشريعة ونظامها مقيداً بحالة الضرورة أو الحاجة أو العذر أو المصلحة المقبولة شرعاً.

جعل تعدد الزوجات بإذن القاضي:

إن ظهور بعض الأفكار الداعية لمنع تعدد الزوجات إلا بإذن القاضي كالطلاق أيضاً، للتأكد من توافر شروط التعدد وأهمها القدرة على الإنفاق والعدل بين الزوجات: لا يؤدي لخير ولا يحقق مصلحة.

والسبب في ذلك أن الزوج أعرف بأحواله وإمكاناته، فيكون أقدر على تقدير ظروفه وموازنة دخله مع ما تتطلبه الحياة الزوجية من نفقات، وما يأمره به الشرع من عدل وإحسان في المعاشرة.

وإن اطلاع القاضي على ظروف الرجل الحقيقية أمر عسير وغير شجيرة، بل وربما كان في ذلك مساس بأسرار حياته، ومصادمة حرمة، والحد من صلاحياته واختياراته الشخصية.

وليس التعدد بالأمر المخيف فهو لا يتجاوز في مصر وليبيا مثلاً نسبة 4٪ وفي سورية 1٪ والندرة لا تستوجب إيجاد تشريعات وقوانين خاصة بها، ولا يتمكن القاتون من علاج أمر ما لم تتوفر الرعية الحسنة والنتيجة الطيبة في تطبيقه.

وليس التعدد سبباً في تشريد الأطفال كما يزعمون، وإنما السبب الحقيقي يكمن في البعد عن أدب الشرع وأحكامه بإهمال الأب شؤون

الأسرة، وإدمان الخمر وتعاطي المخدرات، والسهر على موائد القمار، وارتياح المقاهي، والفقر والجهل.

لذا يمكن تلافي مساوئ التعدد بالتربية الدينية الصحيحة، وفهم مقاصد الشرع من الزواج، والإحساس بعمق وخطورة المسؤولية، وقيام الرابطة الزوجية على أساس مكين من الود والرحمة والتفاهم، كما قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ أَنْفُسَكُمْ أَنْفُسَكُمْ أَنْفُسَكُمْ أَنْفُسَكُمْ أَنْفُسَكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [الروم: 21].

وإذا أساء أحد فظلم زوجته، أو قصر في حقوقها، أو أهمل تربية أولاده، عوقب وعُزِّر (أُذِب) واستنكر المجتمع كله فعله واستحق الإساءة والأذى.



## الإهلية والولاية والوكالة في الزواج

### أهلية الزوجين:

الأصل في الزواج أن يكون بين بالغين عاقلين لينتقل الهدف المقصود الصحيح منه، إلا أن أغلب الفقهاء لم يشترطوا لاعتقاد الزواج: البلوغ والعقل، وصححوا زواج الصغير والمجنون.

أما الصغير: فأجاز أئمة المذاهب الأربعة تزويج الصغيرة، للأمر بتكاح الإناث في قوله تعالى: ﴿وَلْيَكْثُرُوا الْإِنْسَ بِنِكَاحٍ﴾ [النور: 32] والأئمة: الأنثى التي لا زوج لها، صغيرة كانت أو كبيرة.

وفي الحديث المتفق عليه بين أحمد والشافعية: أن النبي ﷺ تزوج بعائشة وهي صغيرة، فقالت: «تزوجني النبي ﷺ وأنا ابنة ست، وبنى بي وأنا ابنة تسع»<sup>(1)</sup> وقد زوّجها أبو بكر رضي الله عنهما، وزوّج النبي ﷺ أيضاً ابنة عمه حمزة من ابن أبي سلمة، وهما صغيران.

وزوّج عليّ ابنه أم كلثوم، وهي صغيرة من عروة بن الزبير، وزوّج عروة بن الزبير بنت أخيه من ابن أخيه وهما صغيران.

وقد توجد مصلحة بتزويج الصغار، ويجد الأب الكفة، فلا يفوت الفرصة إلى وقت البلوغ.

---

(1) من المعلوم أن الحيض يأتي النساء غالباً في التاسعة، فتبلغ المرأة به، وتصبح مكلفة بجميع التكاليف الشرعية.

## الذي يزوج الصغار :

يرى المالكية والحنابلة<sup>(1)</sup> أنه ليس لغير الأب أو وصيه أو الحاكم تزويج الصغار، لتوافر شفقة الأب وصدق رغبته في تحقيق مصلحة ولده، والحاكم ووصي الأب كالأب؛ لأنه لا نظر لغيرهما في مال الصغار ومصالحهم المتعلقة بهم، ولقوله ﷺ فيما رواه أبو داود، والنسائي: «تأسر اليتيمة في نفسها، وإن سكنت فهو إذنها، وإن أبت فلا جواز عليها».

وروي عن ابن عمر: أن قدامة بن مظعون تزوج ابن عمر ابنة أخيه عثمان، فرفع ذلك إلى النبي ﷺ، فقال: «إنها يتيمة ولا تنكح إلا بإذنها»<sup>(2)</sup>. واليتيمة: الصغيرة التي مات أبوها، لما أخرجه أبو داود: «لا يتم بعد احتلام» فدل الحديث على أن الأب وحده هو الذي يملك تزويج الصغار، وذلك لأن القياس في رأيهم ألا يجوز تزويج الصغار إلا أنهم تركوا ذلك في حق الأب للآثار المروية فيه، ففي ما سواه على أصل القياس.

ويرى الشافعية أنه ليس لغير الأب والجدة تزويج الصغير والصغيرة؛ لأن الجدة كالأب عند عدمه؛ لأن له ولاية وعصوية كالأب. وأجاز الحنفية للأب والجدة ولغيرهما من العصبات تزويج الصغار، لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ إِلَّا قَرْطُلًا فِي الْيَتَامَى﴾ [النساء: 3] أي: في نكاح اليتامى، بإعطاء الظلم بهم، فالآية تأمر الأولياء بتزويج اليتامى.

ورأى المالكية أنه يجوز للأب تزويج البكر الصغيرة، ولو بدون صداق المثل، أو كان لأقل حال منها، أو لقبیح منظر، وتزويج البالغ

(1) الشرح الصغير 353/2، 356 وما بعده، كشف القناع 43/5 - 47، المغني 489/6.

(2) أخرجه أحمد والدارقطني عن ابن عمر.

بإذنها إلا اليتيمة الصغيرة التي بلغت عشر سنين، فتزوّج بعد استشارة القاضي على أن يكون الزواج بكفّه وبمهر المثل.

وأما العقل: فليس شرطاً بالاتفاق، فيجوز للولي أباً أو غيره في رأي الحنفية أن يزوّج المجنون أو المجنونة أو المعتوه أو المعتوهة، صغيراً أم كبيراً، بكرأ أم ثيباً<sup>(1)</sup>.

ولالأب فقط في مذهب المالكية تزويج المجنون أو المجنونة ونحوهما، في حال الصغر أو الكبر، ولو ثيباً، لعدم التمييز، ولا كلام لولدتهما معه إن كان لهما ولد رشيد، إلا من يفتي أو تفتي من جنونها أحياناً، فتنتظر إفاقتها لستأذن ولا تجبر، إذا لم يلزم على تزويج المجنونة ضرر عادة، كتزويجها من خصي أو ذي عاهة، كجنون وبرص وجذام، مما يردّ الزوج به شرعاً<sup>(2)</sup>.

وذهب الشافعية إلى أنه لا يزوّج المجانين إلا لحاجة للزواج، والمزوّج: الأب ثم السلطان دون سائر العصبات كولاية المال<sup>(3)</sup>. وكذا قال الحنابلة: لا تزوّج المجنونة إلا إذا ظهر منها الميل للرجال، والمزوّج: الأب ووصيه والحاكم عند عدم الأب والوصي<sup>(4)</sup>.

سن البلوغ: يبدأ التكليف بتمام سن الخامسة عشرة إذا لم يبلغ الإنسان قبل ذلك بإمارات البلوغ الطبيعية، وهذا رأي جمهور الفقهاء، لكن اتجهت أغلب قوانين الأحوال الشخصية إلى تحديد سن الرشد بثمانى عشرة عاماً للفتى، وسبعة عشر عاماً للفتاة، عملاً بما تقتضيه

---

(1) البدائع 241/2، والعتة: ضعف في العقل ينشأ عنه ضعف في الوعي والإدراك، أما الجنون: فهو اختلال في العقل ينشأ عنه اضطراب أو هيجان.

(2) الشرح الصغير 355/2.

(3) مغني المحتاج 168/3 وما بعدها.

(4) كشاف الفتاوى 46/5 وما بعدها.

المصلحة، وهذا التحديد يمكن أن نجد له أصلاً في رأي أبي حنيفة ومالك اللذين نقل عنهما تحديد سن الرشد للرجل بشماني عشرة عاماً. ومع ذلك يجوز لفقاهي أن يأذن بزواج الفتى بعد إكمالها سن الخامسة عشرة، والفتاة بعد إكمالها سن الثالثة عشرة إذا كان نموها الجسدي كافياً وصحتها قوية.

#### الولاية في الزواج:

يشترط لصحة الزواج بالاتفاق أن تكون هناك ولاية لإنشائه لمن يتولاه، إما بالأصالة عن النفس أو بالنيابة عن الغير إثابة صادرة من الشارع، أو من الموكل الأصلي بصفة الوكالة.

والولاية في اللغة إما بمعنى النصرة مثل: ﴿وَالْمُؤَيَّدُونَ وَالْمُؤَيَّدَتُ يَتَّيَّمُونَ أَوْلِيَاءَهُمْ﴾ [التوبة: 71] وإما بمعنى السلطة والقدرة، يقال: «الولي» أي: صاحب السلطة، والولاية. السلطان. وهي في اصطلاح الفقهاء: القدرة على مباشرة التصرف من غير توقف على إجازة أحد، ويسمى متولي العقد «الولي» ومنه قوله تعالى: ﴿فَلْيَتْلِقِ رَبُّهُ بِالْمَسْكُونِ﴾ [البقرة: 282].

وسبب مشروعية ولاية تزويج القصر والمجانين (ولاية الإجماع): هو رعاية مصالح هؤلاء، وحفظ حقوقهم، بسبب عجزهم وضعفهم، حتى لا تضيق وتهدر.

#### أنواع الولاية:

الولاية لدى فقهاء المالكية نوعان: خاصة وعامة<sup>(1)</sup>:

أما الولاية الخاصة: فهي التي تثبت لأناس معينين، وهم ستة

---

(1) الشرح الكبير 221/2 - 232، 241 وما بعدها، القوانين الفقهية: ص 198 وما بعدها.

أصناف: الأب، ووصيه، والقريب العصب، والمولى، والكافل أو السلطان. وأسباب هذه الولاية ستة: هي الأبوة، والإيصاء، والعصبة، والملك، والكفالة، والسلطنة

أما الولاية بالكفالة: فهي أن يكفل رجل امرأة فقدت والدها وغاب عنها أهلها، فقام بتربيتها مدة خاصة، فيكون له عليها حق الولاية في تزويجها، ويشترط لثبوت هذه الولاية شرطان:

1 - أن تمكث عنده زمناً يوجب حنانه وشفقته عليها عادة وبالفعل، فلا حاجة لتقدير زمن معين كأربع سنوات أو عشر على الأظهر.

2 - ألا تكون شريفة: والشريفة هي ذات الجمال أو المال، فإن كانت ذات جمال فقط أو ذات مال فقط، رُؤِجها الحاكم.

والولاية العامة: تثبت بسبب واحد وهو الإسلام، فهي تكون لكل مسلم، على أن يقوم بها واحد منهم، بأن توكل امرأة أحد المسلمين لياشر عقد زواجها، بشرط ألا يكون لها أب أو وصيه، وبشرط أن تكون ذنينة لا شريفة. والذنينة: هي الخالية من الجمال، والمال، والحسب والنسب. والخالية من النسب: بنت الزنا أو الشبهة أو المحترقة من الجواري. والحسب: هو الأخلاق الكريمة كالعلم، والحلم، والتدبير، والكرم، ونحوها من محاسن الأخلاق.

وتثبت ولاية الإيجار بأحد سببين: البكارة والصغر، فيقع الإيجار للبكر وإن كانت بالغاً، وللصغيرة وإن كانت ثيباً، ويستحب استمرارها. والولي المجبر عندهم أحد ثلاثة: مالك الأمة أو العبد، غالباً، موصي الأب عند عدم الأب.

والولي غير المجبر: يشمل العصب، ثم المولى (من أعتق المرأة ثم عصبت) ثم الكافل، ثم الحاكم.

وقرابة العصب كالابن، والأخ، والجد، والعم، وابن العم،

لا يزوجون إلا البالغة بإذنها، وتأذن الثيب بالكلام، والبكر بالصمت.  
والولي غير المجبر يزوج البالغ لا الصغيرة بإذنها ورضاها، سواء  
أكانت البالغ بكرًا أم ثيبًا.

### اشتراط الولاية في زواج المرأة:

يرى الحنفية كما عرفنا: أنه يجوز للمرأة البالغة الرشيدة أن تبرم  
عقد الزواج بنفسها، بدون ولي. ويرى الجمهور: أنه يبطل العقد بدون  
ولي<sup>(1)</sup>.

ودليل الحنفية: اتصاف المرأة بالأهلية الكاملة في ممارسة  
التصرفات المالية من بيع، وإيجار، ورهن، ونحوها، فتكون أهلاً  
لمباشرة زواجها بنفسها. وورود حديث «الأئمة أحق بنفسها من وليها،  
والبكر تستأمر في إذنها، وإذنها صماتها» والأئمة: التي لا زوج لها،  
بكرًا كانت أو ثيبًا، وهو يدل على أن للمرأة الحق في تولي العقد.

لكن يحق لوليها الاعتراض على الزواج إذا كان الزوج غير كفء،  
أو تزوجت بأقل من مهر المثل، ويفسخه القاضي.

ويترتب على رأي الجمهور: أنه لا تملك المرأة تزويج نفسها  
ولا غيرها، ولا توكيل غير وليها في تزويجها، فإن فعلت ولو كانت  
بالغة عاقلة ورشيدة، لم يصح النكاح.

ودليلهم: حديث أخرجه الخمسة (أحمد وأصحاب السنن) عن  
ابن عباس وغيره: «لا نكاح إلا بولي» وحديث الخمسة إلا النسائي عن  
عائشة. «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها، فنكاحها باطل باطل باطل،  
فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها، فإن اشتجروا فالسلطان

---

(1) فتح القدير 391/2 وما بعدها، الشرح الصغير 353/2، مني المحتاج 147/3  
وما بعدها، المني 449/6.

ولي من لا ولي له» وحديث الدارقطني عن أبي هريرة: «لا تزوج المرأة نفسها، فإن الزانية هي التي تزوج نفسها».

ودليلهم من المعقول: أن الزواج عقد خطير دائم ذو مقاصد عديدة من تكوين أسرة وإيجاد مناخ للاستقرار والاطمئنان، والرجل بما لديه من خبرة واسعة بشؤون الحياة أقدر من المرأة على رعاية هذه المقاصد.

#### شروط الولي:

اشتراط المالكية سبعة شروط في الولي: وهي الذكورة، والحرية، والبلوغ، والعقل، والإسلام في المرأة المسلمة، والخلو من الإحرام، وعدم الإكراه، وليست العدالة والرشد شرطين عندهم<sup>(1)</sup>. وتفصيل هذه الشروط فيما يأتي:

1 - الذكورة: وهي شرط عند الجمهور غير الحنفية، فلا تثبت ولاية الزواج للأُنثى؛ لأن المرأة لا تثبت لها ولاية على نفسها، فعلى غيرها بالأولى. ولم يشترط الحنفية هذا الشرط، فللمرأة البالغة العاقلة ولاية التزويج عندهم كما تقدم.

2 - 4: كمال الأهلية: بالبلوغ والعقل والحرية: وهو شرط متفق عليه بين الفقهاء، فلا ولاية للمجنون والمعتوه (ضعيف العقل) والسكران، ومختل النظر بهرم (شيخوخة) أو خَبَل (فساد في العقل) والرقيق، لأنه لا ولاية لأحد من هؤلاء على نفسه، لفقد إدراكه وعجزه في غير حالة الرّق، فلا تكون له ولاية على غيره؛ لأن الولاية تتطلب كمال الحال. وأما الرقيق: فلأنه مشغول بخدمة مولاه، فلا يتفرغ للنظر في شؤون غيره.

5 - الإسلام في الولاية على المسلمة: فلا ولاية لغير المسلم على

---

(1) الشرح الصغير 369/2 وما بعدها.

المسلم، بالاتفاق، ويرى المالكية أنه يزوج الكافرة الكتبية مسلم؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: 141].

وقوله عليه السلام فيما أخرجه الدارقطني وغيره عن عايد بن عمرو المزني مرفوعاً: «الإسلام يعلو ولا يعلى».

واشترط بقية المذاهب اتحاد الدين بين الولي والمولى عليه، فلا ولاية لغير المسلم على المسلم، ولا للمسلم على غير المسلم، فلا يزوّج كافر مسلمة ولا عكسه، لمجموع آيتين: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَشَرُهُنَّ مُؤْمِنَاتٌ بِشَرُهُنَّ﴾ [التوبة: 71] ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِشَرُّهُمْ أَرْسَالُهُمْ بِشَرِّ﴾ [الأنفال: 73].

6 - خلو الولي من الإحرام بحج أو عمرة: فلا يصح لمحرم بحج أو عمرة تولي عقد النكاح، للحدث المتقدم عند مسلم، عن عثمان: «لا يَنْكَحُ المحرم ولا يُنْكَحُ».

7 - عدم الإكراه: فلا ينقذ الزواج بالإكراه، سواء أكان صادراً من الولي أم من الأصل، لعدم توافر الرضا الذي تقوم عليه جميع العقود. ترتيب الأولياء:

يقسم المالكية الأولياء إلى ولي مجبر وولي غير مجبر<sup>(1)</sup>.

وولاية الإيجاب تثبت لأحد ثلاثة بالترتيب التالي:

1 - السيد المالك ولو أنثى: فله أن يجبر أمته أو عبده على الزواج بشرط عدم الإضرار بهما، كالتزويج من ذي عاعة كالجدام أو البرص، فلا جبر للمالك، وينسخ وإن طال، والسيد مقدم على الأب.

2 - الأب: رشيداً كان أو سفياً ذا رأي، فله تزويج البكر ولو عانساً

---

(1) الشرح الكبير 221/2 - 227، الشرح الصغير 353/2 - 364، الفوائد الفقهية: ص 99 وما بعدها.

بلغت من العمر ستين سنة فأكثر، ولو بدون مهر المثل، أو من غير كفه، كان يكون أقل حالاً منها أو قبح المنظر.

وليس للأب جبر ابته إذا رشدها، أي: جعلها رشيدة، أو أطلق الحجر عنها، لصيرورتها حسنة التصرف، أو أقامت سنة فأكثر في بيت زوج بعد أن دخل بها، ثم تأيمت وهي بكر، فلا جبر للأب عليها، تنزيلاً لإقامتها ببيت الزوج سنة منزلة الثبوة.

وليس للأب أيضاً الجبر إن زالت بكارة البنت بكاح فاسد يدرأ الحد عنها لشبهة، فإن لم يدرأ الحد عنها، فله جبرها.

وللأب جبر البنت الثيب الصغيرة، بأن تأيمت بعد أن أزال الزوج بكارتها، إذ لا عبرة لثبوتها في هذه الحالة مع صغرها. وله جبرها إن زالت بكارتها بزنا ولو تكرره، أو ولدت من الزنا، أو زالت بكارتها بعارض كوثبة أو غربة أو بعود ونحوه.

وللأب جبر المجنونة جنوناً مطيقاً ولو كانت ثيباً أو ولدت أولاداً، أما التي تفيق فتتظر إفاقتها إن كانت ثيباً، فتزوج برضاها، وأما البكر فيجبرها ولا تنتظر إفاقتها.

والخلاصة: يجبر الأب البكر ومن في حكمها، والمجنونة ولو ثيباً، ولا يجبر الثيب ومن في حكمها.

3- وصي الأب عند عدم الأب بشروط ثلاثة، وهي ما يأتي:

الأول: أن يعين الأب للوصي الزوج بأن يقول له: زوجها من فلان، أو يأمره بالزواج دون أن يعين له الزوج ولا الإجبار، كان يقول له: زوجها أو أنكحها، أو زوجها ممن تريد، أو يقول له: أنت وصي على بنتي ونحوه.

الثاني: ألا يقل المهر عن مهر المثل.

الثالث: ألا يكون الزوج فاسقاً.

ودليلهم على جواز الإيجار: الحديث السابق: «والبكر يستأمرها أبوها» فقصر الاستثمار على الأب، والإجماع على أن للاب أن يزوج ابنة البكر الصغيرة وأما وصي الأب فهو أنه نائب عن الأب، والوكيل كالأصيل في حال الحياة، فكذا بعد الوفاة.

وأما ولاية الاختيار أو الولي غير المجبر:

فتثبت للبنوة، ثم الأبوة المباشرة، ثم الأخوة، ثم الجدوة، ثم العمومة على النحو التالي:

- الابن فابنه وإن نزل.

- ثم الأب.

- ثم الأخ الشقيق، ثم الأخ لأب، ثم ابن الأخ الشقيق ثم ابن الأخ لأب.

- ثم الجد (أبو الأب).

- ثم العم ثم ابن العم، على أن يقدم الشقيق على غيره.

- ثم أب الجد، ثم العم لأب فابنه، ثم عم الجد فابنه.

- ويقدم الأفضل عند تساوي في الرتبة، فإن تساوى اثنان في الرتبة والفضل كالأخوة كلهم علماء، قُدِّمَ الحاكم إن وجد من يراه، فإن لم يكن حاكم أقرع بينهم.

- ثم المولى الأعلى (السيد): وهو من أعتق المرأة، ثم عصبته.

- ثم الكافل للمرأة غير الماصب: وهو من قام بتربية الفتاة وهي صغيرة حتى بلغت عنده، أو بلغت عشرين بشرطين:

1 - أن يكفلها مدة توجب الحنان والشفقة عليها عادة، دون تحديد

زمن معين على الأظهر.

2 - أن تكون الفتاة وضيعة (دنيئة) لا شريفة: وهي التي لا مال لها

ولا جمال ولا نسب ولا حسب، كما تقدم بيانه، فإن كانت شريفة زوّجها الفاضل.

- ثم الحاكم، أو القاضي الشرعي اليوم.

- ثم كل مسلم بالولاية العامة إن لم يوجد أحد من الأولياء السابقين، ومنهم الخال، والجد من جهة الأم، والأخ لأم، فلكل مسلم تزويج المرأة الشريفة أو الرضيعة بإذنها ورضاها؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنَاتُ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَشَرُهُنَّ وَآيَاتُهُنَّ﴾ [النورة: 71].

وإذا زوج الأبعد مع وجود الأقرب<sup>(1)</sup>، نفذ الزواج.

ويجوز لابن العم، والمولى، ووكيل الولي، والحاكم أن يزوج المرأة من نفسه، ويتولى طرفي العقد. وليشهد كل واحد منهم على رضاها، خوفاً من منازعتها وإنكارها.

ويلاحظ أن هذه الأحكام تخالف بقية المذاهب في جعل الجد في المرتبة الرابعة بعد الإخوة، وليس بعد الأب، وأن الولي المجرى هو الأب فقط لا الجد، وفي ثبوت الولاية بالإيلاء أو بالكفالة أو بالولاية العامة بسبب الإسلام. ويتفق الفقهاء في إثبات الولاية بسبب الملك، والأبوة والعصوية خير الأبناء، والسلطنة.

من ثبت عليه الولاية أو المولى عليه:

المولى عليه: إما من طريق ولاية الإيجاب أو ولاية الاختيار، في رأي المذاهب غير الحنفية.

والذي ثبت عليه ولاية الإيجاب أحد الأصناف التالية<sup>(2)</sup>:

1 - عديم الأهلية أو ناقصها بسبب الصغر أو الجنون أو العتة: ثبت

---

(1) الأبعد: المؤخر في الرتبة، والأقرب: المتقدم فيها، ولو كانت الجهة متحدة، فيشمل ذلك تزويج الأخ لأم مع وجود الأخ الشقيق.

(2) الشرح الصغير 351/2 - 357، الشرح الكبير 221/2 - 224، مني المحتاج 149/3 وما بعدها، كتاب الفناق 43/5 - 49.

ولاية الإيجار على الصغار والمجانين والمعتوهين من غير فرق بين ذكر وأنثى، وبين بكر وثيب، لكن تنتظر إفاقة صاحب الجنون المنقطع لتستأذن في رأي المالكية، فإن أفأقت زوجها الولي برضاها؛ وعلة ولاية الإيجار عند المالكية والحنابلة: إما البكارة أو الصغر.

2 - البكر البالغة العاقلة: يزوجه وليها، بسبب علة البكارة، للمفهوم من الحديث المتقدم: «الثيب أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأمر في نفسها». وواضح من التفرقة بين الثيب والبكر أن الثيب ﷺ لم يجعل البكر أحق بنفسها من وليها كالثيب، وهذا هو الإيجار بعينه.

3 - الثيب البالغة العاقلة التي زالت بكارتها بأمر عارض: كالضرب، والوثب، والعود، ونحوها، أو زالت بكارتها بالزنا أو الغصب على المشهور عند المالكية، يزوجه الولي المجبر (الأب ووصيه) ولو عانساً بلغت ستين سنة أو أكثر؛ لأن ثبوت الولاية إنما هو للجهل بأمور الزواج ومصالحه، ومن زالت بكارتها بغير الزواج الصحيح، أو الفاسد الذي يدرك الحد لشبهة لا تزال جاهلة بهذه الأمور، تبقى الولاية عليها كالبكر البالغة، وتكون هذه الأحوال في حكم البكر.

ولا يرى بقية الفقهاء ثبوت ولاية الإيجار على الثيب البالغة مهما كان سبب الثبوت غير السقطة التي زالت بكارتها بالسقوط ونحوها. من تثبت عليه ولاية الاختيار:

تثبت ولاية الاختيار عند المالكية على الأصناف الأربعة التالية<sup>(1)</sup>:

1 - الثيب البالغة العاقلة التي زالت بكارتها بزواج صحيح، أو فاسد ولو مجمع على فساده إن درأ الحد لشبهة: فهذه لا تزوج بالاتفاق إلا

---

(1) الفوائن الفقهية: ص 198 وما بعدها، الشرح الكبير 223/2 وما بعدها، الشرح الصغير 353/2 - 357. ويلاحظ أن المصنف الأول نثت عليها ولاية الإيجار وولاية الاختيار.

برضاها وإذنها، لصريح الحديث المتقدم: «الثيب أحق بنفسها من وليها».

وفي رواية «الثيب تشاور» فإنه يدل على أن الثيب البالغة لا تزوج إلا برضاها.

2 - البكر البالغة التي رشدها أبوها أو وصيه: بأن جعلها رشيدة، أو رفع الحجر عنها، لما قام بها من حسن التصرف. والولاية عليها عند الحنفية ولاية نكح واستحباب، وعند الشافعية والحنابلة هي ولاية جبر.

3 - البكر البالغة التي أقامت مع الزوج سنة ثم تأبثت وهي بكر: لأن إقامة المرأة في بيت الزوج سنة تنزل منزلة النوبة في تكميل المهر، فتنزل كذلك في الرضا بالزواج. والمذاهب الأخرى في هذه الحالة كالعادة السابقة.

4 - البتمة<sup>(1)</sup> الصغيرة التي خيف عليها، إما لفساد يلحقها في دينها، بأن كان يتردد عليها أهل الفسق، أو كانت تتردد هي عليهم، أو الفساد في دنياها كضياع مالها، أو فقرها وقلة الإنفاق عليها، فللولي غير الأب ووصيه أن يزوجه إذا بلغت عشر سنين، بعد مشاورة القاضي، ليثبت عنده سنّها، ويتأكد أنها خالصة من زوج وعدة وغيرها من الموانع الشرعية، وبشرط رضاها بالزوج، وأنه كفنها في الدين والحرية والحال، وأن المهر مهر مثلها، فيأذن لوليها في العقد، ولا يتولى العقد بنفسه مع وجود غيره من الأولياء.

---

(1) غير المجبرة: متى كانت صغيرة كانت بتمة، إذ لو كان لها أب، لكان مجبراً لها.

## أوصاف إذن المرأة بالزواج:

استمد الفقهاء أوصاف إذن المرأة بالزواج من الأحاديث النبوية برواياتها المختلفة<sup>(1)</sup>، مثل رواية الجماعة إلا البخاري عن ابن عباس: «الثيب أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن في نفسها، وإذنها صماتها».

أما البكر: فرضاها يكون بالصراحة أو بالسكوت؛ لأنها تستحي عادة من إظهار الرضا بالزواج صراحة، فيكتفي منها بالسكوت، محافظة على حياتها. ويندب في رأي المالكية إعلامها بأن سكوتها رضا وإذن منها، لا تزوج إن منعت، بأن قالت: لا أرضى أو لا أتزوج، أو ما في معناه.

ومثل السكوت: كل ما يدل على الرضا كالضحك بغير استهزاء والتبسم، والبكاء ملا صوت أو صياح أو ضرب خد، فإن كان التبسم أو الضحك للاستهزاء، وكان البكاء بصياح أو ضرب خد، لم يكف ولم يعد إذناً ولا رداً؛ لأنه يشعر بعدم الرضا، فلو رضيت صراحة بعده، انعقد العقد.

وأما الثيب: فرضاها لا يكون إلا بالقول الصريح، للحديث الذي رواه الأئمة، وابن ماجه: «الثيب تعرب عن نفسها». أي: نفصح عن رأيها وعما في نفسها من رضا أو منع، ولا يكتفي منها بالصمت؛ لأن الأصل ألا ينسب إلى ساكت قول، وألا يكون السكوت رضا، لكونه محتسلاً في نفسه، وإنما اكتفي به في البكر للضرورة؛ لأنها تستحي عادة من التصريح عن رغبتها في الزواج، والثابت بالضرورة يتقدر بقدرها، ولا ضرورة في حق الثيب، لاعتيادها معاشره الرجال، فلا تستحي عادة

---

(1) البدائع 242/2، الشرح الصغير 336/2 وما بعدها، معني المحتاج 150/3، كشاف القناع 47/3 وما بعدها.

من إعلان رضاها أو رفضها، فلا يكتفى بسكوتهما عند الاستئذان.

وذكر المالكية أنه يشارك الثيب أبكار ستة، لا يكتفى منهن بالصمت، بل لا بد من الإذن بالقول الصريح كالثيب، ومن:

1 - البكر التي رشدها أبوها أو وصي: بأن أطلق الحجر عنها في التصرف المالي، وهي بالغ، فلا بد من إذنها بالقول، وقد عرفنا أنه لا جبر لأبيها عليها.

2 - البكر التي عُصِلت: أي: منعها وليها من الزواج بدون مسوغ، ورفضت أمرها إلى القاضي، فتولى تزويجها، فلا بد من إذنها بالقول.

3 - البكر المُهْمَلَة التي لا أب لها ولا وصي: إذا زوجت بشيء من العروض (الأمته) وهي من قوم لا يزوجون بالمروض، سواء أكان كل الصداق أم بعضه، أم يتزوج قومها بعرض معين، فزوّجها وليها بغيره، فلا بد من نطقها بأن تقول: رضيت بذلك المهر المهر العرض.

4 - البكر ولو كانت مجبرة إذا زوّجت برفيق: فلا بد من إذنها بالقول؛ لأن العبد ليس بكفء للحرّة.

5 - البكر ولو كانت مجبرة إذا زوّجت برجل فيه عيب يوجب لها الخيار: كجذام، ومرض، وجنون، وعصاة، فلا بد من نطقها بأن تقول: رضيت به.

6 - البكر غير المجبرة التي انتأت<sup>(1)</sup> عليها ولتها غير المجبر. فعقد عليها بغير إذنها، ثم بلغها خبر زواجها، فرفضت، ويصح الزواج، ولا بد من رضاها بالقول صراحة، حتى ولو كانت قد رضيت به في الخطبة، فلا بد على كل حال من استئذانها في العقد، لأن الخطبة غير لازمة، فلا تنفي عن استئذانها في العقد، وتعيين الصداق.

---

(1) الانتأت على المرأة: عدم استئذانها، بكرة كانت أو ثيباً.

والخلاصة: أن رضاها في حال إجازة العقد يلزم أن يكون صريحاً.  
وقد وافق الحنابلة على هذه الحالة.

### عضل الولي وحكمه:

العضل: هو منع الولي المرأة العاقلة البالغة من الزواج بكفها إذا طلبت ذلك، ورغب كل واحد منهما في صاحبه.

وهو ممنوع شرعاً؛ لأن الله تعالى نهى جميع الأولياء عن العضل بقوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا أَنْفُسَكُمْ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ أَنْ يَتَزَوَّجُوا مِنْكُمْ أَنْ يَكُونُوا آبَاءَكُمْ أَوْ أَبْنَاءَكُمْ﴾ [البقرة: 232] لكن النهي كما فهم الفقهاء ليس مطلقاً في جميع الأحوال.

ففي مذهب المالكية<sup>(1)</sup> يتحقق العضل في مسألتين:

الأولى - إذا طلبها كفاء ورضيت به، طلبت التزويج به أو لا.

الثانية - إذا دعت لكفاء ودعا وليها لكفاء آخر.

### العاصل:

إذا كان الولي أباً مجبراً وامتنع من تزويج ابنته المجبرة، فلا يعد عاصلاً إلا إذا تحقق منه الإضرار بها، وظهر الضرر بالفعل، كأن يمنعها من الزواج لتقوم بخدمته أو ليستثمرها بأن يستولي على دخلها من عملها، ويخشى أن تقطعه عنه لو تزوجت.

أما مجرد رد خاطب كفاء رضيت به ابنته المجبرة، فلا يعد عضلاً، بل لا يعد عاصلاً لمجرته يردده لكفها رداً متكرراً، سواء أكان الخاطب واحداً أم أكثر؛ لأن ما جيل عليه الأب من الحنان والشفقة على بنته، مع جهل البنت بمصالح نفسها يجعله لا يرد الخاطب إلا إذا علم من حالها أو من حاله ما لا يوافق، أو ما يدعو إلى الرد، روي أن الإمام مالك منع

(1) الشرح الكبير مع حاشية السووي 232/2.

بنائه من الزواج، وقد رغب فيهن خيار الرجال، وفعل مثله العلماء قبله  
كانن المسيّب وبعده، ولم يكن قصدهم الضرر ببياتهن، فلم يعدّ واحد  
منهم عاصلاً.

ويعدّ كالآب عند المالكية: وصيّ الأب المجبر، لا يكون عاصلاً  
بمجرد رد الخاطب الكفء الذي رضى به المرأة، إلا إذا تحقق منه  
الإصرار بالمرأة. وقيل: إن الوصي المجبر يعدّ عاصلاً يردّ أول كفء.

وأما إذا كان الولي غير مجبر: سواء أكان أباً أم غيره، فإنه يعدّ  
عاصلاً في المسألتين المتقدمتين اللتين ذكرهما المالكية.

### حكم العضل

يفسق الولي بالعضل إن تكرر منه؛ لأنه معصية صغيرة.

وإذا عضل الولي ولو كان مجبراً، تنقل الولاية عند الجمهور غير  
الحنابلة إلى السلطان، أي: القاضي في عصرنا، ولا تنقل للأبعد،  
للحديث السابق: «فإذا اشتجروا، فالسلطان ولي من لا ولي له»<sup>(1)</sup>.  
ولأنه بالعضل خرج من أن يكون ولياً، ويصبح ظالماً، ورفع الظلم  
موكول للقاضي.

وتنتقل الولاية عند الحنابلة حيثل للأبعد؛ لأنه تعذر التزويج من  
جهة الأقرب، فملكه الأبعد، كما لو جُنّ أو فسق.

غيبه الولي وأسرّه أو فقده:

ذكر الفقهاء آراء اجتهادية في أحوال غيبه الولي أو أسرّه أو فقده.

---

(1) رواه الخمسة إلا النسائي عن عائشة لفظ «أبما امرأة تكحت بنير إذن وليها،  
فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من  
فرجها، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له» (نيل الأوطار 118/6).





















































































































































































































































































































































































































































































































































































































































$$H_1 = 1$$

$$H_2 = \frac{1}{2}$$

$$H_3 = \frac{1}{3}$$

$$H_4 = \frac{1}{4}$$

$$H_5 = \frac{1}{5}$$

$$H_6 = \frac{1}{6}$$

$$H_7 = \frac{1}{7}$$





# من المكنون





























































































































































































































































































































































































































































































































































































































































649	الإقرار بالنسب أو الاستلحاق في العرف
650	الرجوع عن الإقرار
652	الشهادة
652	تعريف الشهادة ومشروعيتها وحكمها
653	حكمها
654	شروط صحة الشهادة
659	عقوبة شاهد الزور
660	مراتب الشهادات والشهود
669	أحكام تحمل الشهادة وأدائها
665	الشهادة على كتاب مطبوع
665	الإشهاد على بعض الحقوق أو التصرفات
666	الرجوع عن الشهادة
669	شهادة غير المسلمين من أهل الذمة
671	آراء العلماء في القضاء بشاهد ويمين
672	تحليف الشهود
673	اليمين
673	تعريف اليمين ومشروعيتها
674	المحلف به
675	صيغة اليمين القضائية
675	صفة اليمين
677	اليمين بالطلاق أمام القاضي
678	طلب اليمين عند المعجز عن الشهادة
678	قبول البيئة بعد اليمين
679	تغليظ اليمين (مكان الحلف وزمانه)
680	شروط اليمين

682	أنواع اليمين .....
683	القضاء بالنكول واليمين المردودة والقضاء بشاهد ويمين .
684	مجال القضاء بشاهد ويمين ومجال القضاء بالنكول .....
685	حكم اليمين (الأثر المترتب على حلفها) .....
686	ما تجوز فيه اليمين من الحقوق .....
688	القرينة القاطعة .....
690	الفصل السادس - الجهاد وتوابعه .....
690	المبحث الأول أحكام القتال .....
690	تعريف الجهاد وحكمه .....
693	شروط وجوبه .....
693	موانعه .....
694	المجاهد أو المكلف بالجهاد .....
694	العدو المقاتل .....
696	قواعد القتال وصفاته .....
702	المبحث الثاني - المغنم وقسمتها .....
702	المغنم سبعة أشياء .....
710	المبحث الثالث - الأمان .....
710	المعاهدات الإسلامية .....
710	عقد الأمان .....
711	تعريف الأمان ومشروعيته .....
711	أنواعه .....
712	أطرافه .....
713	شروطه .....
715	المبحث الرابع - الصلح مع الحربيين على المهادنة .....
716	شروطها .....

716	..... أحكام الهدنة
717	..... صفتها - مدتها - نقض الهدنة
718	..... المبحث الخامس - عقد الذمة أو الجزية
718	..... تعريفه ومشروعيته - أطرافه
720	..... واجبات أهل الذمة
721	..... حقوق أهل الذمة
722	..... ما تسقط به الجزية
722	..... حكم عقد الذمة
724	..... الفصل السابع - المسابقة والرمي
724	..... المبحث الأول: المسابقة
728	..... المبحث الثاني: الرمي

نسم الكتاب  
والحمد لله رب العالمين

